



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية  
التخصص اقتصاد نقدي وبنكي

أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر الدراسة  
القياسية للفترة الممتدة من 1990 / 2021


❖ تحت اشراف:  
د. بن نافلة نصيرة

اعضاء اللجنة المناقشة  
أ.د. مهداوي هند رئيسا  
أ.د. يحيياوي لخضر ممتحنا

❖ من اعداد الطلبة:  
بن شرفي كريمة  
شنافي شيماء

السنة الدراسية: 2022 / 2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

A decorative floral illustration featuring a central flower with multiple petals and a stem with several leaves, positioned to the left of the calligraphic text.

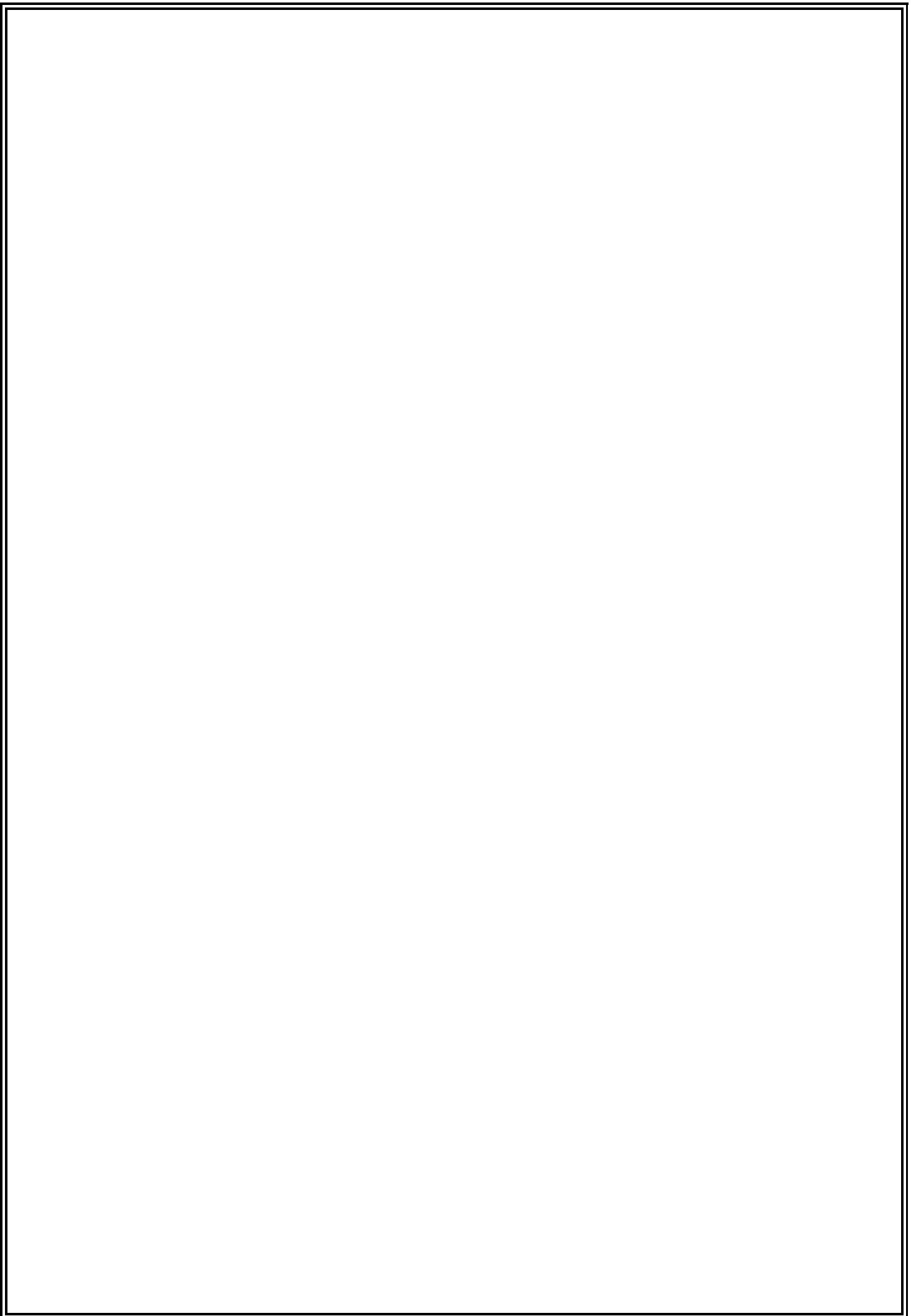
## كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم:

«ربي اوزعني ... ان اشكر نعمتك التي انعمت علي و علي والدي. و ان اعلم  
كالها و ادخلنا برحمتك في عبادك الصالحين » صدق الله العظيم

الآية 19 سورة النمل

يسعدني ان أتقدم بالشكر والتقدير للدكتورة بن نافلة نصيرة التي منحتنا من جهد  
ووقت وتوجيهات وإرشادات ودعم لإنجاز هذا البحث»





## اهداء

احمد الله الذي أتاح لي الفرصة للوصول الى هنا وللنعم التي يمنحني  
أيها والي والدتي الكريمة اطلال الله في عمرها والي كل افراد  
عائلتي وأصدقائي

اهدي لهم ثمرة هذا العمل

شناهي شيماء





## اهداء

الى التي انارت بنور حبا و حنانها درج حياتي الى التي ربك و كبريت و  
صبرك و ماهي اليوم تراني اتوج بشهادة ناجحي الى قرة عيني و حبيبتي امي  
الغالية حفظها الله

الى الغالي ابي العزيز حفظه الله

الى من اعتمد اليهم في الصغيرة و الكبيرة و التي ساعدتني في الصعاب اختي  
و زوجها الى بنات اختي الصغيرات

الى اخي العزيز

الى من دعمني في اللحظات الصعبة و شجعني في تحقيق اهدافي استاذي  
الغالي في العمل

الى كافة اساتذتي من الابتدائي الى الجامعي

و أخيرا الى كل من يحبني و يعرفني . بن شرفي كريمة

## الفهرس

أ	مقدمة:-----
1	الفصل الأول : الاطار النظري لسياسة النقدية-----
1	تمهيد:-----
2	المبحث الاول: ماهية السياسة النقدية-----
2	المطلب الاول: مفهوم السياسة النقدية-----
3	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية وأهدافها-----
3	الفرع الأول: أدوات السياسة النقدية-----
5	الفرع الثاني: الأهداف السياسية النقدية:-----
9	المطلب الثالث: قنوات انتقال السياسة النقدية-----
11	المطلب الرابع: المعلومات اللازمة لوضع السياسة النقدية-----
11	أولاً: القطاع الحكومي-----
11	ثانياً: القطاع المالي الخاص والعام-----
12	ثالثاً: القطاع الخارجي-----
13	المبحث الثاني: البنك المركزي-----
13	المطلب الأول: نشأة وخصائص البنك المركزي-----
13	الفرع الأول: نشأة البنك المركزي-----
14	الفرع الثاني: خصائص البنك المركزي-----
15	المطلب الثاني: مهام البنك المركزي:-----
15	الفرع الأول: بنك الإصدار-----
15	الفرع الثاني: بنك الحكومة ومستشارها-----
16	الفرع الثالث: بنك البنوك-----
16	المطلب الثالث: استقلالية البنك المركزي-----
16	الفرع الأول: مفهوم إدارة السياسة النقدية-----
18	الفرع الثاني: معايير استقلالية البنك المركزي-----
19	المبحث الثالث: نظريات السياسة النقدية-----
19	المطلب الأول: السياسة النقدية في منظور الكلاسيك-----
20	المطلب الثاني: السياسة النقدية في التحليل الكينزي-----
22	المطلب الثالث: السياسة النقدية في التحليل النقدي-----
24	الخاتمة الفصل:-----
24	الفصل الثاني : النمو الاقتصادي-----

تمهيد: ----- 24

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي ----- 25

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي ----- 25

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي ----- 26

الفرع الأول: النمو العابر أو غير المستقر ----- 26

الفرع الثاني: النمو الطبيعي ----- 26

الفرع الثالث: النمو المخطط ----- 27

المطلب الثالث: قياس النمو الاقتصادي ----- 28

الفرع الأول: الناتج الإجمالي الحقيقي "Y" ----- 28

الفرع الثاني: الدخل الفردي (الناتج الفردي) "y\*\*" ----- 29

المبحث الثاني: محددات وتكاليف النمو الاقتصادي ----- 31

المطلب الأول: محددات النمو الاقتصادي ----- 31

الفرع الأول: رأس المال ----- 31

الفرع الثاني: العمل ----- 31

الفرع الثالث: التكنولوجيا ----- 32

المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي ----- 33

المطلب الثالث: تكاليف النمو الاقتصادي ----- 34

المبحث الثالث: نظريات المفكرة للنمو الاقتصادي ----- 36

المطلب الأول: النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك ----- 36

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي لدى النيوكلاسيك ----- 39

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي لدى الكينزيين ----- 40

خاتمة الفصل: ----- 41

الفصل الثالث : السياسة النقدية في الجزائر ----- 42

تمهيد: ----- 42

المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر ----- 43

المطلب الأول: مسار السياسة النقدية ----- 43

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر ----- 45

الفرع الأول: سعر الفائدة ----- 45

الفرع الثاني: إعادة الخصم: ----- 46

الفرع الثالث: الاحتياطي الاجباري ----- 49

الفرع الرابع: آلية استرجاع السيولة بالمناقصة: ----- 52

المطلب الثالث: اهداف السياسة النقدية في الجزائر ----- 53



53	الفرع الأول: هدف استقرار الأسعار
53	الفرع الثاني: هدف النمو الاقتصادي
54	الفرع الثالث: هدف التوازن الخارجي
56	المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر
56	المطلب الأول: تطور النمو في الجزائر
57	المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر
58	المطلب الثالث: اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر
	المبحث الثالث: تقدير أثر بعض المتغيرات السياسية النقدية على معدلات النمو الاقتصادي نموذج تصحيح الخطأ الموجه
61	VECM
61	المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة
64	المطلب الثاني: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية
68	المطلب الثالث: صياغة نموذج النمو
68	الفرع الأول: اختبار فترة الابطاء المتلى
69	الفرع الثاني: اختبار Granger للسببية
70	الفرع الثالث: دراسة التكامل المتزامن (اختبار التكامل المتزامن جوهانسن)
71	الفرع الرابع: تقدير نموذج تصحيح خطأ VECM
73	الفرع الخامس: تقدير النموذج النمو
74	الفرع السادس: دراسة استقراريه النموذج
76	الفرع السابع: الدراسة الديناميكية
81	خاتمة الفصل:
79	خاتمة العامة:
84	المراجع:
86	الملاحق:

## قائمة الاشكال

الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
27	اشكال النمو الاقتصادي عبر الزمن	رسم توضيحي 1
38	تصورات ادم سميت حول النمو الاقتصادي	رسم توضيحي 2
51	تطبيق أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الجزائر في الفترة الانتقالية وبعدها	رسم توضيحي 3
56	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1989 _ 2019	رسم توضيحي 4
62	منحنى بياني لمختلف متغيرات الدراسة	رسم توضيحي 5
74	اختبار استقرار النموذج	رسم توضيحي 6
76	إختبار فحص بواقي النموذج: (Normalit-Test)	رسم توضيحي 7
78	تحليل الصدمات ودوال الاستجابة	رسم توضيحي 8

## قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
1	جدول يمثل تطور معدل إعادة الخصم (1990 - 2010)	48
2	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2011_2019)	53
3	تطور معدل النمو في الجزائر للفترة (2005_2016)	54
4	مساهمة النشاطات المنتجة في النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990_2003)	60
5	يوضح نتائج تقدير النموذج لاختبار (PP) (ADF)	66
6	نتائج كل من الاختبارين (PP) (ADF)	67
7	اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني	69
8	نتائج اختبار السببية لجرانجر Granger بين معدل النمو وكل من الكتلة النقدية ومعدل إعادة الخصم	70
9	نتائج اختبار جوهانسن Johanson للتكامل المترامن نتائج اختبار أثر Trace	71
10	نتائج تقدير النموذج باستخدام نموذج تصحيح الخطأ	72
11	: نتائج تقدير النموذج لمعدل النمو	73
12	: اختبار ثبات تباين الأخطاء	76
13	تحليل تباين خطأ التنبؤ لمعدل النمو	77

## الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 بالاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ الموجه، باتخاذ الناتج المحلي الاجمالي كممثل للنمو الاقتصادي و العرض النقدي و معدل إعادة الخصم كممثلين للسياسة النقدية . توصلت الدراسة إلى أن معدل إعادة الخصم كان له تأثير على النمو بحيث تخفيض معدل إعادة الخصم يؤدي إلى زيادة النمو بعكس العرض النقدي الذي لم يكن له أي تأثير .

**الكلمات المفتاحية:** السياسة النقدية، النمو الاقتصادي، نموذج تصحيح الخطأ الموجه.

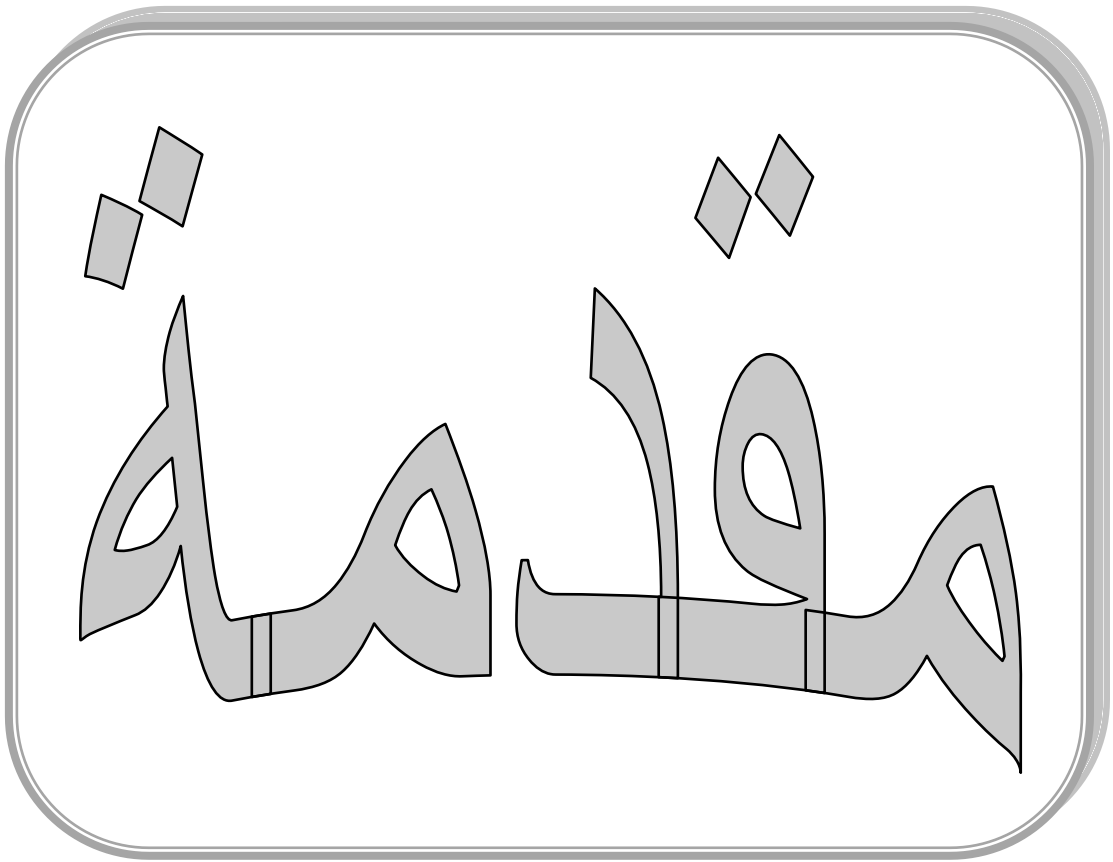
**Résumé :** L'objectif de cette étude était de déterminer l'impact de la politique monétaire sur la croissance économique en Algérie pendant la période 1990-2021 en utilisant un modèle de correction d'erreur dirigée. Le produit intérieur brut (PIB) a été pris comme représentant de la croissance économique, tandis que l'offre monétaire et le taux d'escompte ont été utilisés comme représentants de la politique monétaire. L'étude a conclu que le taux d'escompte avait un impact sur la croissance, de sorte que la réduction du taux d'escompte entraînait une augmentation de la croissance, contrairement à l'offre monétaire qui n'avait aucun effet.

**Mots clés :** politique monétaire, croissance économique, modèle de correction d'erreur.

**Abstract:** The objective of this study was to determine the impact of monetary policy on economic growth in Algeria during the period 1990-2021 using an error correction model. Gross domestic product

(GDP) was taken as a representative of economic growth, while money supply and discount rate were used as representatives of monetary policy. The study concluded that the discount rate had an impact on growth, with a reduction in the discount rate leading to an increase in growth, unlike the money supply which had no effect.

**Keywords:** monetary policy, economic growth, error correction model



مقدمة:

لقد كان للتطورات التي شهدتها العالم في النصف الأخير من القرن الماضي، وبخاصة تلك التي تتعلق بالأزمات الاقتصادية والمالية العالمية، والتي كان لها أثر كبير في تزايد حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين العام و العجز في الموازنة واختلال ميزان المدفوعات لمختلف دول التي كان لها دور الكبير في تحول دور السياسة النقدية، وتغير مفهومها، وطريقة عملها، وذلك ابتداء من ظهور الفكر الكينيزي الذي دعا إلى ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسات الاقتصادية الكلية، من أجل معالجة الركود الاقتصادي وتحقيق الاستقرار، والنمو، كل ذلك استوجب القيام بالعديد من التغيرات في السياسة النقدية، مما أدى إلى تطوير أساليب وأدوات واهداف سياسة نقدية، مما كان لها دور كبير في تغيير نظرة الدول للسياسة النقدية.

السياسة النقدية احتلت مكان الصدارة بين السياسات الاقتصادية الكلية. في نظام الاقتصاد الحر، وهو ما تسعى اليه مختلف دول العالم بالأخص الدول النامية. كون العديد من الدول ما تزال حديثة العهد بعملية إدارة الاقتصاد بالاعتماد بدرجة كبيرة على السياسة النقدية وفهمها أهمية كبيرة، واخضاع تنفيذها للتقويم والتمحيص المستمر، حتى يتسنى للمختصين تطويرها وتكييفها مع ظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها.

عرفت الجزائر أوضاع اقتصادية حرجة تميزت بضعف النمو الاقتصادي بشكل عام واختلال التوازنات الداخلية والخارجية، والعجز عن سداد خدمات الديون فضلا عن معدلات التضخم العالية، وتبعاً لهذا تبنت الجزائر السياسة النقدية، التي تهدف إلى ارساء اقتصاد السوق، وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، وذلك بالتحكم في الكتلة النقدية وكبح التضخم والعمل على توازن ميزان المدفوعات كما تؤثر أيضاً على استقرار سعر العملة الوطنية اتجاه العملات الأجنبية المتداولة، هذه الفوائض تحتاج الى التسيير الامثل حتى يتم الاستفادة منها في تحقيق النمو الاقتصادي، خاصة وأن القروض الاقتصادية يمكن ان تؤدي الى رفع الاستثمار وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي، من خلال التطورات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الجزائري.

اشكالية البحث:

من خلال ما سبق تتضح معالم الإشكالية التي نريد معالجتها وهي:

إلى أي مدى يمكن ان تأثر السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر؟

لتوضيح أكثر لمعالم هذه الإشكالية ارتأينا الى طرح الأسئلة التالية:

1. ما هي الأدوات السياسية النقدية المعتمدة في تحقيق أهدافها؟
2. ما هو مسار السياسة النقدية في الجزائر؟
3. ما هو واقع النمو الاقتصادي في الجزائر؟

#### فرضيات البحث:

- 1-زيادة معدل الكتلة النقدية يؤدي إلى زيادة النمو في الجزائر .
- 2-تخفيض معدل إعادة الخصم يؤدي إلى زيادة النمو في الجزائر .

#### اهداف البحث:

تتمثل اهم الأهداف التي تصبو إليها من خلال قيامنا بهذه الدراسة في:

1. التعرف على اهم المفاهيم والنظريات التي عرفها الفكر الاقتصادي حول السياسة النقدية والنمو الاقتصادي.
2. البحث في العلاقة التي تربط السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي وبيان دور الدولة في ذلك.
3. عرض اهم الدراسات النظرية والتطبيقية التي قام بها اقتصاديون حول هذه العلاقة.

#### اهمية البحث:

تكمن أهمية بحثنا هذا في دور النمو الاقتصادي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره جزء لا يتجزأ منها، عن مستوى الناتج المحلي الداخلي ومتوسط الدخل الفردي وهو الأمر الذي يمس جميع أفراد المجتمع، ويمس الاقتصاد الوطني بصفة مباشرة. لذلك وجب دراسة اهم محددات واهم المتغيرات والسياسات التي يمكن ان تؤثر فيه، حيث اخترنا منها في دراستنا هذه السياسة النقدية نظرا لدور النقود في التأثير على مختلف هذه السياسة الاقتصادية كالبطالة والتضخم.

#### اسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة اسباب منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي، فإما عن الاسباب الذاتية فتتمثل في:

- الاهتمام بمواضيع الاقتصاد الكلي.



• باعتبار الموضوع يتماشى مع التخصص

أما الاسباب الموضوعية تتمثل في:

- كون النمو الاقتصادي الشغل الشاغل والهدف الأساسي لمختلف السياسات التي تضعها الدول.
- موجات التضخم والهائلة ابتي عرفها العالم ولازال لمختلف السلع يتطلب البحث في أثرها على
- النمو الاقتصادي باعتبار التضخم المرتفع نتيجة من نتائج سوء وضع السياسات النقدية عبر العالم.
- الأزمة المالية التي يعرفها العالم ولجوء العديد من الدول لمحاولة معالجتها عن طريق ضخ المزيد من الكتلة النقدية أوجب دراسة مدى فعالية هذه الأخيرة وتأثيرها على النمو الاقتصادي

### المنهج المتبع:

من أجل الإجابة على الإشكالية البحث اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بغية وصف وتحليل مختلف أبعاد الموضوع والوصول إلى النتائج المرجوة من البحث معتمدين في ذلك على المراجع والبحوث والدراسات السابقة والتقارير التي لها صلة بالموضوع، كما استعملنا الطرق القياسية والاحصائية الضرورية في الفصل الأخير لدراسة العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي محل الدراسة مستندين إلى الاحصائيات والتقارير والدراسات التي تصدر من الهيئات الرسمية الوطنية. ومن أجل التأكد من مدى معنوية النماذج القياسية المقترحة، نحاول استخدام أكبر عدد من الاختبارات الاحصائية، وهذا بالاستعانة بالبرنامج المعلوماتي المتخصص (EViews9)

### صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا اثناء قيامنا بهذه الدراسة، نقص المراجع في الموضوع خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين السياسة النقدية والنمو، إلى جانب ان المراجع التي توضح العلاقة قليلة جدا.

الإطار الزمني و المكاني للدراسة :

الإطار المكاني : دولة الجزائر

فترة الدراسة: من 1990\_2021

دراسات السابقة:

**دراسة الأولى:** من بين الدراسات التي أجريت في هذا الموضوع، الدراسة التي قامت بها بناني فتيحة بعنوان السياسة النقدية والنمو الاقتصادي وهي أطروحة الماجستير (2008\_2009) تهتم بدراسة أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي والنتيجة التي توصلت لها، زيادة ضخ الكتلة النقدية يساهم في تشجيع النشاط الاقتصادي وبالتالي النمو الاقتصادي إذا كانت هذه الزيادة معقولة.

**دراسة الثانية:** أطروحة الماجستير (2012\_2013) للباحث الشيخ أحمد ولد الشيباني بعنوان فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي "دراسة حالة موريتانيا" أدت الى نتيجة ان السياسة النقدية والمالية تعتبر أحد اشكال سياسات تحقيق الاستقرار التي تنتجها الدول من أجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية المختلفة.

**دراسة الثانية:** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (2017\_2018) خاصة بالباحثة ركراك مونية بعنوان أثر النمو الاقتصادي على سوق العمل في الجزائر تهدف هذه الدراسة الى الإحاطة بإحدى أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري والمتمثلة في تحليل أثر النمو الاقتصادي على سوق العمل خلال الفترة 1985\_2015، بدراسة تطبيقية تمثلت في تطبيق اختبار اوكن الذي توصل الى علاقة عكسية بين معدل النمو ومعدلات البطالة، لكن ظهرت علاقة ضعيفة، وبين القطاعات الاقتصادية أدت الى نتيجة إيجابية معنوية على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة.

**دراسة الرابعة:** بن نافلة نصيرة (2017\_2018)، تقييم السياسة النقدية في الجزائر دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980\_2014، لنيل شهادة الدكتوراه حيث درس في هذا البحث العلاقة بين السياسة النقدية مع معدل إعادة الخصم، النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، الكتلة النقدية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي. حيث اشارت النتائج الى عدم فعالية هذه الأدوات بما يكفي لمتطلبات الاقتصاد وعليه تعتبر السياسة النقدية أداة هامة يمكن أن تؤثر بقوة على مسار الاقتصاد الحقيقي إذا تم ادارتها بنجاح.

### هيكل الدراسة:

لقد تمت معالجتها لموضوع تأثير السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي دراسة قياسية 1990\_2021 من خلال خطة متضمنة لمقدمة عامة وثلاث فصول، وخاتمه عامة كما يلي:

**الفصل الأول:** يخص الفصل النظري جاء بعنوان مفاهيم حول السياسة النقدية يتكون من ثلاث مباحث حيث الاول يتناول: السياسة النقدية، المبحث الثاني البنك المركزي، المبحث الثالث: السياسة النقدية في النظريات الاقتصادية

**الفصل الثاني:** يتضمن على مفاهيم النمو الاقتصادي يتكون أيضا من ثلاث مباحث الاول عن مفاهيم أساسية عن النمو الاقتصادي والثاني عن محددات وخصائص النمو والثالث عن النمو ونظراته الاقتصادية

**الفصل الثالث:** يخص هذا الفصل من نظري وتطبيقي يتكون من مبحثين نظري وثالث تطبيقي المبحث الاول عن سياسة النقدية في الجزائر والثاني تطور النمو الاقتصادي في الجزائر والثالث دراسة قياسية لمعرفة مدى تأثير السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي حيث قمنا بدراسة تحليلية في مطلب اول وقياسية في المطلب الثاني من خلال دراسة استقراريه السلاسل الزمنية، وإعطاء نموذج اقتصادي قياسي، لإبراز مدى تأثير السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي.

ثم ختمنا بخاتم عامة تضمنت عرض النتائج، وتوصيات، وآفاق البحث.

# الفصل الأول

الاطار النظري لسياسة النقدية

## الفصل الأول : الاطار النظري لسياسة النقدية

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية أحد الركائز الاساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، حيث يتم استخدامها لتحقيق أهداف هذه الأخيرة لقيام البنك المركزي باتباع إستراتيجية معينة من خلال استخدام مختلف الأدوات المتاحة لأجل بلوغ الأهداف المنشودة والمسطرة لسياسة النقدية بشكل عام، حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث. الأول يتناول مفهوم السياسة النقدية، سنتطرق إلى تعريفها، ثم أدوات واهدافها الاولية والنهائية والوسيطية، والى قنوات انتقالها، ومعلومات اللازمة لوضعها. ومن خلال المبحث الثاني سنتطرق إلى البنك المركزي، نقوم بتعريفه وذكر مهامه، واستقلالته، أما المبحث الثالث سنتطرق إلى السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي (التحليل الكلاسيكي، الكينزي، النقدي).

### المبحث الاول: ماهية السياسة النقدية

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أنّ السياسة النقدية تحتل الصدارة في هيكل السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي منذ فترة طويلة؛ فقد كانت عند الكلاسيك المحور الأساسي في السياسة الاقتصادية الكلية، فقد أخذت حيزا كبيرا من الاهتمام على حساب السياسة المالية التي كانت غائبة في تلك الفترة، وكانت الأداة الرئيسية التي تتمكّن الدولة من خلالها من إدارة النشاط الاقتصادي، وظلت السياسات النقدية تتصدر السياسات الاقتصادية الكلية لعقود إلى أن ظهرت الأفكار الكينزية بعد أزمة الكساد الكبير عام 1929 م، والتي أعادت الاعتبار للسياسة المالية حيث تعد أكثر فاعلية لإدارة الاقتصاد من السياسة النقدية (حسب كينز)، وبذلك تراجع الاهتمام بالسياسة النقدية في العقود التالية، حتى تفاقمت العديد من المشكلات التي ارتبطت بالتدخل المفرط للدولة وتنحية السياسة النقدية ما أدى إلى التحوّل إلى المدرسة النقدية الحديثة والتي تزعمها الاقتصادي الأمريكي « ميلتون فريدمان »، وبذلك أخذت السياسة النقدية ومنذ منتصف السبعينيات - مرة أخرى - مكان الصدارة بين السياسات الاقتصادية الكلية، ومنذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا ما تزال السياسة النقدية تمثل محور السياسة الاقتصادية الكلية إلى جانب السياسة المالية طبعاً.

سوف نتناول خلال هذا المبحث السياسة النقدية في نظر مختلف المدارس الاقتصادية القديمة منها والحديثة ثم سنتطرق لمختلف المفاهيم الخاصة بالسياسة النقدية.

### المطلب الاول: مفهوم السياسة النقدية

**السياسة النقدية:** تعرف السياسة النقدية على أنها السياسة التي تستهدف إقامة والحفاظ على أوضاع نقدية وائتمانية ملائمة في ظل اقتصاد سليم، والمقصود بالاقتصاد السليم بأنه ذلك الاقتصاد الذي يتميز بعمالة عالية ومعدل نمو جيد ويمكن المحافظة عليه واستقرار أسعار صرف العملة الوطنية بالعملات الأجنبية. كما تعرف السياسة النقدية بأنها ممارسة البنك المركزي الرقابة على كمية النقود ومعدلات الفائدة من أجل تعزيز أهداف السياسة القومية.

كما تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة الاجراءات التي تتخذها الدولة في ادارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد. (بوزعرور، 2015، صفحة 95)

وهذه مجموعة من التعريفات المختلفة للسياسة النقدية:

يعرفها GEORGE PARIENTE على انها مجموعة من التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد احداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف.

وحسب فوزي القيسي يعتبر السياسة النقدية بانها التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير الفعاليات الاقتصادية عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية.

كما تعرف كذلك بانها مجموعة القرارات التي يتم بواسطتها تعديل كمية النقود أو أسعار الفائدة في الاقتصاد بغية التأثير على مستوى العام للأسعار والدخل الوطني التوازني.

ويعرفها بول سام ويلسون بانها أهداف البنك المركزي في ممارسة سلطته للتحكم في النقود وأسعار الفائدة وشروط الائتمان، وتمثل الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية في عمليات السوق المفتوحة ومتطلبات الاحتياطي القانوني وسعر الخصم.

وبهذا يمكن القول ان السياسة النقدية هي احدى أدوات السياسة الاقتصادية والتي تهتم بإدارة شؤون النقد في بلد ما من اجل تحقيق أهداف معينة. (بلوافي، جانفي 2019، الصفحات 462-463)

### المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية وأهدافها

#### الفرع الأول: أدوات السياسة النقدية

##### 1. الأدوات الكمية:

- نسبة الاحتياطي الالزامي: يعرف الاحتياطي القانوني بأنه احتياطي السيولة حيث أن البنوك التجارية يمكن أن تتضمن احتياطياتها القانونية المحددة لدى البنك المركزي نقود سائلة إضافة إلى الأصول السائلة الأخرى بالأسهم والسندات والكمبيالات والذهب والعملات الصعبة تحسبا لأي أزمة مصرفية مفاجئة.
- عادة فإن البنك يفرض على البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي ودائعها في شكل رصيد سائل لدى البنك المركزي ويطلق على هذه النسبة اسم الاحتياطي القانوني، ويترك للبنك المركزي حق تحديد النسبة حسب أهدافه.

تعد هذه السياسة من السياسات التي تستخدم في مكافحة الكساد والتضخم وذلك من خلال رفع أو تخفيض نسبة الاحتياطي:

— في حالة التضخم: يلجأ البنك المركزي في هذه الحالة الى الضغط على البنوك التجارية لمطالبتها لرفع نسبة الاحتياطي القانوني، وهذا ما يعني تقليل حجم القروض، وبالتالي تقل قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان.

— في حالة الانكماش: هنا يكون الطلب على القروض من جانب المستثمرين منخفضاً، الامر الذي يعني وجود أرصدة عاطلة لدى البنوك التجارية، وبالتالي لو خفض البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني، فإن الطلب على القروض قد لا يزداد رغم تخفيض شروط الاقتراض، لذلك فإن سياسة الاحتياطي القانوني هذه تكون فاعلة في حالات التضخم أكثر من حالات الانكماش. (حليمة ع.، 2013\_2014، صفحة 121)

● **عملية السوق المفتوحة:** وتعتبر من أكثر العمليات المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي بهدف تغيير القاعدة النقدية وهي شراء أو بيع الأوراق المالية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة، وهي تعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية في اقتصاد رأسمالي فهي تمكن السلطة النقدية من بقاء المبادرة في يديها دائماً كي تسمح لها بأن تحقق العملة الوطنية أو أن تمتصها من القاعدة النقدية بالقدر المناسب وفي الوقت المناسب. (بوزعرور، 2015، صفحة 119\_120)

● **معدل اعادة الخصم:** وهو عبارة عن سعر الفائدة التي يتقاضاه البنك المركزي، من البنوك التجارية مقابل اعادة الخصم الحوالات التي لديها أو تلك الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي على قروضه وسلفياته للبنوك التجارية. وتعتبر سياسة سعر الخصم من أقدم أساليب السياسة النقدية التي اتبعتها البنوك المركزية للرقابة على الائتمان، حيث بدأ بنك إنجلترا في استخدام هذه السياسة منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، وكانت من الأدوات الرئيسية. (القطابري، 2011، الصفحات 26-27)

## 2. الأدوات النوعية:



● **الاقناع الأدبي:** قد يحاول صانعي السياسة التأثير على البنوك والمنشآت المالية من خلال توجيهات غير ملزمة وذلك من خلال المقالات في الصحف والمجلات والخطب والذي يحاول فيه المسؤولون تغيير سلوك المؤسسات المالية الى الاتجاه المطلوب، وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة البنك المركزي ومدى تقبل البنوك التجارية التعامل معه وثقتها في اجراءاته، ومدى قدرة تقبل البنك المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها واتباع سياسة مستقلة في ادارته لشؤون التمويل، وتجد هذه الوسيلة أهدافها في الدول المتقدمة عنها في دول العالم الثالث. (بوزعرور، 2015، صفحة 128)

● **سياسة التأطير القرض:** تهدف هذه السياسة الى الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان بشكل مباشر وذلك عن طريق فرض سقف أعلى للائتمان لا يمكن لأي بنك تجاوزه بهدف الحد من خلق النقود الودائع مباشرة.

ويقوم البنك المركزي بتطبيق هذه السياسة في حالة حدوث تضخم بهدف توجيه منح الائتمان، حيث يمنح الائتمان للقطاعات ذات أولوية والتي لم تسبب في احداث التضخم ويقيد الائتمان عن القطاعات التي تكون سببا في احداث التضخم، ويمكن أ، تكون هذه السياسة متعلقة بمعيار أجل القروض (قصيرة الأجل، متوسطة أو طويلة الأجل).

وعند ارتفاع حدة التضخم تقوم الدولة ممثلة للبنك المركزي بوضع سياسة التأطير قرض اجبارية، عن طريق تحديد الحد الأقصى لحجم القروض الممكن منحها من طرف البنوك أو تحديد معدل نم القروض، ولقد استخدم هذا الاسلوب لأول مرة في فرنسا عام 1948، وعادة ما ترفق هذه السياسة (تأطير القرض) ببرامج استقرار للكتلة النقدية عن طريق التقليل من النفقات العمومية وتشجيع الادخارات واصدار السندات وغيرها من الوسائل الكفيلة بتخفيض فائض الكتلة النقدية. (فتيحة، 2009/2008، صفحة 115)

● **الرقابة المباشرة:** وتتم الرقابة المباشرة من قبل البنك المركزي لأنشطة البنوك التجارية وأوضاعها بصورة تمكنه من توجيهها ومتابعتها والتأثير في سير عملياتها الائتمانية بما يناسب الأوضاع المطلوب الوصول إليها. (حسيبة، 2010\_2011، صفحة 37)

الفرع الثاني: الأهداف السياسية النقدية:

## 1. الأهداف الاولية

- **مجمعات الاحتياطات النقدية:** تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، حيث أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع في الحكومة والودائع في البنوك الأخرى.
- أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية (كمية القروض المخصومة). و قد اختلفت البنوك المركزية حول ما هو المتغير أو المجمع الاحتياطي الأكثر فعالية وسهولة إذ هناك بعض البنوك المركزية مؤيدو وأخرى معارضة حتى انتقل النقاش الى الاقتصاديين حول أهمية كل مجمع ، وهكذا بقي الموضوع محل جدل ونقاش لكونه يتصف بالتجربة وليس بالتنظير فقط ويتعلق الأمر بمدى تحكم السلطات النقدية في أي من المجاميع المذكورة ومدى علاقته بنمو العرض النقدي الذي يشكل الهدف الوسيط ، طالما الأمر كذلك فإن البنك المركزي يبقى يتسم بعدم الثبات واستخدام هذه المجاميع كهدف أولي أو تشغيلي. (لونيس، 2010\_2011، صفحة 39)
- **ضبط ظروف سوق النقد:** وهي مجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية ويعني بشكل عام قدرة المقترضين وموافقهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة بين البنوك. والاحتياطات الحرة تمثل الاحتياطات الفائضة لبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض، وتكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقترضة وتكون سالبة إذا كانت الاحتياطات المقترضة أكبر من الاحتياطات الفائضة. كما استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أدونات

الخزانة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة الذي تقرضه البنوك على أفضل العملاء ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.

وقد اختلف الاقتصاديون حول أفضلية استخدام المجموعة الأولى أم المجموعة الثانية، إذ فضل النقديون استخدام مجاميع الاحتياطات التي هي ذات صلة كبيرة بالمجموعات النقدية التي تمثل الهدف الوسيط لديهم المفضل، غير ان الكينيزيين يركزون على ظروف سوق النقد وذلك باعتقالتهم بان الهدف الوسيط المفضل لهم هو أسعار الفائدة في أسواق رأس المال، حيث نقول أن أفضل هدف أولي هو ذلك الذي يتصف بالتأثر و التجاوب بسرعة مع تغير الأدوات النقدية المستعملة.

### 2. الأهداف الوسيطة

● **مجموعات نقدية:** هي مؤشرات احصائية تعبر عن كمية النقود المتداولة، وتضم وسائل الدفع لدى الأعوان المالىين المقيمين ومما يعني مدى قدرة هؤلاء الأعوان على الإنفاق، فعدد هذه المجتمعات يرتبط بدرجة تطور الصناعات المصرفية والمنتجات المالية وبطبيعة الاقتصاد، فهي تعطي معلومات للسلطات النقدية عن مختلف مراحل نمو السيولات، فالهدف من المسح النقدي هو تحليل المتغيرات النقدية الكلية التي تتأثر بتدخل السلطات النقدية. (يحيى د، 2014\_2015، صفحة 48)

● **أسعار الفائدة:** تسعى السلطة النقدية أحيانا الى اتخاذ الوصول الى معدل فائدة حقيقي هدفا وسيطا للسياسة النقدية، الا هذا الهدف يطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة الاجل أو قصيرة الاجل والنقود. والمشكل عند اعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية، هو أن أسعار الفائدة تتضمن عنصر التوقعات التضخمية وهو ما يعقد دلالة أسعار الفائدة الحقيقية مما يفقدها أهميتها كمؤشر، كما أن التغيرات في سعر الفائدة لا يعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها، وانما أيضا عوامل السوق (الوضعية التي يمر بها الاقتصاد). ان التوجه لاستخدام معدل الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية قد أثار موجة من الانتقادات خاصة من الاقتصاديين النقديين وكانت حججهم في ذلك أن اتجاه التغير في معدل الفائدة يتماشى مع اتجاه تغير في الدورة التجارية، وهذا يعني أن معدل الفائدة يميل الى الارتفاع في الأوقات الرواج الاقتصادي، في حين انه يميل الى الانخفاض في اوقات الكساد، وبالتالي فانه من

الصعب على البنك المركزي ان يحدد بدقة الأثار المترتبة على سياسته النقدية، من خلال مراقبة معدلات الفائدة لوحده (نصيرة، 2018/2017،/، صفحة 32)ا.

- **سعر الصرف:** ان استقرار سعر الصرف يضمن وضعية مستقرة للبلاد اتجاه الخارج، وبانخفاضه يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، لهذا تحرص بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل من جهة، وعلى استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات، فكثرة المضاربة الشديدة على العملات تحت التقلبات أسعار الصرف، مما تجد السلطات النقدية صعوبة التحكم في هذا الهدف، وتؤثر عليه باستعمال ما لديها من احتياطات محاولة منها الحفاظ على قيمة اتجاه العملات التي ترتبط بها دون ضمان نجاح (يحيى د،، 2015/2014، صفحة 49).

### 3. الأهداف النهائية

- **التوظيف الكامل:** هذا الهدف له علاقة وطيدة بالهدف الأول، حيث أن تحقيق النمو الاقتصادي من شأنه التقليل من حجم البطالة فالتشغيل الكامل يبقى هدف طويل الاجل تسعى مختلف الدول لتحقيقه وذلك لما للبطالة من نتائج سلبية على الاقتصاد من جهة كضياع طاقات المجتمع الإنتاجية، ومن جهة أخرى إن هذا المرض الاقتصادي هو المسبب الأول للاضطرابات الاجتماعية، وبالتالي يمكن اعتبار السياسة النقدية انجع طريقة لامتناس البطالة ومنه تحقيق التشغيل الكامل لطاقات المجتمع، حيث أن زيادة عرض النقود يؤدي الى انخفاض أسعار الفائدة، وهذا ما يؤدي بدوره الى تحفيز رجال الأعمال على الاستثمار، وبالتالي خلق مناصب عمل جديدة. (حليمة ع،، 2014\_2013، صفحة 113)
  - **تحقيق الاستقرار معدل عال من النمو الاقتصادي:** يعبر الاقتصاديون تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة الهدف الأساسي للسياسة النقدية، فهو أولى مقارنة مع الأهداف الأخرى كاستقرار مستويات الأسعار مثلاً.
- وتتم فعالية السياسة النقدية في تشجيع النمو الاقتصادي من خلال التأثير على معدلات الاستثمار عن طريق التخفيض في معدلات الفائدة، ما يشجع المستثمرين على زيادة استثماراتهم وعليه توظيف عمالة أ: ثر، زيادة المداخيل وأخيرا الرفع من مستوى المعيشة والنمو في الاقتصاد. (ريم، 2022/2021، صفحة 27)

- **استقرار الأسعار:** تحقيق الاستقرار النقدي هو من أهم أهداف السياسة النقدية، فغياب الاستقرار النقدي يؤدي الى أضرار بالغة في الاقتصاد الوطني، سواء في شكل تضخم أو الانكماش.

فالتضخم يؤدي الى اعادة توزيع الدخل والثروة لصالح المدنيين ورجال الأعمال والنظمين على حساب الدائنين وأصحاب الدخل الثابتة.

أما الانكماش فيؤدي الى اعادة توزيع الدخل والثروة لصالح الدائنين وأصحاب المرتبات و الدخل الثابتة على حساب رجال الأعمال والمنظمين.

نظرا لما تشكله معدلات التضخم المرتفعة من آثار سلبية على النمو و ارتفاع تكاليف ، توجهت معظم الدول الصناعية الى حصر معدل التضخم ما بين 1%-3% من جهة ، الى تركيز على تخفيض معدل التضخم و استقرار الأسعار من جهة أخرى ، ومن ضمن آثاره السلبية على الاقتصاد هو تشجيع المضاربة و تشويه المعطيات الاقتصادية فمن الاوليات أو الاقتصار على التضخم في الدول المتقدمة يتم ذلك في اطار مناخ اقتصادي يتسم بارتفاع درجة استقلالية البنوك المركزية ، و تمتع اقتصادياتها بنظام اعلامي ملائم ، وأنظمة صرف مرنة.

(يحيى د.، 2015/2014، صفحة 50)

### المطلب الثالث: قنوات انتقال السياسة النقدية

#### 1. قناة معدل الفائدة

وهي قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية الى هدف النمو، بحيث أن السياسة النقدية الانكماشية تعمل على ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال وهذا ما يؤدي الى تقليص الطلب على الاستثمار، كما قد يضعف طلب العائلات على السلع المعمرة والتحول الى الاستثمار في العقار مما يؤدي في النهاية الى انخفاض الطلب الكلي. (المجيد، 2006، الصفحات 77-79)

#### 2. قناة أسعار الأصول:

تعبر أسعار الأصول عن القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية للعوائد من هذه الأصول، أو بعبارة أخرى القيمة الحالية لتدفقات العوائد المتوقع الحصول عليها مستقبلا من هذه الأصول وذلك تبعا لتوقعات المتعاملين

الاقتصاديين، ومن خلال هذه القناة تظهر قناة أسعار الأصول المالية (الأسهم والسندات) وقناة أسعار الاصول الحقيقية (العقارات) وان هاتين القناتين تشتملان للاستثمار وقناة أثر الثروة على الاستهلاك.

## 1.2- قناة توبين للاستثمار:

هذه القناة تعتمد على ما يسمى بمؤشر توبين (q) الذي يعرف على انه نسبة القيمة السوقية البورصية للشركات على تكلفة استبدال رأس المال لديها، يؤدي انخفاض عرض النقود الى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية الموجودة بحوزة الجمهور فينخفض الانفاق الخاص على الأوراق المالية مما يدفع المتعاملين الى التخلص منها ببيعها، ما يؤدي لانخفاض أسعارها فينخفض (q) وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه يتقلص الناتج المحلي الاجمالي.

يظهر أثر السياسة النقدية على أسعار الأصول المالية (سندات) من خلال الزيادة في كمية النقود التي تعني أن الأعوان الاقتصاديين يحوزون على سيولة كبيرة مقارنة بالمستوى المطلوب مما يستوجب تخفيضها وذلك عن طريق الانفاق في السيولة المالية، الامر الذي يزيد من الطلب على السندات فترتفع أسعارها، ومن ثم يؤدي الى ارتفاع المعامل (q) فيرتفع حجم الاستثمار وبالتالي يرتفع الناتج المحلي الاجمالي. (يمينية، 2019/2018، صفحة 20)

## 1.3 - قناة الثروة على الاستهلاك:

هي خاصة بدورة حياة الاستهلاك دور كل الثروة والدخل كمحددات رئيسية للسلوك الانفاقي للمستهلكين، حيث تؤدي السياسة النقدية التشددية الى انخفاض حجم الموارد المالية التي بحوزة المستهلكين، الامر الذي يؤدي الى انخفاض الانفاق على الاستهلاك من ثم انخفاض الطلب الكلي والناتج. (حليمة أ.، 2020، صفحة 51)

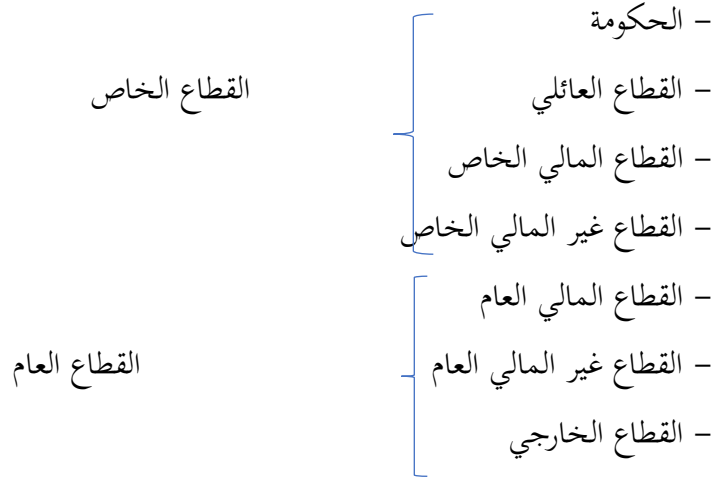
## 1.4- قناة سعر الصرف :

تحظى قناة سعر الصرف بمكانة خاصة في السياسة النقدية نظرا للدور الذي تلعبه في نقل أثر السياسة النقدية، حيث يتم استخدامها للتأثير على صافي الصادرات من جهة، وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي من جهة أخرى.

وتتضح آلية عمل قناة سعر الصرف من خلال تأثيرها على الأسعار النسبية للسلع المحلية و الأجنبية بواسطة قناتي الطلب و العرض الكليين ، ومن ثم التأثير على الطلب المحلي و الأجنبي على السلع المحلية. (ريم، 2022/2021، صفحة 33)

#### المطلب الرابع: المعلومات اللازمة لوضع السياسة النقدية

تحتاج السلطة النقدية في ادارة سياساتها، الى معرفة كيفية التشغيل الاقتصاد الذي تعمل فيه وعن حالته الممكنة في كل فترة، كما تحتاج الى معرفة سلوك الوحدات المؤسسية التي تؤثر في كامل النشاط الاقتصادي، والتي تتمثل في:



وسيقوم باختصار بشرح هذه القطاعات وذلك على النحو التالي:

#### أولاً: القطاع الحكومي

لعب الحكومة دورا هاما في توجيه الاقتصاد وتنشيطه من خلال السياسات الاقتصادية التي تنفذها، فهي تفرض الضرائب وتنفق وتدعم وتقترض وتفرض، كما تقوم بسن القوانين والتشريعات المختلفة. وتعد ميزانية الدولة (الحكومة) الأداة التي تستخدمها لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، كما ان حالة الميزانية تؤثر على وضع الاقتصاد الكلي وعلى السيولة المحلية (عرض النقود) وعلى وضع القطاع الخارجي.

ولذا يحتاج واضعو السياسة النقدية الى معلومات عن هذا القطاع لما له من ارتباطات وثيقة مع كافة المؤسسات التي تعمل داخل النشاط الاقتصادي.

#### ثانياً: القطاع المالي الخاص والعام

لقد توسع الدور الاقتصادي الذي يلعبه القطاع المالي العام وأدركت الحكومات أهمية هذا النشاط وأخذت في حسابها دور هذا القطاع في اعداد خطط التنمية وغيرها.

وتكمن هذه الاهمية في ثلاث محاور رئيسية هي:

أ- دور النشاط والفعال في الدول النامية وقدرته على تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في هذه الدوا.

ب-خروجه عن النشاط التقليدي وقيامه بأدوار ومهام جديدة.

ت-جذب وتجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المفيدة التي تعمل على زيادة الانتاج المحلي.

فالقطاع الخاص المالي العام يؤدي دورا أساسيا في الاقتصاد من حيث الانتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار، كما يؤثر على عرض النقود وعلى وضع القطاع الخارجي.

أما القطاع المالي العام وعلى رأسه السلطة النقدية فهو يلعب دورا مهما في توفير ما يحتاجه الاقتصاد من تمويل، فكلا من الحكومة والقطاع الخاص يقترض من الجهاز المصرفي ويودع موارده المالية لديه.

بهذا يحتاج واضعو السياسة النقدية الى معلومات عن هذا القطاع الذي له صلة كبيرة بعرض النقود.

### ثالثا: القطاع الخارجي

يعتبر القطاع الخارجي مصدرا لما ينقص من سلع وخدمات ومنفذا لتصريف الفائض في عرضها الى جانب تدفقات رؤوس الأموال الى الدخل والى الخارج.

وعليه ترتبط هذه الوحدات من خلال اجراء معاملات مالية وغير مالية في كل من سوق السلع والخدمات وسوق العمل وسوق المال، ونظرا لكون النقود مخزنا للقيمة ووسيلة للتبادل ويتم تبادلها في جميع الأسواق، لذلك تقوم السلطة النقدية بمراقبة حالة جميع الأسواق وذلك على المستوى الكلي. (الشيباني،

2013/2012، الصفحات 18-19)



## المبحث الثاني: البنك المركزي

### المطلب الأول: نشأة وخصائص البنك المركزي

#### الفرع الأول: نشأة البنك المركزي

في كثير من الدول نجد أن البنك المركزي نشأ نتيجة تطور إحدى البنوك التجارية التي كانت تقوم بأعمال البنوك التجارية العادية ثم أضيفت لها وظائف أخرى أهمها احتكار إصدار الأوراق النقدية و تطورت وظائفها حتى توفرت لها خصائص البنوك المركزي و لهذا فإن نشأة البنوك المركزية جاءت متأخرة كثيرا عن نشأة البنوك التجارية ففي عام 1666 أنشأ بنك السويد و الذي يعتبر أقدم البنوك المركزية و في عام 1694 أنشأ بنك إنجلترا و في عام 1800 أنشأ بنك فرنسا و تجدر الإشارة هنا إلى أن كثيرا من قواعد البنوك المركزية في مختلف الدول د تأثرت بالتطور الذي لحق بنك إنجلترا و هذا راجع لأسبقية النظام المصرفي في إنجلترا على كثير من الدول بالإضافة إلى الوضع الخاص للندن كمركز عالمي للمعاملات النقدية خلال القرن التاسع عشر و إلى حد ما في القرن العشرين و خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأت البنوك المركزية تنتشر في الدول الأوروبية و أصبحت تباشر تدريجيا وظيفتها الرئيسية في الرقابة على الائتمان . إن البنك المركزي في الواقع أهم مؤسسة تشرف على شؤون النقد و لذلك فان علاقته بالحكومة وطيدة حيث يمثل في بعض الدول الأداة الرئيسية التي تتدخل بها الحكومة للتأثير في السياسة الاقتصادية بصفة خاصة السياسة النقدية كما يعد البنك المركزي الهيئة التي تتولى إصدار النقد و تضمن بشتى الوسائل سلامة أسس النظام المصرفي و يوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدول و يكاد لا يخلو بلد من البلدان المستقلة اليوم من بنك مركزي يتوفر على الرقابة على عرض النقود و تنظيم الأحوال الائتمانية فيه و إن أي تعريف للبنك المركزي مشتق من وظائفه و مع ذلك يمكن تعريفه على أنه عبارة عن مؤسسة مركزية تمثل السلطة النقدية في أي دولة و يأتي على قمة الجهاز المصرفي و قد اختلف الاقتصاديون في تعريفهم له و في هذا الصدد يقول فيرا سميت ( Vera Smith )

التعريف الأول للصيرفة المركزية هو نظام صيرفي يتولى فيه بنك واحد إما باحتكار كامل أو جزئي لإصدار الأوراق النقدية و يرى شاو ( show ) البنك المركزي بأنه ذلك البنك المسؤول عن تنظيم حركة الائتمان ، و عرفه داي ( A. Day ) بأنه البنك الذي ينضم السياسة النقدية و يعمل على استقرار النظام المصرفي و يلاحظ بأن داي اهتم بالسياسة النقدية باعتبارها من أهم وظائف البنك المركزي بالأخص الحفاظ على استقرار الجهاز المصرفي ، أما سايرز (Sayers) فقد عرف البنك المركزي بأنه جزء من الحكومة الذي يأخذ على عاتقه إدارة العمليات المالية للحكومة و بواسطة إدارة هذه العمليات يستطيع التأثير في سلوك المؤسسات المالية بما يجعلها تتوافق مع السياسة الاقتصادية للدولة و هذا التعريف ركز على وظيفة البنك المركزي كبنك الحكومة في حين عرف دي كوك ( Dekock ) البنوك المركزية بأنها هو البنك الذي يقنن و يحدد الهيكل النقدي و المصرفي بحيث يحقق أكبر منفعة للإقتصاد الوطني ن خلال قيامه بوظائف متعددة كتقنين العملة و المالية الخاصة القيام بإدارة العمليات بالحكومة و احتفاظه بالتجارة و بالاحتياطات النقدية للبنوك قيامه بخدمة البنوك التجارية من خلال إعادة خصم الأوراق التجارية و قيامه بدور المقرض للبنوك التجارية و إنجاز اعمال المقاصة و القيام بالتنظيم و التحكم في الائتمان بما يتلاءم و متطلبات الاقتصاد الوطني و تحقيق أهداف السياسة النقدية .

يتضح من التعاريف السابقة أن تعريف (De Kock) هو جامع وشامل لوظائف البنك المركزي بخلاف التعريف الأولى التي ركزت على وظيفة واحدة أو وظيفتين من وظائف البنك المركزي. (جميلة، 2020، صفحة 306)

### الفرع الثاني: خصائص البنك المركزي

سيتم فهم البنك المركزي من خلال توضيح أهم خصائصه:

- البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة، فالدولة بالمفهوم العمومي هي التي تتولى إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين التي تسنها والتي تحدد بموجبها أغراضها وواجباتها لتتمكن بذلك من رسم السياسة النقدية، وتنفيذ هذه السياسة عن طريق التدخل والتوجيه والمراقبة.
- يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المركزي لكونه يتمتع بسلطة رقابية على البنوك، وله القدرة على إصدار النقود القانونية، دون سواء، وجعل البنوك تستجيب للسياسة النقدية والتي يرغب في تنفيذها.

- لا يسعى البنك المركزي إلى الربح وإنما لتحقيق الصالح العام للدولة وإذا ما حصل الربح فيكون ذلك من قبيل الأعمال العارضة وليس الأساسية التي وجد المصرف لأجلها وغالبا ما تكون البنوك المركزية مملوكة من قبل الدولة.

- يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى الأصول النقدية وله قدرة الهيمنة على خلق النقد وعملية الائتمان في الاقتصاد الوطني.

- البنك المركزي هو المؤسسة المؤهلة قانونا لإصدار النقد ولم يعد للمصارف التجارية أي دور في إصدار النقد في جميع أنحاء العالم. (نصيرة، 2017/2018،/، صفحة 49)

**المطلب الثاني: مهام البنك المركزي:**

**الفرع الأول: بنك الإصدار**

إن هذه الوظيفة كانت و ستظل من أهم وظائف البنوك المركزية نظرا لارتباطها الوثيق بإدارة السياسة النقدية التي أصبحت تحتل الان بالفعل مكان الصدارة بين وظائف البنك المركزي التي تشترك فيها كل المصارف أو البنوك إن من أسباب تركيز الإصدار النقدي هو تحقيق التجانس و الوحدة في مصدر إصدار العملة ، كذلك ممارسة تأثيره على نشاط البنوك التجارية و خاصة في مجال خلق النقد المصرفي و في مجال منح الائتمان المصرفي وفقا للظروف التي راها البنك المركزي ، كما توفر هذه الوظيفة درجة من السيادة و النقود حتى لا يسمح لأكثر من جهة بإصدار النقود . (بوزعور، 2015، صفحة 160\_161)

**الفرع الثاني: بنك الحكومة ومستشارها**

من مهام البنك المركزي أن يقوم للحكومة بخدمات منها حفظ أموالها، وإقراضها، وإبداء النصح لها في كثير من الحالات. وهو بهذا بنك الحكومة، تحفظ فيه ودائعها الثمينة ونقودها، وتحصل منه على الحوالات اللازمة لأعمالها، ويصرف عنها ما تدفعه في نفقاتها وأجور موظفيها، ويحصل لها بعض الأحيان ما تعهد إليه بتحصيله من دفعات تسدد لحسابها.

ومن أعماله أن يمد الحكومة بالنقود الأجنبية اللازمة لها في دفع ديون عليها للخارج، وهو يأتي هذا بمفرده أو بمساعدة بنوك أخرى يركن إليها في هذا العمل.

وإذا احتاجت الحكومة مالا أقرضها، وإذا أصدرت سندات تولى عملية عرضها للاكتتاب وقام على دفع الكوبونات نيابة عنها في المواعيد التي حددها، ويقوم بتحويل الديون وتديير استهلاكها، كل ذلك يؤديه للحكومة بغير أجر أو بأجر زهيد جدا.

وفوق هذا فإنه من واجب البنك أن يمحض الحكومة النصح في كل ما تطلب فيه رأيه من مسائلها الاقتصادية الكبرى، بل لقد جرى العمل في إنجلترا على مشاوره بنك إنجلترا في السياسة الاقتصادية، وفيما تضعه من خطط لمشروعات تقوم الحكومة بها وحدها أو مشتركة مع النقابات أو الهيئات. وتعتبر مراقبة النقد من صميم عمل البنك المركزي في الأوقات التي يستلزم الأمر فيها إجراء المراقبة عند الطوارئ أو دواعي الحروب. (مهران، 2017، صفحة 35)

### الفرع الثالث: بنك البنوك

- يحتفظ البنك المركزي بأرصدة نقدية سائلة للبنوك التجارية (الاحتياطات النقدي إجبارية) حيث تلتزم معظم التشريعات المصرفية البنوك التجارية بالاحتفاظ برصيد دائن لدى البنك المركزي يساوي نسبة معينة من مجموع التزاماتها.

- يعتبر المقرض الأخير للنظام المصرفي أثناء فترات الأزمات المصرفية أو الظروف غير المتوقعة لزيادة الطلب على السيولة، وهذا ما أثبتته تجربة الاحتياطي الفيدرالي في USA حين فشل في القيام بوظيفته أثناء أزمة الثلاثينات الشهيرة من القرن الماضي، كذلك فإن انهيار الأسواق المالية في أكتوبر 1978 وفي 1989، دفع البنوك المركزية على مستوى العالم إلى الإعلان الصريح عن استعدادها بدور المقرض الأخير وذلك لمنع حدوث إي اهتزاز للثقة في الجهاز المصرفي. كما يمكن للبنك المركزي أن يكون المقرض الأخير للوحدات المصرفية التي تعاني من مشاكل في الوقت الذي يسير فيه النظام المصرفي ككل بشكل صحيح وسليم.

- قيام البنك المركزي بعملية المقاصة بين حقوق وديون المصارف اليومية فيما بينها من خلال غرف المقاصة. (بوزعور، 2015، صفحة 161)

### المطلب الثالث: استقلالية البنك المركزي

#### الفرع الأول: مفهوم إدارة السياسة النقدية

تعتبر هذه الوظيفة أهم الوظائف على الإطلاق في وقتنا الحاضر وأحدثها، وترتبط إدارة السياسة النقدية بقضية استقلالية البنك المركزي عن السلطة التنفيذية في إدارة السياسة النقدية.

أما وظيفة السياسة النقدية فتهدف إلى التحكم في الأوضاع النقدية والائتمانية المتمثلة في استقرار الأسعار والحفاظ على قيمة العملة وزيادة حجم الناتج القومي ورفع معدلات التشغيل وتوازن ميزان المدفوعات ولم يتبلور الدور الحقيقي للسياسة النقدية إلا في الثلاثينات من القرن الماضي تحت وطأة الكساد الكبير وفي ذروة الثورة الكينزية، أصبح ينظر إليها كأداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية، حيث بدأت تصدر تشريعات تتضمن تكليفا رئيسيا للبنك المركزي بإدارة الكتلة النقدية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي. كما كان ينظر إلى السياسة النقدية منذ 1930 إلى 1970 باعتبارها دورا مساعدا بينما السياسة المالية تأتي في المقام الأول. ولقد أوضحت تجربة السبعينات خطأ الاتجاه السابق أي الاعتماد على السياسة المالية وهذا عندما وصل معدل التضخم إلى أكثر من 20% في بعض الدول في الوقت الذي استمرت فيه المعدلات المرتفعة للبطالة وقد عرف بظاهرة الكساد التضخمي.

إن الاتجاه الحديث يتمثل في التركيز على استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية والمتمثلة في معدل إعادة الخصم والاحتياطي الإجباري وعمليات السوق المفتوحة.

إن التحول من الأدوات المباشرة إلى الأدوات غير المباشرة في السياسة النقدية ، يأتي مسيرا للاتجاه العام نحو الاعتماد المتزايد على قوى السوق في تسيير الاقتصاد ، و نحو التخفيف أو إزالة القيود و الابتعاد عن أسلوب التوجيهات و القرارات الإدارية و التحكمية ، و من جهة أخرى ، لا يمكن إنكار قوة و فعالية الأدوات المباشرة ، فهي تتميز بسهولة ربطها ببرنامج نقدي و بسهولة تبريرها في مواجهة السياسات المختلفة الرأي العام بصفة عامة . لكن نظرا لوجود سلبيات للأدوات المباشرة التي تسبب إحداث العديد من التشوهات في مجال التمويل و الائتمان .

وتؤدي إلى سوء توزيع الموارد إلى الحد من كفاءة استخدامها، الأمر الذي تتفاقم مخاطره مع استمرار وطول مدة استخدامها.

- 1 - عدم تحفيزها لتعبئة المخدرات، الأمر الذي يؤدي إلى تقييد حجم الائتمان في الاقتصاد الوطني.
- 2 - انعدام مرونتها ومحدودية فاعليتها نظرا لصعوبة تعديلها وفقا لتغيرات الظروف.
- 3 - تؤدي إلى تراجع دور الوساطة المالية، حيث تنتقل الأموال من القطاع المالي المنظم إلى الأسواق المحلية غير الرسمية أو إلى الأسواق الخارجية والتي تعرف بظاهرة هروب رؤوس الأموال.
- 4 - تؤدي إلى الحد من المنافسة بين البنوك لجذب الودائع وخلق فرص جديدة للإقراض.

- 5 - تؤدي إلى الحد من تطوير سوق النقدي.
  - 6 - تستلزم التدخل المستمر المتزايد للبنك المركزي في الشؤون الإدارية للبنوك التجارية.
  - 7 - تؤدي السقوف الائتمانية بالذات إلى سوء توزيع الموارد، حيث تميل البنوك عند منح الائتمان إلى تفضيل الزبائن القدامى على الزبائن الجدد.
  - 8 - تتسبب في إظهار تحديد مستويات الائتمان وأسعار الفائدة، وكأنها قرارات سياسية ناتجة عن اعتبارات سياسية أكثر منها اعتبارات نقدية.
- ونظرا للسلبيات المرتبطة بالأدوات المباشرة تم الانتقال إلى الأدوات غير المباشرة والتي تتميز بالنقاط التالية:
- 1 - الأدوات غير المباشرة تتحدد على الأساس قوى السوق الذي يحكمه العرض والطلب ويعتبر سعر الفائدة المحور الأساسي لعمل هذا السوق.
  - 2 - تضمن هذه الأدوات التكيف السريع والتعديل المباشر والتلقائي وفقا لتغير ظروف السوق وهذا ما يؤدي إلى التقليل من حجم المخاطر.
  - 3 - تنقل اثار السياسة النقدية ومؤشراتها بشكل مباشر إلى كافة أطراف قطاعات السوق النقدي.
  - 4 - تضمن التوزيع الأمثل للأموال وللإئتمان القائم على أسس التكلفة والعائد والمخاطرة.
  - 5 - تضمن تنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية وسياسة سعر الصرف.
  - 6 - يبقى البنك المركزي في تدخله بطريقة غير مباشرة في الأدوات التي يستعملها أحسن وسيلة لذلك.
- (بوزعرور، 2015، صفحة 173\_174)

### الفرع الثاني: معايير استقلالية البنك المركزي

ترتيب البنوك المركزية تبعا لدرجة استقلالية كل منها يعتمد على المعايير التالية:

- 1 - شروط تعيين وإنهاء خدمات محافظ السلطة النقدية ومجال إدارته.
- 2 - مدى انفراد البنك المركزي في وضع السياسة النقدية وصياغتها.
- 3 - أهداف البنك المركزي والأهمية النسبية لاستقرار الأسعار بينها.

4 - الحدود الموضوعة على إقراض البنك المركزي للخبزينة العمومية (الحكومة) ي حين ذهب اخرين إلى اعتبار البنك المركزي مستقلا إذا توافر فيه ما يلائم لدى مؤشرات قياس درجة استقلالية البنك المركزي والمتمثلة في:

- مدى طول مدة تعيين المحافظ وقابليتها للتجديد.

- الهيئة معينة لمحافظ (مجلس البنك المركزي / هيئة مشتركة بين مجلس البنك والحكومة والبرلمان / حكومة...).

- إمكانية إقصاء المحافظ ومدى إمكانية ممارسته لمهام أخرى وماهية الجهة المخول لها إصدار الإذن بذلك.

- مدى انفراد البنك المركزي بصياغة السياسة النقدية (وحده أو مع الحكومة).

- الجهة المخولة بحل التعارض في مجال السياسة النقدية (يعود إليه القرار الأخير أو إلى المحكمة العليا / البرلمان / أو هيئة معينة).

- مدى مساهمة البنك المركزي في إعداد الميزانية العامة للدولة.

- أهداف البنك المركزي - الوسيطية (هدف وحيد / متعددة / عدم التصريح بالأهداف).

- معدل إمكانية منح قروض للخبزينة العمومية (الحكومة) وشروط انتهاج ذلك (طبيعة القروض وحدود الاقتراض الممكن منحه). (نصيرة، 2017/2018، صفحة 52)

### المبحث الثالث: نظريات السياسة النقدية

#### المطلب الأول: السياسة النقدية في منظور الكلاسيك

يؤكد اصحاب النظرية النقدية الكلاسيكية على مبدئين أساسيين يتمثل الأول في المرونة التامة للأجور والأسعار، أما المبدأ الثاني يتمثل في الحيادية التامة للنقود، أي الانفصال التام بين القطاع الحقيقي الذي يتم فيه تحديد قيم المتغيرات الحقيقية وحجم السلع والخدمات التي يتم انتاجها داخل الاقتصاد، والقطاع النقدي الذي يتم فيه تحديد قيم المتغيرات النقدية والمستوى العان للأسعار.

ان هذان المبدآن لم يتركأ أي تأثيرات نقدية بين القطاعين النقدي والحقيقي جراء تغير النقود وتحديدًا في الأجل القصير، الأمر الذي جعل الهدف النهائي للسياسة النقدية في النظرية التقليدية يتركز في تحقيق

الاستقرار النقدي، من خلال الحرص على العرض النقدي في الاقتصاد، بالاعتماد على آلية السوق المفتوحة المتمثلة في بيع وشراء السندات، بما يؤدي الى التحكم في العرض النقدي بالشكل الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي والتشغيل الكامل. وهذا ما يعني عدم فاعلية السياسة النقدية في التأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد، وانما تستطيع التأثير وبفعالية تامة على الجانب النقدي للاقتصاد، أي التأثير على مستوى العم للأسعار، ومن ثم ينتقل هذا الأثر الى المتغيرات النقدية الأخرى التي لا يمكنها التأثير في المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد.

بالنسبة للكلاسيك الاختلالات التي تنشأ في الاقتصاد ما هي الا ظاهرة مؤقتة ، و العلاج يأتي بصورة مباشرة و بصورة تلقائية دون الحاجة الى التدخل من جانب السلطات الاقتصادية ، حيث يتحدد النشاط الاقتصادي من خلال عوامل حقيقية ترتبط بالمقدرة الانتاجية للاقتصاد ، وليس لها علاقة بالجانب النقدي من الاقتصاد وما يحدث بداخله ن و بالتالي لا يكون للسياسة النقدية اي دور يذكر في علاج الاختلالات الاقتصادية بتوجيه معدل التغير في كمية النقود بما يحقق الاستقرار في المستوى العان للأسعار.

يرى الكلاسيك أن سعر الفائدة يعتبر أحد المتغيرات الاقتصادية الحقيقية ، وان التغيرات في سعر الفائدة انما تحقق التوازن بين الادخار و الاستثمار ، فالاستثمار هو دالة في سعر الفائدة و العلاقة بينهما عكسهما ، و الادخار دالة في سعر الفائدة والعلاقة بينها طردية ، وعليه فالادخار هو شرط مسبق للاستثمار ، وأن التوسع النقدي ما هو الا وسيلة لنقل الموارد الحقيقية من الحائزين السلبين لها الى الأفراد والمؤسسات المستثمرة ، الذين يستخدموها في المجالات الانتاجية ، وبذلك فالادخار يعتبر العامل الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي باعتباره المصدر الأساسي لتمويل التراكم الرأسمالي ، الذي يعتبر الأساس في عملية التنمية و النمو الاقتصادي على مدى الطويل ، وبالتالي نتأكد حيادية السياسة النقدية في الأجل الطويل لدى الكلاسيك. (مزارشي، 2018/2017، صفحة 17)

### المطلب الثاني: السياسة النقدية في التحليل الكينزي

المدرسة الكينزية كانت لها فب العديد من النشاطات الاقتصادية، فهي تنظر الى التغيرات في المكونات المختلفة للطلب الكلي على انها ذات تأثير هام على مستوى النشاط الاقتصادي، وقد ادعى جانب كبير منهم التقليل من فعالية السياسة النقدية وتفضيل السياسة المالية عليها وهذا بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ما يمكن ملاحظته أن كينز بني أفكاره وانطلق من الفرضيات والأسس التالية:



- 1- الايمان بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.
- 2- الايمان بامكانية حدود بطالة واستمرارها لفترة طويلة.
- 3- اعتمد كينز في تحليله على المدى القصير، حيث قال انه في المدى الطويل سنكون جميعا أمواتا.
- 4- عدم تمتع الأفراد بالرشادة كما يتصورها الكلاسيك.
- 5- يرى كينز انه ليس من الصحيح العرض يخلق الطلب النظور الكلاسيكي بل العكس الطلب يخلق العرض، لذلك تحليل كينز يصنف ضمن اقتصاد الطلب.
- 6- حسب كينز النقود هي سلعة كبقية السلع تطلب لذاتها وثمرتها يتمثل في سعر الفائدة، وهكذا أدخل وظيفة أخرى للنقود لاعتبارها مخزونا للثروة.
- 7- كينز لا يؤمن بفكرة التشغيل التام، وأن الاقتصاد يمكن أن يكون في حالة توازن بلوغ مستوى التشغيل الكامل.
- 8- سعر الفائدة يتحدد وفق المعروض النقدي والطلب عليها.
- 9- المعروض النقدي بالنسبة لكينز متغير خارجي يترك تحديده للسلطات النقدية.
- 10- يفسر كينز أن تأثير السياسة النقدية التوسعية وسياسة نقدية مقيدة على الاستثمار، وأثر الاجراءات النقدية يختلف في مراحل الظروف الاقتصادية فهناك تقييد للطلب في مرحلة التوسع واجراءات لتنشيط الطلب في مرحلة الركود.
- 11- ما يمكن استنتاجه ان تحليل كينز ينصب على أداء الاقتصاد الرأسمالي، أي في الزمن الذي تكون من خلاله الموارد الاقتصادية معطاة دون تغير في كمياتها قادا ما كانت كميات الموارد الاقتصادية محددة انصب الاهتمام على مستوى استعمال هذه الموارد دون انشغال بنوعها عبر الزمن، وهو نمو يستلزم دراسة أداء الاقتصاد القومي في فترة من الطول بحيث تسمح بخلق طاقة انتاجية جديدة وتشغيل هذه الطاقة بعد خلقها.
- 12- وتحدد الطبيعة المنهجية لتحليل كينز ثالثا بانه تحليل يتم في صورة تدفقات نقدية ، فالتحليل ينشغل اساسا بدائرة التداول و يمشغل بها في مظهرها النقدي ، و الكلام عن الدخل انما يعني اساسا بالدخل النقدي كإنفاق احتمالي على شراء السلع الاستهلاكية أو السلع الانتاجية ، و بالنسبة للاستثمار ينصب الاهتمام على أثره النقدي أي على الدخول النقدية التي تكون العملية

الاستثمارية مناسبة لخلقها ، دون أن يؤخذ في الحسبان ما تولده هذه العملية من طاقة انتاجية عينية جديدة و لا أثر لوجود هذه الطاقة على مستوى الانتاج في المستقبل . (يحيى د.، 2015/2014، الصفحات 23-24)

### المطلب الثالث: السياسة النقدية في التحليل النقدي

يعتبر فريدمان من المدافعين عن نظرية كمية النقود الكلاسيكية وذلك باحتواء الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية، بالإضافة إلى الاستفادة من التقدم والتطور الفكري الذي حدث بعد الكلاسيك. إن أهم الأفكار التي جاءت بها نظرية كمية النقود (مدرسة شيكاغو) والتي تسمى بالنقديون:

- الحرية الاقتصادية و حصر دور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .

- دالة الطلب على النقود ثابتة ،أما دالة عرض النقود فهي متغيرة باستمرار و ليس لها علاقة بالطلب على النقود

- التشكيك في كفاءة السياسة المالية و التأكيد على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار و ذلك بالتأثير في السياسة الاقتصادية عن طريق التحكم في نمو الكتلة النقدية بطريقة منتظمة دون حدوث تضخم .

يعتبر التضخم ظاهرة نقدية يجد مصدره في نمو كتلة النقود أكبر من نمو الإنتاج و هذا ما هو إلا تأكيد للنظرية الكمية للنقود ، غير أن العلاقة بين كمية النقود و مستوى الأسعار هي علاقة سببية و ليست علاقة تناسبية

- وجود معدل طبيعي للبطالة .

لقد حدد فريدمان الطلب على النقود انطلاقاً من نفس السؤال الذي سبقه إليه اقتصاديو كمبردج و كينز و هو لماذا يختار الأفراد الاحتفاظ بأرصدة نقدية ، و للإجابة على هذا السؤال و بدلا من الاعتماد على الدوافع الثلاثة التي استخدمها كينز ، اعتبر فريدمان أن الطلب على النقود كأى طلب على الأصول الأخرى و التي تعتمد أولاً على الموارد المتاحة للمستثمر و التي تتمثل عادة بالثروة الفردية ، و ثانياً على العوائد المتوقعة على الأصول الأخرى و على هذا الأساس حدد فريدمان دالة طلب على النقود بصفتها أصل من الأصول المالية كما يلي :

حيث :

$$M/P = F(y, r_1 - r_0, r_2 - r_0, n - r_0)$$

يمثل  $M/P$

الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية ، و يشبه ذلك الطلب الكينزي على النقود و الذي هو عبارة عن كمية النقود الإسمية مقسومة على المستوى العام للأسعار

الدخل الدائم، وقد استخدم فريدمان فكرة الدخل الدائم للنيابة عن الثروة الفردية التي تتغير أو تتراكم  $Y$  يمثل من خلال التغيرات التي تحصل في الدخل، و يرتبط الدخل على النقود بعلاقة طردية مع الدخل الدائم حدد فريدمان الأصول المالية بثلاثة فقط وهي النقود و السندات و الأسهم حيث  $r_0$  يمثل العائد المتوقع على النقود الذي يعتبر كسعر فائدة  $(i)$  ،  $r_1$  يمثل العائد المتوقع على السندات و  $r_2$  يمثل العائد المتوقع على الأسهم ، ويعتمد الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية على العائد المتوقع من السندات و الأسهم مقارنة بالعائد على النقود ( الفرق بين العائدين ) و يرتبط الطلب على النقود بعلاقة عكسية مع هذين المتغيرين فكلما زاد العائد على السندات أو الأسهم مقارنة بالعائد على النقود زادت تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالأرصدة النقدية فينخفض الطلب عليها.

يمثل  $(n - r_0)$  العائد المتوقع على السلع أو الموجودات غير البشرية كالعقارات و السلع الاستهلاكية المعمرة والمعدات الإنتاجية مقارنة بالنقود حيث  $(n)$  يمثل معدل ارتفاع أسعار هذه السلع أو معدل التضخم المتوقع، والذي يعتبر إيرادا ماليا مقارنة بالعائد على النقود، ويكون تأثيره على الطلب على النقود عكسياً، فعندما يرتفع معدل التضخم المتوقع فهذا يعني انخفاض القدرة الشرائية للنقود، فينخفض الطلب على النقود ويزداد الطلب على السلع الأخرى أملا في تحقيق إيراد عالي عند ارتفاع أسعارها.

أضاف فريدمان متغير آخر لدالة الطلب على النقود ويمثل نسبة الثروة البشرية الى الثروة المادية أو غير البشرية، فكلما تزداد نسبة الثروة البشرية من خلال تراكم رأس المال البشري ويكون العمل هو المصدر الرئيسي للدخل، تزداد الحاجة للاحتفاظ بأرصدة نقدية أكبر نظرا لعدم وجود ثروة مادية يمكن تحويلها الى نقود عند الحاجة. غير أن هذا العنصر لم يعطه أهمية كبيرة وبالتالي لم يظهر في المعادلة.

لقد أعطى النقديون أهمية أكبر لعرض النقود في تحليلهم للسياسة النقدية، على الرغم من قدمه من اسهامات في الطلب على النقود ، حيث يعتبرون أن عرض النقود لا بد وأن يتماشى مع معدل النمو

الاقتصادي، وهنا يبرز دور السلطات النقدية في رقابتها على كمية النقود و العمل على نموها بمعدل مستقر مع معدل نمو الاقتصاد، باعتبارها العامل المحدد للنشاط الاقتصادي، لذلك يرى النقديون أن السياسة النقدية السليمة هي التي تتحكم في نمو الكتلة النقدية بما يتماشى مع معدل النمو، حيث يرجعون سبب التضخم الى نمو كمية النقود بصفة أكبر من نمو الناتج الداخلي الخام ( le BIP ). (بوزعرور، 2015، صفحة 142\_145)

#### الخاتمة الفصل:

ان السياسة النقدية هي عبارة عن إجراءات وقرارات تقوم بها السلطة النقدية فالأخير ان لها أهداف وأدوات ففي ما يخص الأهداف فإنها تصنف إلى أهداف اولية تتمثل في مجتمعات واحتياطات نقدية وظروف سوق النقد، أهداف الوسيطة تتمثل في معدل الفائدة، سعر الصرف والمجمعات النقدية واهداف نهائية أهمها استقرار الأسعار، محاربة البطالة، تحسين ميزان المدفوعات وتحقيق معدلات نمو مرتفعة. وفيما يخص الأدوات فتوجد أدوات كمية وأخرى نوعية ويمثل البنك المركزي السلطة النقدية في الدولة فهو الذي يتحمل مسؤولية وضع إدارة السياسة النقدية للوصول إلى تحقيق أهدافها من خلال التحكم في العرض النقدي ولا يتسنى له ذلك الا تمتع باستقلالية تعطيه الحق في الإدارة الموضوعية التي تكون على أسس اقتصادية بحتة.

الفصل الثاني

الزعم الاقتصادي

## الفصل الثاني : النمو الاقتصادي

تمهيد:

تعتبر الرغبة في زيادة معدلات النمو في كل من الناتج والاستهلاك، التغطية الرئيسية التي تهيم على أهداف السياسة الاقتصادية لأي بلد، بل هيمنة قبل ذلك على الفكر الاقتصادي، واصبحت نظرياته تدرس كل ما يتعلق بمسببات النمو الاقتصادي.

كان الاقتصاديون الكلاسيك من الأوائل الذين تفرقوا لهذا الموضوع، وذلك من خلال نظريات كل من آدم سميث وريكاردو وغيرهم ثم جاء النيوكلاسيك شوم بيتر .... الخ.

من خلال هذا الفصل سنستعرض في البداية إلى أهم المفاهيم التي تخص النمو الاقتصادي، التعريف، المقاييس، المحددات، الخصائص والتكاليف، ثم نأتي لعرض أهم النظريات الكلاسيكية والنظريات الحديثة.

### المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

برز النمو الاقتصادي كأحد أهم المواضيع الاقتصادية باعتباره أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية، وخاصة مع انتقال التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي، أي زاد الاهتمام بدراسة مختلف العلاقات والتفاعلات على مستوى التغيرات الاقتصادية الكلية، ورغم الدراسات والبحوث والنماذج المقدمة حول النمو الاقتصادي إلا أنه مازال يعيد الاقتصاديون إمعان النظر فيما يعرفونه حقا عن النمو الاقتصادي وكيفية المضي نحو صياغة سياسات اقتصادية في ظل غياب نماذج يمكن التعويل عليها.

### المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

إن مفهوم النمو الاقتصادي يتطلب معرفة مختلف التعاريف التي قدمت لهذا المصطلح وكذا عناصره، وخصائصه والفرق بينه وبين التنمية الاقتصادية، وهو ما نحاول البحث فيه من خلال هذا المطلب. ولقد قدمت لمصطلح " النمو الاقتصادي " عدة تعاريف يمكن أن نورد أهمها فيما يلي:

- يعرف النمو الاقتصادي على أنه: " التوسع الاقتصادي التلقائي غير المعتمد والذي لا يستدعي تغيير في الهيكل الاقتصادي للمجتمع، ويقاس بحجم التغير الكمي في المؤشرات الاقتصادية للإنتاج الوطني: الدخل الوطني ... إلخ ».

- كما يمكن أن يعرف النمو الاقتصادي على أنه " زيادة مستمرة وسريعة في الدخل أو الناتج الوطني الحقيقي عبر الزمن بما يسمح الزيادة في متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة زمنية معينة ».

ولقد عرف النمو الاقتصادي كذلك علة أنه: الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها.

وهناك من يرى أن النمو الاقتصادي يرتبط بنمو المستوى المعيشي للأفراد والمجتمع وعليه يعرف بأنه: زيادة مفوية للناتج الوطني الخام أو الناتج المحلي الخام الحقيقي لكل ساكن على مدى طويل، وهو قياس غير كامل لزيادة نسبة المستوى المعيشي الاقتصادي.

ويشير النمو الاقتصادي على مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادي أو اجتماعية، والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي أو الكساد.

وبعد استعراض هذه التعاريف عن النمو الاقتصادي يمكن أن نفهم أن النمو الاقتصادي على أنه تلك الزيادة الحاصلة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، والتمعن في التعاريف السابقة يقودنا إلى الأكد على ما يلي:

- يجب أن تكون الزيادة في الناتج المحلي مصحوبة بالزيادة في نصيب الفرد، وهذا لا يتحقق إلا إذا كان مقدار الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أكبر من معدل نمو السكان.

- يجب أن يكون معدل زيادة الناتج الوطني أو معدل زيادة الدخل الفردي حقيقي وليس نقدي.

- يجب أن تكون هذه الزيادة مستديمة وليست مؤقتة. (سفيان، 2017، صفحة 104)

### المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

إن كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معتبرة، فإنه يتوجب علينا التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو:

#### الفرع الأول: النمو العابر أو غير المستقر

هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، و إنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية، لا تلبث أن تزول و يزول معها النمو الذي أحدثته. ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدولة النامية حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارة الخارجية كصادرات المواد الأولية. وهو يحصل في إطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة، لذلك نجده غير قادر على خلق الكثير من اثار المضاعف والمعجل، ويؤدي في أحسن حالاته إلى نمو بدون تنمية.

#### الفرع الثاني: النمو الطبيعي

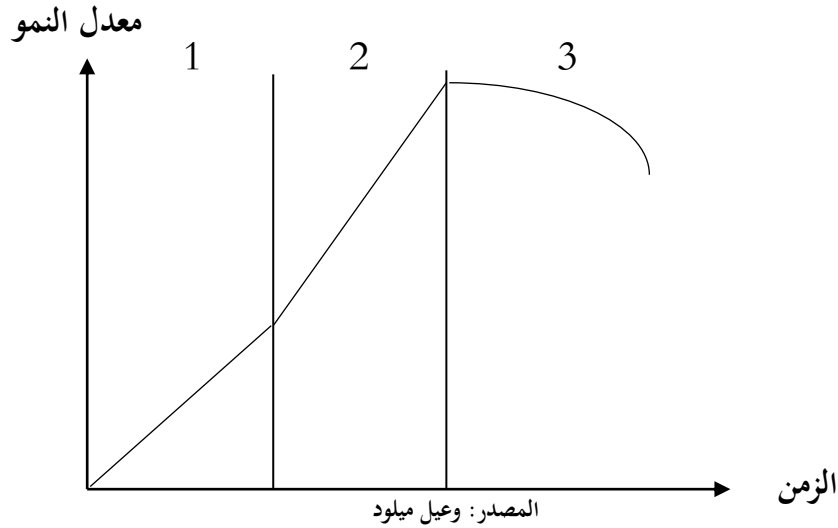
و هو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الاقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى: التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض و فيها طلب.



### الفرع الثالث: النمو المخطط

و هو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع و متطلباته. غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة، وفاعلية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط. وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرد، وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية.

#### رسم توضيحي 1: اشكال النمو الاقتصادي عبر الزمن



وإجمالاً يمكن القول بأن النمو الاقتصادي هو عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي والإجمالي الحقيقي من فترة إلى أخرى ' عادة ما تكون سنة)، ويأخذ معدل النمو الاقتصادي عموماً ثلاثة اشكال:

- معدل نمو ثابت: أي نمو منتظم عبر الزمن (1).
- معدل نمو متزايد: أي يزداد عبر الزمن (2).
- معدل نمو متناقص: أي متناقص عبر الزمن (3). (الدين، 2017\_2018، صفحة 73\_74)

### المطلب الثالث: قياس النمو الاقتصادي

حسب تعريف النمو الاقتصادي الذي يقتضي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وفي متوسط دخل الفرد، وبالتالي فإن قياس هذا النمو يتم بقياس نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو الدخل الفردي.

#### الفرع الأول: الناتج الإجمالي الحقيقي "Y"

هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي ، و حساب معدل نموه هو ما يصطلح على تسميته معدل النمو الاقتصادي ، و يتم حساب الناتج الإجمالي الحقيقي بحساب الناتج المحقق في البلد ، و لكن بأسعار ثابتة ، أي باستخدام الأسعار الاسمية المنكشمة من زيادة الأسعار ( التضخم ) و ذلك باستعمال مؤشر الأسعار ، حيث يسمح هذا الأخير بتصحيح التغييرات التي تنتج عن الأسعار و من ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة و معرفة معدل نمه بمعنى :

الناتج المحلي الإجمالي "PIB" في الفترة "t" مطروح منه "PIB" في الفترة "t-1" مقسوما على PIB

في الفترة "t-1" ، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$T. Cy = \frac{PIB t - PIB t-1}{PIB t - 1} \cdot 100\%$$

وتستخدم غالبا عملة دولية واحدة - الدولار في الغالب - لتقييم الناتج الإجمالي لمختلف البلدان حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو.

وعموما يتكون الناتج المحلي الإجمالي "PIB" من العناصر المبينة في العلاقة التالية:

$$PIB = C + I + G + (X - M)$$

أي الإنتاج المحلي الإجمالي يشمل إنتاج القطاعات الأربعة التالية:

❖ قطاع الانفاق الاستهلاكي "C".

❖ قطاع الانفاق الاستثماري "I".

❖ قطاع الإنفاق الحكومي "G".

❖ صافي الصادرات (القطاع الخارجي).

إلا أنه بالرغم من أن قياس الناتج الداخلي الإجمالي "PIB" واضح من حيث العناصر المكونة له إلا أن هناك مشاكل تتعلق بتحديد العناصر، فالحصول على قيمة حقيقية وممثلة للناتج الداخلي الإجمالي أمر في غاية الأهمية، لأنه من خلالها يتم حساب معدل النمو الاقتصادي، وما أردنا الإشارة إليه هنا هو أن هناك صعوبات تواجه حساب الناتج المحلي الإجمالي في قيمته الحقيقية التامة، وأهم هذه الصعوبات تتمثل فيما يلي:

- نقص وعدم توفر المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة لجميع القطاعات الاقتصادية.
- مشكلة الازدواجية في حساب بعض المنتجات، مما يؤدي إلى تضخم الناتج الداخلي الخام.
- صعوبة قياس قيمة المنتجات والخدمات التي يستهلكها مالكوها حيث لا تمر هذه السلع في السوق وبالتالي لا يتم حسابها.
- صعوبة تقدير ريع المنازل التي يقطنها مالكوها، لذا يجب تقدير قيمة هذه الإيجارات والريوع وإضافتها إلى حسابات الناتج الداخلي الخام.
- مشكلة حساب المدفوعات التحويلية التي يجب استثنائها وعدم إدراجها ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي، كون أن هذه المبالغ دفعت دون مقابل أي دون إنتاج.
- صعوبة حساب قيمة السلع القديمة والمستعملة، إذ يجب أن تدخل ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي للسنة الجارية باعتبار أن هناك سلعا يتم إنتاجها في سنوات سابقة وتستعمل لعدة سنوات.
- إغفال جزء كبير من قوة العمل وعدم احتسابه ضمن الناتج المحلي، وهو الجزء المتمثل في عمل ربات البيوت اللواتي لا يعتبرن عاملات ولا يتقاضين أي أجر، وهذا العمل يجب أن يدخل في حساب الناتج.
- عملية بيع وشراء السندات والأسهم والأصول المالية المختلفة التي لا تمثل سوى نقل لملكيتها حيث لا تمثل إنتاجا جديدا، فالواجب استثناء حسابها.
- تذبذب وتقلب مستوى الأسعار من سنة لأخرى مما يؤدي إلى تباين الناتج واختلاف معدلته.

الفرع الثاني: الدخل الفردي (الناتج الفردي) "GDP"

## الفصل الثاني : النمو الاقتصادي

ويعتبر هذا المقياس أكثر كفاءة من المجمع السابق لأنه يعطي قياس عيني للنمو أي يقيس المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه، وهو ما يعبر عن تطور المستوى المعيشي المتوسط للأفراد في المجتمع.

ونظرا لصعوبة حساب هذا المجمع فإنه يمثل بالنتائج الفردي المعطى بالعلاقة التالية:

$$y_t = \frac{y_t}{P_t} \quad \text{أو} \quad Y_t = \frac{PIB}{P_t}$$

حيث:  $P_t$ : تمثل حجم السكان في الزمن "t".

وبالتالي يمكن اعتبار معدل نمو الناتج الفردي هو:

$$T \cdot C_y = \frac{y_t - y_{t-1}}{y_{t-1}}$$

ومنه:

$$\log(y_t) = \log(y_t) - \log(p_t) \Leftrightarrow T \cdot C_y - T \cdot C_p$$

أي أن معدل نمو الناتج الفردي هو الفرق بين معدل نمو الناتج الإجمالي ومعدل النمو السكاني فمن أجل الحصول على معدل نمو اقتصادي إيجابي يجب أن يكون نمو الناتج الإجمالي أسرع من النمو السكاني أي:

$$T \cdot C_y > T \cdot C_p$$

ولذلك فإن معدل نمو الناتج الفردي له أهميته الخاصة في كونه يمكن من معرفة العلاقة بين الناتج الإجمالي وتطور حجم السكان.

من جهة أخرى قد يتم تحديد النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لدولار واحد في بلد ما مثلا ومقارنتها بالقدرة الشرائية لنفس المقدار - أي دولار واحد - ببقية الدول، ومن ثم ترتيب الدول الأكثر نموا وفق أكبر قدرة شرائية. (سفيان، 2017، صفحة 109\_110)

### المبحث الثاني: محددات وتكاليف النمو الاقتصادي

#### المطلب الاول: محددات النمو الاقتصادي

##### الفرع الأول: رأس المال

وهو يقصد به أساسا تراكم رأس المال، والذي يكون مشتملا على كل من الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية، وينتج هذا التراكم عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار لكي يتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل والنتائج المستقبلية.

وكل ذلك يتطلب وجود حالة من التناوب بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك المستقبلي، فتقليل حجم الاستهلاك الحالي أي زيادة حجم الادخار والاستثمار، يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الآجل. وتراكم رأس المال لا يعني رأس المال المادي فقط، وإنما يتعدى ذلك إلى رأس المال البشري، كون الاستثمار في هذا وتحسين نوعيته يكون له أثر على حجم الانتاج، فمفهوم الاستثمار في الموارد البشرية من أجل تكوين رأس المال البشري يمثل المفهوم الخاص بتحسين جودة ونتاجية الأرض الزراعية ورأس المال المادي عن طريق الاستثمار.

##### الفرع الثاني: العمل

يرتبط عنصر العمل بنمو القوى العاملة أي بالنمو السكاني، ويعرف على أنه مجموع القدرات الفيزيائية، والفكرية التي يمتلكها الإنسان لاستخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية احتياجاته.

كما يعتبر عنصر العمل عاملا مؤثرا بشكل كبير في عملية الانتاج وذلك من ناحيتين:

الاولى: تتمثل فب أثر النمو السكاني الذي يزيد في حجم العمالة النقطة وقوة العمل، وزيادة هذا الأخير تعني زيادة عدد العمال المنتجين

الثانية: تتمثل في أثر الحجم الساعي للعمل، إذ انه كلما زاد الحجم الساعي للعمل أمكن ذلك من زيادة حجم الناتج، بزيادة الانتاجية الحدية للنصر العمل.

لكن في السنوات الأخيرة وبالأخص في النصف الثاني من القرن العشرين، ساد التوجه نحو الحد من الحجم الساعي للعمل، لكن ما أدى إلى تدعيم مساهمة عنصر العمل في حجم الانتاج هو تفعيل مشاركة المرأة في العمل وهو ما رفع من حجم العمالة النشطة.

### الفرع الثالث: التكنولوجيا

يعتبر حاليا عنصر التقدم التكنولوجي اهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي، وهو عبارة عن مجموعة النظم والطرق الفنية والوسائل الحديثة التي تستعمل في الانتاج، قصد الاستخدام الامثل لعوامل الانتاج في العملية الانتاجية، وبالتالي فإنه حتى ولو بقيت كميات عناصر الانتاج (العمل ورأس المال) بنفس المستوى وحدث تقدم تكنولوجي فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الانتاج وتحقيق نمو اقتصادي، فحجم الانتاج لا يرتفع فقط نتيجة ارتفاع حجم عنصري العمل ورأس المال، وإنما لتطور العامل التكنولوجي الذي يساهم في حجم الناتج من خلال ما يسمى بالإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج.

وهي عبارة عن حجم الناتج المتبقي الذي لا يفسره، لا عنصر العمل ولا عنصر رأس المال، وهو نتيجة ابحاث الاقتصادي " روبرت سولو" بما يسمى بمتبقي "سولو".

كما أن هناك ثلاثة تصنيفات أساسية للتقدم التكنولوجي للموارد للعمل والتقدم التكنولوجي المحايد والتقدم التكنولوجي للموارد للعمل والتقدم التكنولوجي المفسر لرأس المال، ويمكن شرح الأصناف الثلاثة كما يلي:

- **التقدم التكنولوجي المحايد:** وهو الذي يحدث عندما نصل إلى مستويات الانتاج المرتفعة بنفس كمية وتوليفة مدخلات عناصر الانتاج، ووفقا لتحليل منحى إمكانيات الانتاج، فإن التغيير التكنولوجي المحايد الذي يؤدي إلى مضاعفة إجمالي الانتاج يكون معادلات من حيث المفهوم كل عناصر الانتاج.

- **التقدم التكنولوجي الموارد لرأس المال:** هو ظاهرة أكثر ندرة، كون ان معظم البحوث العلمية والتكنولوجية العالمية تتم من قبل الدول المتقدمة، والتي تتطلع إلى توفير عنصر العمل وليس رأس المال، ومع ذلك في الدول النامية التي يكون فيها عنصر العمل متوفر وعنصرية رأس المال النادر، فهنا يكون موضع الاهتمام بالتقدم التكنولوجي الموفر لرأس المال.
- **التقدم التكنولوجي الموفر للعمل:** ويحدث عندما يتم للارتقاء بجودة ومهارة وقوة العمل وعلى سبيل المثال إذا تم استخدام شرائط الفيديو والتلفزيون ووسائل الاتصال الأخرى في الفصول التعليمية والتعليم بصفة عامة. (سفيان، 2017، صفحة 113\_114\_115)

### المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي

#### 1 - المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج و النمو السكاني :

ولقد مرت كل الدول المتقدمة حاليا وهي في خبرتها التاريخية مع النمو الاقتصادي في الفترة "1770\_ الوقت الحاضر" بتحقيق معدلات مرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والزيادة السكانية. (سفيان، 2017، صفحة 106)

#### 2 - المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج :

كونها توضح كفاءة استخدام كل مدخلات دالة الإنتاج بغض النظر عن نمو هذه المدخلات، بما يؤدي إلى زيادة المخرجات دون الزيادة في مدخلات العمل و رأس المال، كما لوحظ خلال فترة النمو الحديث زيادة كبيرة في الإنتاجية تراوحت بين 50% و 70% للنمو التاريخي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج . (سليمة، 2020\_2021، صفحة 103)

#### 3 - المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي للاقتصاد :

ويمثل هذا التغيير الهيكلي في التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة غير الزراعية، ومنذ وقت قريب كان التحول من القطاع الصناعي إلى القطاع الخدمي، ويصاحب هذا التحول تغييرات جوهرية في

حجم الوحدات الإنتاجية، وأخيرا التحول المماثل في الوضع المهني لقوى العمل من الأنشطة الريفية والزراعية إلى المناطق الحضرية والأنشطة الصناعية والخدمية. (سفيان، 2017، صفحة 106)

#### 4. المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي و السياسي و الأيديولوجي :

عادة ما يصاحب التغير في الهيكل الاقتصادي في أي مجتمع تغيرات في الاتجاهات والمؤسسات والأيديولوجيات، وتعرف عملية التحول هذه بالتحديث Modernisation ولهذه العملية مجموعة من المظاهر أهمها:

أ. الرشادة: وتتم من خلال تحديث طريقة التفكير، وكذلك العمل والإنتاج والتوزيع والاستهلاك بالنسبة لجميع الأنشطة، فلا بد من تطبيق أساليب جديدة في امتلاك الأدوات واستخدامها، والتي لا بد أن يصاحبها تفكير حديث.

ب. التخطيط الاقتصادي: أي تحديد الأهداف السياسية والحكومية المرتبطة بالتنمية المستقبلية للبلد، وتحديد الاستراتيجية التنموية التي تجسد الأهداف وتحولها إلى واقع يومي ملموس، مع مراعاة وضع خطط تكميلية في حال تعثر البرنامج التنموي لسبب أو لآخر.

ج. التعاون أو التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة: ويعني التوزيع الأكثر عدالة للدخل على الطبقات الاجتماعية وتقليل الفروق في الثروة وتوزيع الدخل والعمل على رفع مستوى المعيشة وتكافؤ الفرص

د. تحسين الاتجاهات والمؤسسات: من أجل زيادة كفاءة وفعالية العمال وتشجيع المنافسة وتحقيق الحراك الاجتماعي وتشجيع المشروعات الفردية وتحقيق مساواة أكثر في الفرص، مما يساعد على رفع الإنتاجية في مفهوم تحديث العمالة عن طريق غرس المثل العليا كالكفاءة، الذكاء، الحفاظ على الوقت الالتزام، الأمانة والقيادة، التعاون والاعتماد على الذات، النزاهة. (سليمة، 2020\_2021، صفحة 103)

#### المطلب الثالث: تكاليف النمو الاقتصادي

تعتبر تكاليف النمو الاقتصادي بمثابة الأضرار والتضحيات التي يتحملها المجتمع بجميع جوانبه مقابل الرفع من حجم الناتج وتحسين معدلات النمو الاقتصادي.

#### 1. التكاليف البيئية و الصحية :



يعتبر التلوث البيئي السمة المصاحبة لعملية النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، و خاصة الدول المتقدمة و الدول التي ترتفع فيها معدلات النمو الاقتصادي، فخلال الربع الأخير من القرن 20 شهدت النور الآسيوية الأربعة تايلندا، ماليز، سنغافورة، اندونيسيا معدلات نمو اقتصادية مرتفعة بلغت كحد أدنى 5 % كما أن عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر انخفض بحوالي 70 % إلى 50 % ، و نفس الشيء شهدته دول اليابان ، كوريا الجنوبية ، الصين التي شهدت تطورا اقتصاديا كبيرا .

لكن في نفس الوقت شهدت الوضع البيئي تدهورا كبيرا في هذه الدول، حيث أن الدول التسع الأولى من بين أكبر 15 دولة ملوثة في العالم، تقع في القارة الآسيوية وتظم هذه الدول في قائمتها، حيث أثبتت التجارب أن النمو الاقتصادي السريع يصاحب تلوث بيئي مرتفع.

و يعتبر التلوث البيئي احد أهم الاثار الخارجية السلبية لعمليات النمو الاقتصادي ، و السبب الرئيسي الذي يدعو إلى المزيد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، و بحكم أنه نتيجة التضارب بين المصالح المجتمع و مصالح الافراد الخواص الذين يهدفون إلى الربح و تعظيم الفوائد بغض النظر عن اثار ذلك حيث ساد التوجه إلى العديد من الدول إلى الاهتمام أولا بعملية النمو الاقتصادي و العمل على الرفع من حجم الناتج بشتى الطرق و التقنيات ، ثم في مرحلة ثانية بعد تحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ، يتوجهون نحو العمل على كيفية إزالة الاثار السلبية لنشاطاتها الاقتصادية ، و هو أمر غير منطقي بحكم أن اثار النشاط الاقتصادي على البيئة تؤثر في الوقت الحالي و في المستقبل و تزيد من تردي الأوضاع الصحية للأجيال الحالية و المستقبلية ، بحكم تعرض الجو إلى غازات سامة تؤثر على عملية التنفس ، إضافة إلى تلوث المياه بشكل يضر بالأفراد و بنشاطاتهم الزراعية أيضا ، إذ شهدت معظم دول العالم نمو كبيرا في نفقات الصحة بشكل فاق معدل النمو الاقتصادي ، و ذلك نتيجة انطلاق الدول من مبدأ " أنمو أولا و أنظف أخيرا " .

### 2 - التضحية بالاستهلاك :

يعتبر عامل ترشيد الاستهلاك مهما في عملية النمو الاقتصادي، بحكم أنه يتعلق مباشرة بالتراكم الرأسمالي الذي يعد أساس النمو الاقتصادي، فالتضحية بالاستهلاك يعني زيادة التوجه نحو الاستثمار وبالتالي الرفع من مخزون رأس المال قصد زيادة الناتج في المستقبل، لذلك فمن المهم على الأجيال الحالية التضحية بحجم معين من الاستهلاك حتى تتمتع الأجيال المستقبلية بنوع من الرفاهية الاقتصادية التي تتجلى في ارتفاع حجم الدخل الوطني من خلال ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

### 3 - التضحية بالراحة الانية :

إن الرفح من حجم الناتج ومن ثم معدل النمو الاقتصادي يعني زيادة استغلال الوارد الاقتصادية للمجتمع، وذلك يكون بزيادة حجم العمالة وكذا زيادة الحجم الساعي للعمل بشكل يمكن من رفع حصيلة عملية الإنتاج.

و بالتالي فإن كلفة زيادة الحجم الساعي للعمل بالخصوص تعني التضحية بالراحة في الوقت الحالي ، و الراحة هذا يقصد بها الوقت ما عدا ساعات العمل ، إذ أن الافراد قد يفضلون الاشتغال لعدد من الأيام و الراحة في الأيام الأخرى ، أو يفضلون الاشتغال لعدد معين من الساعات في اليوم و الراحة في الساعات المتبقية ، و بالتالي فإن الرغبة في رفع حجم الناتج تتطلب زيادة في الحجم الساعي للعمل و هو بمثابة تضحية بالراحة الانية للأفراد ، و التي يمكن قياس قيمتها بحجم الدخل الذي يمكن تحقيقه لو اشتغل ذلك الوقت في العمل لقاء أجر معين. (كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001\_2009 مذكرة الماجستير، 2009\_2010، صفحة 86)

### المبحث الثالث: نظريات المفكرة للنمو الاقتصادي

#### المطلب الاول: النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك

إن الكتابات بخصوص النمو الاقتصادي قديمة قدم الاقتصاد ذاته، فقد كان الاقتصاديون التقليديون في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر يكتبون في القوى التي تحدد التقدم للشعوب، وقد ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في مجال النمو الاقتصادي نتعرض إلى أهمها من خلال هذا المبحث.

- النمو الاقتصادي عند ادم سميت: يمكن القول إن المؤلف ادم سميت المعنون " دراسة في طبيعة وأسباب ثراء الأمم »، هو تعبير عن الاهتمام بمشكلة النمو والتنمية الاقتصادية، إذ أنه يبحث في التعرف على أسباب تحقيق النمو الاقتصادي والعوامل التي تعيقه، مما يعني أنه لم يضع نظرية خاصة في النمو والتنمية الاقتصادية بوصفه موضوع مستقل، لكنه وضع مجموعة من الأفكار الأساسية التي يمكن من خلالها التعرف على وجهة نظره في ذلك الموضوع ومن بينها آراؤه في القانون الطبيعي، وتقسيم العمل، وتراكم رأس المال.

1. طرح فكرة آدم سميث حول النمو الاقتصادي: يرى آدم سميث أن أساس عملية النمو الاقتصادي يكمن في تقسيم العمل الذي تبرز أهميته الأساسية في أنه يجد من تناقص الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج، كما أن تقسيم العمل يعد شكلا من أشكال الإدارة والتنظيم في قيام عملية الإنتاج وهو ما يعتبر عاملا إيجابيا، حيث يعتبر آدم سميث أن مسألة النمو الاقتصادي هي مسألة تراكمية، وهو بذلك يستند إلى التحليل الديناميكي في عملية التوازن، إذ أن تراكم رأس الأموال المنتجة والذي يعتبر كفاءض في الإنتاج يزيد من حجم الاستثمارات الجديدة، وبذلك يعتبر أن سر التقدم الاقتصادي هو فائض الادخار الذي يستثمر بعد ذلك، والكلاسيك يدعون إلى ترشيد الاستهلاك قصد الإبقاء على مستوى متقدم من الادخار يساهم في الدفع من الاستثمار.

وحسب آدم سميث فإن العمل هو المعيار الوحيد للقيمة، في حين أن عملية الإنتاج تقوم على ثلاثة عناصر رئيسية: الأرض، العمل ورأس المال، لذلك تكون دالة الإنتاج حسب ما يلي:

$$Y = F (K, L, N)$$

Y : الإنتاج      k : رأس المال      L : العمل      N : الأرض

و يرى " آدم سميث " أن معدل النمو السنوي لنواتج الاقتصاد الوطني هو مجموع الإنتاجية الحدية لجميع عوامل الإنتاج و يمكن الوصول إلى ذلك بإجراء عملية تفاضل للمعادلة السابقة بالنسبة للزمن " t " كما يلي:

$$dY /dt = df/dL . ld. /dt +dF/dk. dk/dt +dF/dn. dN/dt$$

حيث:  $dY /dt$  معدل نمو الناتج السنوي

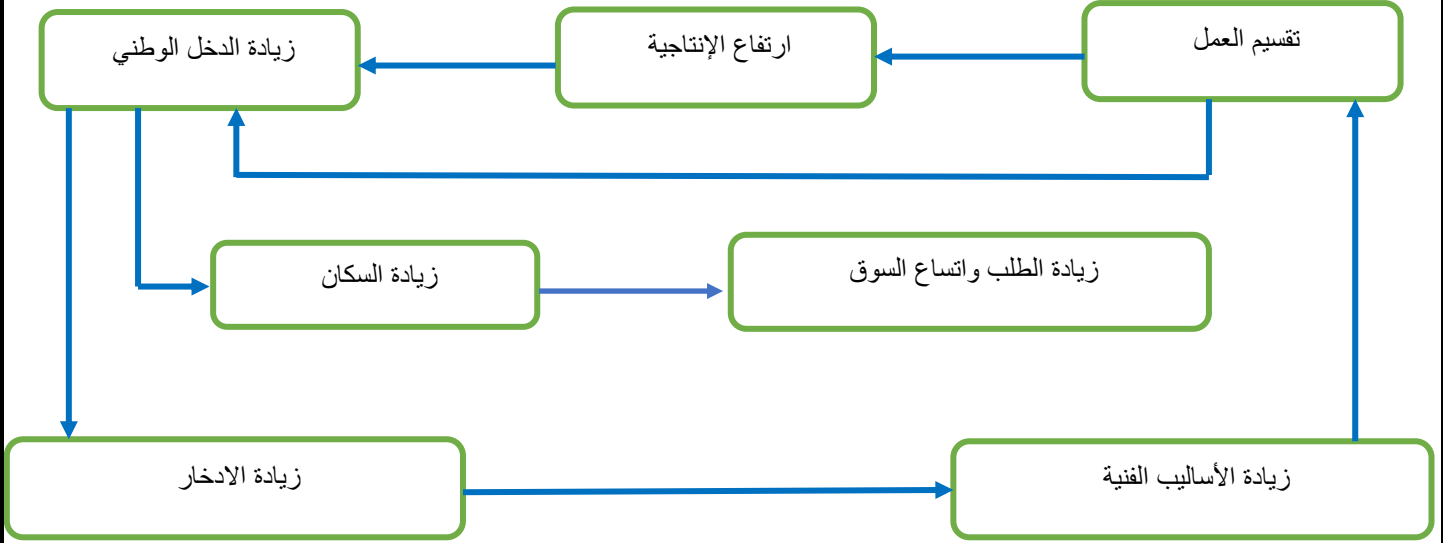
$dF/dk$  الإنتاجية الحدية لرأس المال

$df/dL$  الإنتاجية الحدية للعمل

$dF/dn$  الإنتاجية الحدية للأرض

حيث يشير " سميت " إلى أن مسألة تراكم النمو الاقتصادي بأنه نتيجة لتقسيم العمل ترتفع الإنتاجية لجميع عوامل الإنتاج، لاسيما عند توافر قدر كاف من الطلب والحجم المناسب من رأس المال، ويمكن تلخيص تصورات وأفكار " ادم سميت " حول النمو في الشكل التالي:

رسم توضيحي 2 : تصورات ادم سميت حول النمو الاقتصادي



المصدر : سالم توفيق : " أساسيات علم الاقتصاد " جامعة الموصل ، 2000 ، ص : 61

لخلص الاقتصادي ادم سميت إلى أن " إشكالية النمو الاقتصادي " هي مسألة تراكمية، فتقسيم العمل يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية في ظل توافر قدر من الطلب الفعال، وهذا يؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني الذي يعد حافزا لزيادة السكان حيث يعد المتغير السكاني وسيلة لزيادة الطلب، كما خلص إلى أن الادخار يؤدي إلى توسع السوق ويتحقق توازن النمو بالاعتماد المتبادل بين الفلاحين والتجار والمنتجين.

2 - الانتقادات الموجهة لأفكار سميت حول النمو الاقتصادي : لقد تعرضت أفكار ادم سميت تلك

إلى العديد من الانتقادات

من أهمها:

- أنه استند إلى تقسيم طبقي حاد للمجتمع، حيث قسمه إلى طبقتين، الأولى تضم ملاك الأراضي والرأسماليين والثانية العمال، مهملا الطبقة الوسطى.

- التعامل مع المنافسة والتجارة الحرة على أساس أنها حقيقة، وفي حين هما مستوى دخل الأفراد وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك. (سفيان، 2017، صفحة 121\_122)

### المطلب الثاني: النمو الاقتصادي لدى النيوكلاسيك

تندرج نظرية النمو الاقتصادي لشومبيتر تحت نظريات النمو النيوكلاسيكية، فقد ركز على دور المنظم المبتكر في دفع عجلة النمو الاقتصادي بتقديم ابتكارات جديدة.

**1 - طرح نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي:** ينطلق شومبيتر في نظريته حول النمو الاقتصادي من افتراض وجود اقتصاد يتميز بالمنافسة التامة، ولكنه في خالة توازن خلال الابتكار الذي يخلق الأرباح ويدفع المنظمين الآخرين الى فعل ذلك، واتجاه النمو عند شومبيتر غير مستمر بل يصل سريعا الى حدوده الموسوعة عندما تكون بيئة الاستثمار الابتكاري غير مواتية، وقد أعطى شومبيتر دورا مهما للعوامل التنظيمية والفنية في عملية النمو كما أن الإنتاج عند دالة للعمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، التنظيم والفن الإنتاجي، ويمثل التنظيم مركز الصدارة في النمو فالمنظم هو قدراته الإدارية بل هو الشخص الذي يقدم شيئا جديدا. وتتضمن عملية النمو عند شومبيتر ثلاثة عناصر هي: الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي، حيث أعطى لهذا الأخير أهمية كبيرة في مجال تمويل الاستثمار، الذي ميز فيه نوعين:

**1.1 - الاستثمار التلقائي:** وهو الذي يتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي.

**1.2 - الاستثمار التابع:** وهو الذي يعتبر دالة لحجم النشاط الاقتصادي.

فلاستثمار التابع أو المحفز يتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم، أما الاستثمار التلقائي فيعتبره شومبيتر المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل، ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما يتحدد بعملية الابتكار والتجديد.

**2 - نقد نظرية شومبيتر حول النمو الاقتصادي:** رغم التحليلات التي قدمها والتي لقيت الإعجاب من طرف بعض الاقتصاديين إلا أنهم قلة، فواجهت نظرية شومبيتر بعض الانتقادات منها:

- أن كل عملية النمو حسبه تستند على المنظم المبتكر الذي يعتبره شخصا مثاليا، ولكن وظيفة الابتكار أصبحت من مهام الصناعات إذ تغيرت وظيفة المنظم، وبالتالي أضحت غير ملائمة للوضع الحالي، كما أن الصناعات الآن تقوم بالإففاق على البحوث والتطوير والتي لا تتضمن الكثير من المخاطر.

- ركز في عملية التنمية على الابتكارات فقط وأهمل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لتحقيقها.
- يولي الاهتمام الكبير إلى الائتمان المصرفي، ولا يستدرك أنه في الأمد الطويل تصبح الحاجة ماسة إلى المصادر الأخرى كإصدار الأسهم وخاصة عندما لا يكفي الائتمان المصرفي. (سفيان، 2017، صفحة 124\_125)

### المطلب الثالث: النمو الاقتصادي لدى الكينزيين

لقد عمرت النظرية الكلاسيكية لفترة طويلة من الزمن نتيجة التجديد الذي طالها، غير أن أزمة الكساد العظيم سنة 1929 م ألغت الثقة في هذه المدرسة، وحطمت تفاؤل " ألفريد مارشال Alfred Marshall، ومن عاصره من الاقتصاديين حول الركود الاقتصادي، لترك المشعل للنظرية الكينزية وقائدها جون مينارد كينز، منقذ النظام الرأسمالي من ركود دام لأكثر من ثلاث سنوات، ليعرف وبفضله نموا وازدهارا.

**التحليل الكينزي:** شكلت النظرية الكينزية قاعدة عامة من حيث المفاهيم وأدوات التحليل، استفاد منها العديد من الاقتصاديين في تحليلهم لعملية النمو الاقتصادي، فقد استغل كينز مواطن الضعف في النظرية التقليدية (كالتوظيف الكامل، قانون ساي للأسواق، نظرتهم الجزئية في تحليل المتغيرات الاقتصادية).... و قام بالبناء عليها، فرأى أنه يمكن للاقتصاد الوطني أن يتوازن في ظروف عد التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، و أن الطلب يخلق العرض، و من هنا جاءت فكرة الطلب الكلي الفعال الذي من شأنه أن يحرك الدورة الاقتصادية، و بالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي، حيث أن هذا الطلب يصدر عن جميع المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أفرادا، مؤسسات، حكومات أو حتى أطرافا خارجية، و هو بذلك يشير إلى إمكانية و أهمية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، و الذي اعتبره ضرورة حتمية لا مناص منها في إطار سياستها المالية، بحكم عجز الية السوق عن إدارة التلقائية للاقتصاد.

ويشير كينز إلى أن عملية النمو الاقتصادي تكون عبر " الية المضاعف"، والذي يفسر انتقال أثر تغيرات الطلب على جانب العرض (معبرة عن علاقة بين الدخل والاستثمار) ويكتب المضاعف بالصيغة الرياضية الآتية:

$$\omega = \sigma_y / \sigma_1 = 1 / (1 - m_p C) = 1 / m_p S$$

حيث:  $\omega$  المضاعف

$M_p C$ : الميل الحدي للاستهلاك

MpS : الميل الحدي للادخار

يفسر المضاعف الذي جاء به كينز، أن زيادة الاستثمار بوحدة واحدة، ترفع من الدخل ب  $\omega$  وحدة، و  $\omega$  في أبسط شكل لها تساوي مقلوب الميل الحدي للادخار، أو مقلوب الفرق بين الواحد الصحيح والميل الحدي للاستهلاك، أي أن الدخل يتضاعف بمقدار  $\omega$  لما يزداد الاستثمار بوحدة واحدة، وعليه فإن عملية النمو عند كينز تتحدد بمقدار الزيادة في الاستثمار، لكن هذا التحليل لا يتحقق حسب كينز إلا بتوفر سلسلة من الشروط على غرار، القدرة على التحكم في السكان، التصميم على تجنب الحروب الأهلية، الإصرار على التقدم العلمي ...

### تقييم النظرية الكينزية:

على الرغم من أن الاقتصاد اليوم لا يزال يعرف بالاقتصاد الكينزي أو كما يقول بول - كروجمان Paul Krugman أننا جميعا كينزيون الان "غير أن هناك بعض الأمور الأساسية التي أغفلها " كينز فكانت محل نقد لنظريته، من أهمها:

- ساهمت النظرية الكينزية في إحداث انقلاب في الأفكار والمفاهيم الاقتصادية
- أن كتابات " كينز " قد ظهرت في عقد كان فيه سعر الفائدة متدنيا جدا يقترب من الصفر مما يجعله غير كافيا لاستعادة التشغيل الكامل، وكأن " كينز " قد اعتقد أن البيئة النقدية التي سادت فترة الثلاثينات القرن العشرين ستكون هي القاعدة بعد ذلك.
- النظرية العامة لكينز هي نظرية خاصة بالأجل القصير فقط، ومن ثم لا تصلح لتفسير التطورات طويلة الأجل وكان كينز قد برر هذا الطابع قصير الأجل بقوله المشهور: " كلنا سنموت في الأجل الطويل. (سليمة، 2020\_2021، صفحة 112\_113)

### خاتمة الفصل:

لقد كان النمو الاقتصادي ولازال من أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الحكومات نظرا لارتباطه بارتفاع متوسط الدخل الحقيقية ومستشفيات المعيشة، والتخفيف من الفقر والبطالة، وهناك عدة محددات يتحدد على أساسها النمو الاقتصادي. لقد اهتم الفكر الكلاسيكي بعملية النمو، واتجه إلى البحث على اسباب النمو الطويل الأجل.





## الفصل الثالث

# السياسة النقدية في الجزائر

## الفصل الثالث : السياسة النقدية في الجزائر

### تمهيد:

بعد استقلال قامت الجزائر بوضع خطة تنموية طويلة الأجل من 1962 إلى غاية 1986. وكان الاهتمام الأكبر بتمويل المشاريع الكبرى، من أجل الخروج من دائرة التخلف، وكان هذا التمويل بالاعتماد على القروض المصرفية، وعن طريق الإصدار النقدي مما أدى إلى رفع معدل التضخم وعدم التوازن الحساب الخارجي وعدم توازن الكتلة النقدية الضخمة وعجز القطاعات الاقتصادية، وفي سياق يمكن القول أنه لا يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة خلال مرحلة الاقتصاد الموجه في الجزائر، وذلك التداخل بين الخزينة العامة والبنك المركزي وضعف الوساطة المالية في 1986 بعد انهيار البترول التي عرقلت عجلة النمو في الجزائر، دفع بالدولة إلى اللجوء إلى المؤسسات النقدية والمالية الدولية، ومن ثم الدخول في إصلاحات جديدة ابتداء من 1986 إلى غاية 1988 إلى توجه إلى اقتصاد السوق وإعطاء دور أكبر لسياسة النقدية من خلال قانون النقد والقرض (10\90)، ثم جاءت مرحلة جديدة من 1990\_2019 ارتفاع أسعار النفط وتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي.

من خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى تطور مسار السياسة النقدية في الجزائر وتطور النمو الاقتصادي في الجزائر أما المبحث الثالث نقوم بدراسة تطبيقية على تأثير السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي.

## المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر

### المطلب الأول: مسار السياسة النقدية

ان السياسة النقدية خلال فترة الاقتصاد المخطط سخرت كلية لخدمة أهداف المخططات التنموية الموضوع آنذاك، فلم تكن السياسة النقدية تتمتع بصلاحياتها نظرا لخضوعها التام للسلطة الكلية، وتوجيهها لما يخدم حاجات الاقتصاد من الموارد المالية، دون النظر الى الاستقرار النقدي وتم الاعتماد في ذلك على الأساليب المباشرة والوسيلة المفضلة في ذلك هي تأطير القرض، خاصة التحديد الإداري لمعدلات الفائدة، بما في ذلك معدلات إعادة الخصم لدى البنك المركزي. كما اعتبرت النقود في هذه الفترة حيادية ووسيلة تسمح بحساب كميات رؤوس الأموال المحصل عليها من الربح البترولي.

وكانت سيطرة السياسة الميزانية واضحة كون البنك المركزي كان خاضعا لوزارتي التخطيط والمالية ودوره كان مقتصرًا على التمويل النقدي إلى غاية سنة 1990، من خلال إصدار قانون النقد والقرض رقم 10\90 المؤرخ في 14\04\1990. والذي جاء ليحرر تماما البنوك التجارية من القيود الإدارية، وتركيز السلطة في يد "بنك الجزائر" ومجلس النقد والقرض، وفتح مجال لخصوصية البنوك، في إطار التوجه الجديد نحو اقتصاد السوق الذي يجبر الدولة على القيام بإصلاحات جذرية في تسيير وإدارة الجهاز المصرفي.

### أداء السياسة النقدية خلال الفترة 1990\_2000

أكتسب البنك المركزي دوره ومهامه كمسؤول عن السياسة النقدية في الجزائر، بعد صدور قانون النقد والقرض من خلال الآليات و الادوات التي منحت له كسلطة التنظيم النقدي، وكذا بروز مفهوم الاستقلالية الذي لم يكن موجودا قبل التسعينات، هذه الاستقلالية التي تجسدت من خلال الفصل بين البنك المركزي والخزينة العمومية، ووضع حد للتمويل الحكومي من قبل بنك الجزائر وكذا تشكيل مجلس النقد والقرض المستقل عن الجهاز التنفيذي، والذي منح لبنك الجزائر مجالا من الاستقلالية في تسيير إدارة السياسة النقدية، بالإضافة الى ذلك عرفت هذه المرحلة لجوء السلطات الحكومية الى المؤسسات المالية الدولية واعتماد برامجها الإصلاحية ومميزات فترتين اساسيتين للجوء الجزائر للمؤسسات النقدية الدولية:

الفترة الأولى: لجأت الجزائر لصندوق النقد الدولي للحصول على أقساط المرتفعة نظرا لحاجتها المنحة للموارد المالية في ظل تدني مداخيلها نتيجة تدهور أسعار النفط خلال فترة 1986\_1989، ضمن ما يعرف بالاستعداد الائتماني الاول بتاريخ 30\05\1989، وحصل بذلك على 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وقد استخدم المبلغ كليا كسريحة أولى في 30\05\1989 دام الاتفاق سنة الى

غاية 1990\05\30. كما استفادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي بمبلغ 315.2 مليون وحدة سحب خاصة، إذ يشترط مقابل تقديم الدعم ما يلي:

- اتباع سياسة أكثر تقييمات وحذرا (سياسة نقدية انكماشية)
- اتباع سياسة مالية انكماشية (تقليص عجز الميزانية)
- تحرير الأسعار بإزالة التنظيم الإداري للأسعار

فمن أجل تمويل البرنامج تم تحرير رسالة النية في 1989\03\28، والمميز في ذلك السرية التامة لهذا الاتفاق.

الفترة الثانية: والتي شهدت اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني، والمنعقد في 1991\06\03 الى غاية مارس 1992، وتم الاتفاق على منح الجزائر قرض بمبلغ 300 وحدة حقوق سحب خاصة على أربعة أقساط، حيث أن كل قسط حدد مبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وسحبت الجزائر ثلاث أقساط كان الاول في جوان 1991 والثاني في سبتمبر 1991، في حين لم يتم سحب جزء الرابع والذي كان مقررا في مارس 1992.

يمكن اختصار ما تميزت به السياسة النقدية في ظل الاتفاقيين السالفين الاول والثاني فيما يلي:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتقليص حجم الموازنة العامة.
- تحرير أسعار وتجميد الاجور، وتطبيق أسعار فائدة موجبة.
- تخفيض قيمة الدينار والحد من التضخم.
- تحرير التجارة الخاصة والسماح لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- إلغاء عجز الموازنة وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية. (حسبية أ.، 2007، صفحة 314)

### السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة 2001\_2019

تميزت هذه الفترة بارتفاع كبير في أسعار المحروقات الأمر الذي أدى إلى توفير فوائض مالية كبيرة لدى الجزائر حيث وصل سعر برميل إلى 145 دولار ، كما وصل احتياطي الصرف إلى أعلى مستوياته حيث وصل إلى حوالي 185مليار دولار خلال سنة 2013، الأمر الذي شجع على تبني مجموعة من البرامج التنموية تهدف إلى انعاش الاقتصاد الجزائري، والتي قسمت إلى مرحلتين : الأولى أفريل 2001 إلى غاية افريل 2004، تسعى من خلالها الدولة إلى تدعيم برامج الإنعاش الاقتصادي لتحقيق استقرار الاقتصاد

الوطني من خلال توفير مناصب الشغل و التحكم في معدلات التضخم وزيادة حجم الاستثمار ، الأمر الذي أدى إلى رفع معدلات النمو حيث بلغت سنة 2003 نسبة 7% كمل تزامن مع جملة من الانجازات في مجال الصحة و السكن و التنمية الريفية. أما المرحلة الثانية بدأت سنة 2005 الى غاية 2014، وهي مرحلة تكنسي أهمية كبيرة خاصة كأنها تهدف إلى دعم النمو الاقتصادي، وقد استطاعت هذه السياسات تحقيق نتائج مرضية، يعود السبب الرئيسي فيها إلى ارتفاع أسعار المحروقات بشكل كبير وتوفر سيولة قادرة على دعم اي مشروع في مجال التنمية، ومن اهم ما تم تحقيقه ارتفاع معدلات النمو كانخفاض مستويات البطالة كما أن المؤشرات النقدية عرفت تحسن ملحوظ حيث انخفض معدل التضخم وحدث استقرار نقدي، والأهم تسديد المديونية التي اثقلت كاهل الجزائر. (نسيمة، 2022، صفحة 523)

### المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

شمل أدوات السياسة النقدية في الجزائر عدة إجراءات وآليات تستخدمها البنك المركزي الجزائري (Bank of Algeria) للتحكم في السيولة المالية والتأثير على الاقتصاد. وفيما يلي بعض الأدوات الرئيسية للسياسة النقدية في الجزائر:

#### الفرع الأول: سعر الفائدة

بنك الجزائر يستخدم سعر الفائدة الرئيسي كأداة رئيسية للتحكم في السيولة المالية وتنظيم القروض والاقتراض في الجزائر. يتم تحديد سعر الفائدة الرئيسي من قبل مجلس النقد في البنك الجزائري، ويتم تعديله بناء على التحليل الاقتصادي والظروف الاقتصادية الحالية.

تحديد سعر الفائدة الرئيسي يؤثر على تكلفة الاقتراض للبنوك التجارية وعلى أسعار الفائدة التي تقدمها البنوك للعملاء. إذا تم رفع سعر الفائدة الرئيسي، فإن تكلفة الاقتراض تزيد، مما يعني أن البنوك ستفرض أسعار فائدة أعلى على القروض الممنوحة للعملاء. وهذا يمكن أن يؤدي الى تقليل الاستهلاك والاستثمار، ويسهم في الحد من التضخم.

على الجانب الآخر، إذا تم خفض سعر الفائدة الرئيسي، فإن تكلفة الاقتراض تنخفض، مما يشجع الاستهلاك والاستثمار ويعزز النمو الاقتصادي. الا أنه يجب الانتباه الى أن خفض سعر الفائدة يؤدي ايضا الى زيادة التضخم إذا لم تتبعه اجراءات أخرى للتحكم فيه.

من المهم أن نلاحظ أن سياسة تحديد سعر الفائدة تتأثر بعوامل مثل معدل التضخم، ونعدل النمو الاقتصادي، والسياسات النقدية العالمية، والتوترات الداخلية والخارجية. للحصول على معلومات أكثر تحديثا وتفصيلا حول سعر الفائدة وسياسة الفائدة في الجزائر.

### الفرع الثاني: إعادة الخصم:

تمثل الأداة الأكثر استخداما من طرف بنك الجزائر للتأثير على سيولة الجهاز البنكي من خلال تمكين هذا الأخير من إعادة تكوين سيولته عن طريق تقنية إعادة خصم السندات التي بحوزته لدى بنك الجزائر. فلقد شكلت هذه الوسيلة و لفترة طويلة الأداة الأساسية بل الوحيدة ( آنذاك ) لسياسة بنك الجزائر ، حيث سمحت له في التأثير في قروض إعادة تمويل البنوك ، و جاء قانون النقد و القرض 90 - 10 لينظم أحكام هذه الوسيلة و هذا من خلال المادة " 69" منه التي تنص على أنه : " يمكن للبنك المركزي أن يعيد خصم أو يأخذ تحت نظام الأمانة من البنوك أو المؤسسات المالية ، سندات مضمونة من الجزائر أو من الخارج و تمثل عمليات تجارية ، و بإمضاء على الأقل ثلاث أشخاص طبيعيين أو معنويين ذوي ملاءة أكيدة أحدهما مظهر للسند ، لا تتعدى مدة الضمان ستة أشهر ، كما يمكن أن يستبدل أحد التوقيعات ، بأحد الضمانات التالية:

- سندات الخزن (Warrant)

- بيان الاستلام (Récépissé)

- وثيقة شحن لحاملة (connaissance) لسلع صادرة من الجزائر مرفوقة بالوثائق المألوفة الأخرى

هذا النوع من إعادة التمويل من خلال عمليات إعادة الخصم، تم استعماله بوضع سقف إعادة الخصم لكل بنك، ويحدد هذا السقف في كل فصل (ثلاثة أشهر) على أساس " أداة البنوك فيما يتعلق بتخصيص وتعبئة الأموال.

أما فيما يخص السندات المقبولة في إعادة الخصم والتي جاء بها قانون النقد والقرض فتضم:

- سندات تعبئة الحقوق الناشئة عن الخارج

- سندات التمويل الناجمة عن تقديم قروض موسمية أو قروض الصندوق

- السندات المتولدة عن قروض الاستثمار والتي لا تتجاوز مدة استحقاقها سبعة سنوات

- السندات العمومية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر

السندات التي تمثل تحويلات تجارية على الجزائر

ظلت قناة إعادة الخصم الأكثر استجابة لإحداث التغييرات على سيولة البنوك ، فلما رغبت السلطات النقدية

الجزائرية إتباع سياسة انكماشية تنفيذا لما تم الاتفاق عليه خلال اتفاقية stand-by و اتفاقية إعادة

الهيكل الممتدين من سنة 1994 إلى 1998 حيث كانت معدلات التضخم تصل إلى مستويات مرتفعة

قامت السلطة النقدية برفع معدل الخصم من أجل التقليل من عرض البنوك للقروض فبلغ في 1995 نسبة

15% ، لكن بعدها بدأت هذه المعادلات في الانخفاض تدريجيا بهدف تشجيع الاقتراض و النهوض

بالاستثمارات التي يحتاجها الاقتصاد للخروج من ركوده .

ومن خلال الجدول الموالي يمكن تقسيم تطور معدل الخصم إلى 3 مراحل أساسية:

- مرحلة الارتفاع المستمر (1990 . 1995): تتميز هذه المرحلة بارتفاع معدل الخصم من 10,5%

سنة 1995 إلى 15% سنة 1995، ويعود هذا الارتفاع المتواصل لسعر الخصم إلى سياسة البنك

المركزي الصارمة من الطلب على حجم الأوراق المالية للحد من توسع الائتمان والتحكم في معدل التضخم،

إلا أن ارتفاع معدل التضخم نتيجة تدهور سعر الصرف وتحرير الأسعار في هذه الفترة حالت دون تحقيق

الغاية المطلوبة ذلك أن أسعار الفائدة الحقيقية كانت سلبية وأقل من معدل التضخم مما أفقد هذه الأداة

فعاليتها.

- مرحلة الانخفاض المستمر (1995 . 2002): شهدت هذه المرحلة انخفاضا مستمرا لمعدل إعادة

الخصم في بداية المرحلة كان عند 15% لينخفض فيما بعد إلى 9,5 % سنة 1998 و 6 % نهاية

2001 نظرا للتحكم في معدل التضخم، وانخفاضه

من 29,8 % سنة 1995 إلى 3 % سنة 2000 و هو ما تزامن مع تسجيل أسعار فائدة إيجابية تعطي

نوع من المصدقية لهذه الأداة

- مرحلة الثبات (2002 - 2010): استقر معدل إعادة الخصم عند 4 % من 2003 إلى غاية نهاية

2010، وذلك لاستقرار معدل التضخم عند مستويات دنيا، فتحسن الوضعية المالية للبنوك وظهور فائض

سيولة لديها أدى بها إلى الإحجام عن طلب إعادة التمويل لدى البنك المركزي، فمذ 2001 لم تلجأ

البنوك إلى إعادة التمويل وهو ما يفسر بقاء معدل إعادة الخصم ثابتا خلال الفترة الأخيرة 2003 -

2010. (نصيرة، 2018/2017، صفحة 186\_187)

#### جدول 1: جدول يمثل تطور معدل إعادة الخصم (1990 - 2010)

معدل الخصم %	إلى غاية	ابتداء من
10,50	1991/09/30	1990/05/22
11,50	1994/04/09	1991/10/01
15,00	1995/08/01	1994/04/10
14,00	1996/08/27	1995/08/02
13,00	1997/04/20	1996/08/28
12,50	1997/06/28	1997/04/21
12,00	1997/11/17	1997/06/29
11,00	1998/02/08	1997/11/18
09,50	1999/09/08	1998/02/09
08,50	2000/01/26	1999/09/09
07,50	2000/10/21	2000/01/27
06,00	2002/01/19	2000/10/22
05,50	2002/12/31	2002/01/20
04,00	إلى يومنا هذا	2003



### الفرع الثالث: الاحتياطي الاجباري

يعتبر الاحتياطي الاجباري من أحدث التقنيات المستعملة في مراقبة سيولة البنوك التجارية وأكثره فعالية، وحسب قانون النقد والقرض قانون 10/90 يحق للبنك المركزي الجزائري أن يفرض على البنوك الودائع بأن الودائع تودع لديه احتياطات في حساب مجمد، يحسب ذلك الاحتياطي على مجموع ودائعها، أو على بعضها ن أو على مجموع توظيفاتها، أو على بعض أنواع التوظيفات، ويكون ذلك بالعملة الوطنية أو بالعملات الاجنبية ويدعى هذا الاحتياط "بالاحتياط الالزامي" . بعد الغاء الاكتتاب الاجباري للبنوك لسندات الخزينة العامة.

تعتمد هذه الاداة على:

- لا يمكن أن يتعدى الاحتياطي الالزامي 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه.
- أخضع القانون المؤسسات المالية لاحتياط اجباري ويكون أساس الودائع وعلى أساس التسليفات الممنوحة لها.
- أخضع القانون المؤسسات المالية تحقيقا للصرامة في تطبيق هذا المبدأ لغرامة مالية كنسبة تقدر ب 1% من المبلغ الفائض عن مستوى الاحتياطي الالزامي.
- الزم البنك المركزي البنوك التجارية بتطبيق سياسة الاحتياطي الاجباري لفترة شهرية تتراوح مدتها من يوم 15 من كل شهر الى اليم 14 من لشهر الموالي.
- يمكن للمؤسسات البنكية والمالية أن ترفع من نسبة الاحتياطي عند الضرورة، وأعطائها كذلك امكانية وضع احتياطي على أساس اجباري على أساس التسليفات.
- يحدد البنك المركزي هذه النسبة طبقا لتغيير الظروف الهيكلية للاقتصاد الوطني حتى يعطي أكبر استقرار للعلاقة بين الكتلة النقدية وتطور قروض الاقتصاد الوطني.
- غير أن اختلاف مصادر التمويل المصرفي من بنك الى آخر يجعل معدل تطبيق الاحتياطي الاجباري على الودائع المصرفية ذا آثار مختلفة على مردودية البنوك، بالإضافة الى ضعف القدرة البنك الجزائري في مراقبة احترام معدلات الاحتياطي الاجباري.

وخلاصة القول إن الاجراءات التي تم اتخاذها في الجزائر منذ بدء برنامج التصحيح مع صندوق النقد الدولي أي منذ سنة 1990 الى نهاية الاتفاق خاصة فيما يتعلق بإصلاح أدوات السياسة النقدية تمثلت فيما يلي:

المرحلة الاولى: بدأت بالتعليمة التي أصدرها البنك المركزي وفي 19 أبريل 1990 تم من خلالها اقرار التعديل التدريجي في سعر الفائدة المركزي والتحرير الجزئي لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة.

المرحلة الثانية: خلال سنة 1994 تم رفض الاحتياطات الاجبارية على البنوك التجارية، حيث اعتبرت كأداة ثانية بعد أداة سعر اعادة الخصم التي كانت موجودة من قبل، فقد تم رفع معدلات الفائدة كإجراء أولي، كما تم رفع سعر اعادة الخصم من 11 % الى 15%، وسعر تدخل البنك المركزي في السوق النقدية الى 20% وسعر الفائدة على التسيبقات الجارية الى 24 %.

وفي سنة 1995 تم ادخال أداة جديدة وهي طريقة جذب العروض (مزادات الائتمان) والتي تعتبر طريقة جديدة في السوق النقدية وذلك من خلال بيع القروض في المزاد العلني، وبيع السندات الخزينة بالمزاد العلني. اضافة الى ما تقدم ذكره تم في هذه المرحلة اصلاح سعر الصرف الذي عرف ادخال نظام التثبيت (systeme fixing) الذي اعتبر كمرحلة أولي قبل انشاء سوق الصرف ما بين البنوك والتي دخلت حيز التنفيذ بداية من سنة 1996، أما المرحلة الثالثة ينتظر تطبيقها مع هاية برنامج التصحيح مع صندوق النقد الدولي 1998. (بوخاري، 2010، صفحة 295\_296)

يمكن توضيح ما سبق ذكره في الشكل التالي:

## الفصل الثالث : السياسة النقدية في الجزائر

رسم توضيحي 3: تطبيق أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الجزائر في الفترة الانتقالية وبعدها

المرحلة 2000الرابعة	المرحلة 1998 الثالثة	المرحلة 1996 الثانية	المرحلة 1994 الاولى	الفترة السابقة 1990 لعملية الانتقال اعادة الخصم
	نظام الاحتياطات الاجبارية			بداية التحرير اسعار الفائدة
	تحرير كلي	تحرير أسعار الفائدة شبه كلي		بداية تحرير أسعار الفائدة
		بيع سندات الخزينة بالمزاد العلني		
		بيع القروض بالمزاد العلني		
		إنشاء سوق الصرف بين البنوك		
أداة امتصاص لسيلولة عن طريق اعلان المناقصات				

#### الفرع الرابع: آلية استرجاع السيولة بالمناقصة:

تعتبر آلية استرجاع بالمناقصة من طرف بنك الجزائر إحدى التقنيات التي استخدمها هذا البنك كأسلوب لسحب فائض السيولة، وقد دخلت هذه الآلية حيز التنفيذ منذ شهر أبريل من سنة 2002، وتعتمد آلية استرجاع السيولة على البياض على استدعاء بنك الجزائر البنوك التجارية المشككة للجهاز المصرفي، أن تصنع اختياري لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل في مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق، وذلك غير مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر.

وتعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة أسلوبا مماثلا لآلية المزادات على القروض التي استخدمها بنك الجزائر بدءا من سنة 1995 من أجل تمويل البنوك التجارية حيث عانت عجزا في السيولة، غير أن حالة إفراط السيولة التي أصبحت تعاني منها البنوك التجارية بعد سنة 2001 دفعت بنك الجزائر إلى استخدام الأسلوب ذاته، لكن بعض الأطراف، إذ يمثل الطرف المقترض في حين أن البنوك التجارية هي القرض و تظهر مرونة آلية استرجاع السيولة غير المناقصة في الحرية التي تمنحها لبنك الجزائر في تحديد سعر الفائدة التفاوض عليه ، وفي حجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق، والتي قد لا يتم تحقيقها عبر السياسة الاحتياطي الإجباري، خاصة وأن بنك الجزائر أصبح يتدخل بهذه الآلية بصورة أسبوعية في السوق النقدية منذ سنة 2002 ونظرا الى ما تتمتع به آلية السيولة عبر المناقصة من مرونة فقد أصبحت تتمثل الأداة الرئيسة في تنفيذ السياسة النقدية لبنك الجزائر منذ سنة 2001، وخصوصا في ظل ما تشهده البنوك من فائض كبير في السيولة .

وقد رفع بنك الجزائر بقوة مبالغ استرجاع السيولة ابتداء من منتصف يونيو 2007 مقابل الاتجاه التقاعدي للسيولة البنكية، باعتبار أن العوامل المستقلة المساهمة في السيولة يفوق مبلغ العوامل المستقلة المقلصة لها. (نصيرة، 2018/2017، صفحة 184)

### المطلب الثالث: اهداف السياسة النقدية في الجزائر

#### الفرع الأول: هدف استقرار الأسعار

يعتبر الاستقرار النقدي الهدف النهائي للسياسة النقدية عن طريق استقرار الاسعار، أن ضمان فعالية استخدام الادوات السياسة النقدية يسمح بالحد من آثار التضخم ويتم ذلك بمراقبة توسع الكتلة النقدية للحد من التدفق النقدي بواسطة ضبط نسبة الفائدة المطبقة على إعادة تمويل البنوك، ونسبة إعادة الخصم والنسب المطبقة على المكشوفات ومعدل الاحتياطي الإجمالي وغيرها، أي إتباع سياسة مشددة في إدارة الطلب ولقد كانت لهذه السياسة الفضل في تراجع معدلات التضخم. وذلك كما يوضحه الجدول التالي

#### جدول 2: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2011\_2019)

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل التضخم	%4.52	%8.89	%3.26	%2.92	%4.78	%6.40	%5.59	%4.27	%2.44

المصدر: من اعداد الباحثين حفصي بونبعو ياسين، يونس محمد، خريسي فاطمة الزهراء

قدر معدل التضخم السنوي لسنة 2011 ب 4.52%، ليرتفع إلى 8.89% سنة 2012 ويعود هذا الارتفاع القياسي إلى أسعار المواد الغذائية الطازجة وخاصة لحم الأغنام وارتفاع دخل الأسر، وانخفاض إلى 3.25% سنة 2013 واستمر الانخفاض مرة أخرى ليبلغ 2.92% سنة 2014. وفي سنتي 2015، 2016 ارتفع مرة ليبلغ 4.78%، 6.4% سنة 2017 انخفض قدر ب 5.49%. واصل تراجع معدل التضخم بمستوى 2% خلال 2019 نزولا من 4.3% خلال 2018، نتيجة تراجع أسعار المنتجات الطازجة ومدفوعة أساسا بالخفاء أسعار اللحوم البيضاء والفواكه. (الزهراء، 2021، صفحة 473)

#### الفرع الثاني: هدف النمو الاقتصادي

يعتبر هذا الهدف أيضا من أهم أهداف السياسة النقدية التي نص عليها القانون 10/90 والذي تضمنه أيضا الأمر 10/03 المؤرخ في 26 أوت 2003، وقد أدت العودة إلى استقرار الاقتصاد الكلي سنة 2000 إلى إرساء دعائم تعزيز الاستقرار النقدي والمالي، وتطبيق برنامجي الإنعاش والنمو الاقتصادي، والذي جعل السياسة النقدية توسعية.

والجدول التالي يوضح لنا تطور معدل النمو الاقتصادي ومدى تحكم السياسة النقدية في هذا الهدف.

جدول 3: تطور معدل النمو في الجزائر للفترة (2016\_2005)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل	5.1	2	3	2.4	2.4	3.3
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المعدل	2.4	2.6	2.7	4.5	3.9	3.6

المصدر: بنك الجزائر التطور الاقتصادي في الجزائر

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سنة 2005 نسبة 5.1% وكانت هاته النسبة منخفضة مقارنة بالنسبة السابقة واستمر في الانخفاض ليصل إلى 2% سنة 2006 ، واستمر معدل النمو في الانخفاض و التذبذب حيث بلغ 3% سنة 2007، لينخفض إلى 2.4% وبقي ثابت نسبيا ومستقر في هذا المعدل إلى غاية 2013 ، ثم ارتفع سنة 2014 ليصل معدل ونجد الإشارة أننا بحثنا عن مصدر هذا النمو نجده مرتبطة ارتباطات وثيقا بأسعار المحروقات التي عرفت ارتفاعا ملحوظات هذه المرحلة ، مما أدى إلى حدوث وضعية اقتصادية مميزة حيث ارتفعت إيرادات مما جعل فائض في ميزان المدفوعات ذلك زيادة في احتياطات الأجنبية بالإضافة إلى القيام بالتسديد المسبق للمديونية الخارجية.

وتراجع النمو في الانخفاض والتذبذب في السنتين الأخيرتين بنسبتي 3.9% و 3.6% على التوالي. (الله، 2017\_2018، صفحة 61)

### الفرع الثالث: هدف التوازن الخارجي

يعتبر التوازن الخارجي من الأهداف التي نص عليها قانوني رقم 90\_10 ورقم 03\_10، وبعد بلوغ هذا الهدف من خلال تحسين وضعية ميزان المدفوعات من جهة ومن جهة ثانية من خلال استقرار أسعار الصرف، وقد عرف ميزان المدفوعات وسعر الصرف تطورات هامة فميزان المدفوعات نجده يتعلق بنسبة كبيرة على صادرات المحروقات لذا تبقى وضعيته رهينة أسعار المحروقات في السوق العالمية، أما استقرار سعر الصرف فهو يبقى على عائق بنك الجزائر تحقيقه، من خلال استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار.

كما أن ذلك يتحدد في سوق الصرف المشتركة بين البنوك بتدخل بنك الجزائر يوميا حسب شروط سوق الصرف وحسب الأعراف والقواعد الدولية، والجدول الآتي يوضح تطور مسار كل من ميزان المدفوعات وسعر الصرف.

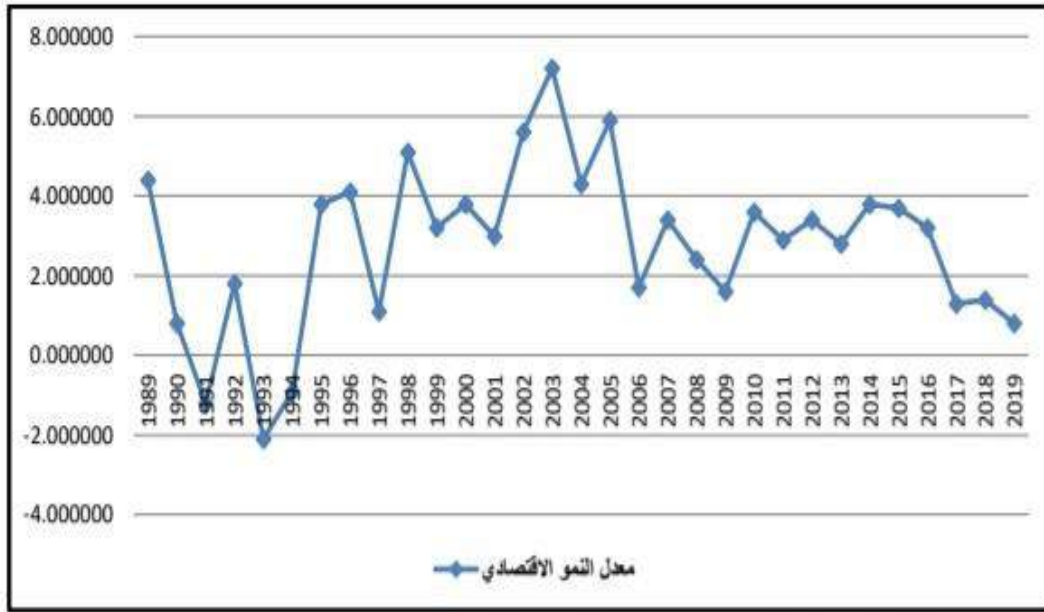
سجل وضع ميزان المدفوعات فائضا طوال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2009، حيث قدر سنة 2000 ب 7.6 مليار دج ليستر عند مستواه نفسه سنة 2003، ثم ارتفع سنة 2004 إلى 9.25 مليار دج وبقي يستمر في هذا الارتفاع عام بعد عام حتى سنة 2008، حيث سجل ارتفاعا 25.09 مليار دج إلى 16.94 مليار دج 17.73 مليار دج 29.55 مليار دج، 36.99 مليار دج في السنوات 2008، 2007، 2006، 2005، على الترتيب بنسب زيادة تقدر ب 81.13%، 4.66%، 66.66%، 25.17% في السنوات 2007، 2006، 2005، 2004 على التوالي، ويعود سبب هذا التحسن إلى استمرار ارتفاع أسعار البترولية من \$24.85 للبرازيل سنة 2001 إلى أن وصل إلى سعر \$99.97 للبرميل في سنة 2009 سجل انخفاضا يقدر ب 89.56% و الذي سببه انخفاض أيضا السعر من 99.97 إلى 62.10 مما أثر سلبا على فائض ميزان المدفوعات.

كما أن رصيد الميزان التجاري يتميز أيضا بفائض على طوال الفترة (2000\_2009)، و نلاحظ أن هذا الفائض هو في ازدياد مستمر الذي يرجع إلى صادرات المحروقات التي تمثل 98% من مجموع الصادرات، أما سعر الصرف فهو يتميز أيضا بالاستقرار مع تسجيل تحسن ملموس للعملة الوطنية مقابل الدولار مع نهاية 2003 وإلى غاية 2008، حيث كان السعر الاسمي للدينار يقدر ب 72.6 دينار في سنة 2003 والذي استمر في حدود هذه القيمة لمدة 4 سنوات إلى غاية 2006 مقابل 79.7 دينار في سنة 2002، وهذا يعني أن هناك تحسن في قيمة العملة بنسبة 8.9% منذ سنة 2002، وسجلت قيمة العملة تحسن أفضل سنتي 2007 و 2008 بنسبة 4.40% و 11.01% مقارنة بسنة 2006، وفي نهاية سنة 2009 سجلت قيمة العملة انخفاضا يقدر ب 12.84% وهذا الاستقرار يعكس التحكم الأفضل في متغيرات سعر صرف مقابل الدولار باعتباره العملة الأساسية لتبادلات الجزائر. (نصيرة، 2018/2017،/، صفحة 181)

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر

المطلب الأول: تطور النمو في الجزائر

رسم توضيحي 4: تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1989 \_ 2019



المصدر: احصائيات المركز الوطني للإعلام واحصائيات الجمارك الجزائرية

من خلال الشكل نلاحظ معدل النمو الاقتصادي سجل معدل سلبي سنوات 1991 ، 1993 ، 1994 ، حيث شهد ارتفاعا ملحوظا سنة 1992 ، و كذلك سنة 1995 و سنة 1996 ، و يمكن تفسير ذلك بزيادة معتبرة في نمو الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار البترول خلال حرب الخليج بين الولايات المتحدة الأمريكية و العراق ، و انسحاب هذه الأخيرة من السوق العالمية للبترول مما أدى إلى انخفاض عرض هذه المادة ، في نفس الوقت سجلت الواردات معدل نمو سالب أما بعدها أي في سنة 1993 فقد شهد انخفاضا ثم ليرتفع خلال الفترة من 1994 إلى غاية 2003 ، و لكن بشكل متذبذب ، حيث تم إدخال نظام شركات الامتياز و شركات البيع بالجملة حيز التطبيق ، و هو ما يساعد بقدر كبير على تفكيك الاحتكار التي كانت تمارسه المؤسسات العمومية في مجال الاستيراد ، و كذلك نتيجة الانتقال إلى التحرير الكلي للتجارة الخارجية ابتداء من 1994 أما الفترة الممتدة من 2004 و إلى غاية 2019 فقد شهد



تذبذبا مرة بالارتفاع و مرة بالانخفاض ، تماشيا مع أسعار البترول ، إضافة إلى ارتفاع في إيرادات الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية ، و التي وصلت إلى أقصى قيمة لها في جويلية 2008 ب : 147 دولار للبرميل ، ثم ينخفض من جديد في سنة 2009 إلى حوالي 60 دولار للبرميل ليستقر بعدها في حدود 80 دولار للبرميل ، لينخفض مرة أخرى سنة 2014 ووصل إلى حوالي 49 دولار ثم أعاد الكرة سنة 2019 ، مما نستنتج أن الاقتصاد الجزائري مرتبط بالصدمات البترولية التي تطرأ على مستوى الأسواق العالمية . (بسطالي، 2019\_2020، صفحة 182)

### المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر

للمو الاقتصادي عدة خصائص نذكر منها:

#### 1 - مستوى نمو غير كافي :

أثبتت الدراسات أنه لكي يمكن الحفاظ على مستوى معيشة السكان يجب ألا تقل نسبة نمو الناتج الوطني الخام عن 6 % عندما يزداد عدد السكان بنسبة 1 % غير أنه على الرغم من التقدم المحقق خلال السنوات الثلاث الأخيرة فإن النمو ما زال غير كافي من أجل:

\_\_ تلبية الحاجات الناجمة عن تزايد السكان.

\_\_ تغطية العجز الاجتماعي والفوارق المتراكمة منذ عدة سنوات.

\_\_ تلبية الطموحات الجديدة المترتبة على الانفتاح على أنماط استهلاك البلدان المتطورة.

\_\_ تعطي البنية الديمغرافية في الوقت الراهن صورة عن حاجات السكان وطموحاتهم غير محددة وقدرة حق قدرها عند إعداد السياسات العمومية وتنفيذها.

إن تأثير النمو الديمغرافي على التنمية يمكن اعتباره إيجابيا لان هذا النمو يسمح بزيادة كثرة اليد العاملة وحركتها المتزايدة وكلفتها الزهيدة.

لكن الاختلاف الذي قد يحدث بين زيادة السكان القادرين عن العمل وبين النمو الاقتصادي يفرض وتيرة جديدة وتوزيعها أحسن للنمو في مواجهة التهديدات المختلفة ومنها تفاقم البطالة أمام نقص الاستثمارات المحدثة لمناصب الشغل.

#### 2 - ثقل العوامل الخارجية :

إن نسبة النمو التي بلغت 6.8 % سنة 2003 والتي بلغت مستوى لا نظير له منذ 20 سنة، متبوعة بنسبة 5.2 % من النمو سنة 2004 يشكلان حقا عناصر تبعث على الوطن العام.

غير أن جمود بنية الاقتصاد على حساب لصناعة يؤدي بوجود تهديد من قبل المحيط الدولي على البلدان التي تصدر مادة واحدة مثل الجزائر، ويفرض هذا الجمود تحويل أرباح إنتاجية الاقتصاد المرتبطة بتقلب أسعار البترول إلى إنتاجية مادته.

قد سبق المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي أن شدد على وضع القطاع الصناعي العمومي الذي مازال مشكل إعادة الهيكلة والتوازن في ميدان التسيير والسوق.

فاعتماد الجزائر على تصدير مادة واحدة (المحروقات) يؤدي إلى وجود ضغوط خارجية عليها ذات الصلة بتقلبات سعر البرميل من البترول وما يترتب عنها من انعكاسات موارد مالية للدولة.

### 3 - ضعف نمو الإنتاجية :

إن مستوى النمو و نوعيته تحددها إنتاجية العمل و رأس المال ، و لكن العلاقة بين الإنتاج و الوسائل المسخرة لتحقيقه بمعنى الإنتاجية بقيت ضعيفة منذ الاستقلال ، إن حصيلة العشرية الممتدة بين 1967 \_ 1978 أبرزت هذ الظاهرة التي تواصلت إلى سنة 1994 و حسب البنك العالمي فإن تطور الإنتاجية الاجمالية للعوامل كان سلبيا ( 4.3 % عن كل عامل ) خلال الفترة الممتدة بين 1979 \_ 1994 و يبدو أنه تحسن قليلا منذ الشروع في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية ( 0.3 % عن كل عامل ) خلال الفترة الممتدة من 1995 \_ 1999 ، غير أن تحسين الإنتاجية مازال في الوقت الراهن يواجه العديد من العراقيل التي تعود أساسا إلى تكميل الموارد البشرية و التسيير و الثقافة الاقتصادية و عبئ القطاع الموازي . (رشيدة، 2014\_2015، صفحة 75)

### المطلب الثالث: اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر

لمعرفة الاتجاهات العامة للنمو في الجزائر لا بد من التطرق إلى:

✓ الإصلاحات الاقتصادية والنمو:

ان عملية الاصلاح الاقتصادي تحتوي على تغييرات جذرية في منهج الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي بحيث تشمل هذه السياسة على ديمقراطية وسياسة وحرية اقتصادية تؤدي الى تغير سلوك الأفراد وحدات الإنتاج والخدمات.

ويكمن الهدف الرئيسي من الإصلاحات التي شرع البلد في تطبيقها فعليا ابتداء من أواخر سنة 1987 في إدخال ميكانيزمات اقتصاد السوق في تسيير الاقتصاد الوطني.

على الرغم من التقدم الملموس الذي حققته الجزائر في اتجاه تحقيق الاستقرار المالي و النقدي، فإن النمو الاقتصادي المسجل كان ومايزال أقل من الامكانيات المتاحة، حيث سجل متوسط نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي في بداية سنوات الاصلاح الاقتصادي نسبة 0.6%، واستمر على هذا الحال إلى غاية سنة 1995، حيث ارتفعت هذه نسبة إلى 3.2% خلال فترة (1995\_2000) بينما في المتوسط، سجل مؤشر النمو السنوي للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات نسبة 2.1% لنفس الفترة، وذلك بفضل قطاع الفلاحة، إلا أن باقي القطاعات الاقتصادية المتمثلة في القطاع الصناعي، البناء والأشغال العمومية و الخدمات عرف نمو ضعيف في قيمتها المضافة، لاسيما قطاع الصناعات المصنعة الذي بشكل هيكل الإنتاج العصري، وقد أدى النمو الاقتصادي المحدود إلى تزايد معدلات البطالة من 19% سنة 1989 إلى 33.9% سنة 1998، مع تدهور القدرة الشرائية للسكان بشكل ملفت للانتباه الذي نتج عن انتشار واسع للفقر خلال التسعينات.

ان هذا الأداء الضعيف في معدلات النمو الاقتصادي يمكن ارجاعه إلى الوتيرة المتواضعة للإصلاحات الاقتصادية وضعف سياسات الاقتصاد الكلي.

#### ✓ برامج دعم الإنعاش الاقتصادي والنمو:

ان النسبة 3.2% المحققة والمذكورة أعلاه، تبقى غير كافية لتلبية حاجات السكان المستعجلة لا سيما في مجال الشغل والسكن والمرافق الاجتماعية وظروف المعيشة.

ولقد تزامن هذا الوضع من ارتفاع فب أسعار البترولية سنة 2000 إلى مستويات لم يسبق لها مثيل 28.60 دولار للبرميل.

## الفصل الثالث : السياسة النقدية في الجزائر

وقد سمح هذا الانفراج المالي مباشرة تنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصادي على فترة تمتد من سنة 2001\_2004 الذي يرمي إلى ثلاثة أهداف معينة كبرى تمثلت في تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري، إنشاء مناصب شغل، مكافحة الفقر.

ان هذا البرنامج قد جاء في سياق اجتماعي متدهور ووضع اقتصادي غير مريح، وهو يشكل أداة قد تكون ناجحة في تحسين المداخيل وظروف المعيشة والشغل.

غير أن نجاعة برنامج الإنعاش تتوقف على القدرات التسييرية لدى مختلف الجهات المعنية بتنفيذه، لا سيما الجماعات المحلية ولتحقيق ذلك يجب تحديد أولويات بدقة والتنسيق فيما بينها دون التغاضي عن غاية هذا البرنامج والمتمثلة في إنعاش النمو المستدامة.

ان قراءتنا لحصيلة البرنامج في نهايته، توحى بان أداء النمو الاقتصادي عرف تحسنا مقارنة بالسنوات السابقة.

حيث سجل نموه في المتوسط نسبة 5.4% خلال الفترة الرباعية للبرنامج. كما أحرز النمو الاقتصادي خارج المحروقات تقدمها قدرت نسبته في المتوسط 6.5% لنفس الفترة، والذي تحقق اساسا بفضل قطاعي البناء والأشغال العمومية وكذا الخدمات. من حيث القيمة المضافة الإجمالية فإن مساهمة النشاطات المنتجة في النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990\_2003 كانت كالتالي:

### جدول 4 : مساهمة النشاطات المنتجة في النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990\_2003)

القطاعات	الصناعة	المحروقات	الفلاحة	البناء الأشغال العمومية	الخدمات
القيمة المضافة	8.6	30	18.6	13	29

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية لسنة 2003

يتضح من الجدول رقم ان المساهمة النشاطات المنتجة في متغير النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990\_2003 تضع في المقدمة المحروقات ب 30%، قطاع الخدمات بنسبة 29%، في الوقت الذي ساهم فيه الفلاحة بنسبة 18.6%، بينما قدرت مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية ب 13% وانتقلت حصة الصناعة من 13.3% سنة 1990 الى 8.6% سنة 2003.

فقد سمح التحسن في معدلات النمو الاقتصادي باستحداث العديد من فرص العمل الجديدة (قراءة 717000 منصب شغل سنة 2004)، وهبوط معدلات البطالة إلى نسبة 17.7% سنة 2004 وتقليص الفقر إلى نسبة 6.8% سنة 2004.

### ✓ الاستثمار والنمو الاقتصادي:

فإذا كان معدل النمو مرتبط أساساً بمستويات الاستثمار المسجلة، فإن الاستثمار يتحدد بدوره بحجم الادخار المحلي ولتحقيق معدلات أعلى لنمو الناتج يتم لمحاولة عن طريق إجراءات الرفع من القدرة الادخارية، فقد وجد بورشتاين ودي جورجيو ان الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد النمو الاقتصادي عندما يكون مستوى التعليم في البلد المضيف مرتفعاً فمن المنطقي توقع ان مردودية رؤوس الأموال تكون ثابتة في البلدان المتخلفة والمتطورة فمعروف ان مردودية هذه الأموال تكون مرتفعة جداً في اليابان ومنخفضة في النيجر.

في هذا الشأن، تعرف حركية الاستثمار في الجزائر منذ سنة 2000، منحني نمو دائم بفضل جهود الدولة لكن التحسن الذي تشهده مستويات الاستثمار المحلي أو الأجنبي خلال السنوات الأخيرة لم يكن نتاج التحسن في المناخ الاستثماري الذي يبقى مقيداً بجملة العوائق المتمثلة أساساً في البنية التحتية، القوانين، العقار، الجهاز المصرفي، الفساد والامن وغيرها.

كما أن ارتباط معدلات النمو الاقتصادي بالبتروول وتذبذبات أسعاره من شأنها أن ترسم بيئة استثمارية غير مواتية لاستمرارية تدفق الاستثمارات. (رشيدة، 2014\_2015، صفحة 76\_77)

المبحث الثالث: تقدير أثر بعض المتغيرات السياسية النقدية على معدلات النمو الاقتصادي نموذج

### تصحيح الخطأ الموجه VECM

#### المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة

ضمن هذا المطلب سنحاول التعريف بمتغيرات الدراسة المتحصل عليها من المصادر المتمثلة في التقارير والنشرات السنوية الصادرة عن الهيئات الرسمية ذات الاختصاص، ومن المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للإحصائيات المالية، والمتغيرات هي كالاتي:

المتغيرات المستقلة تشمل كل من الكتلة النقدية ومعدل إعادة الخصم.

الكتلة النقدية بمفهومها الواسع M2 :

تتكون من التحصيلات النقدية والایداعات البنكية وأشباه النقود

### معدل إعادة الخصم TR:

هو سعر الفائدة التي تقترض به البنوك التجارية من البنك المركزي أو بعبارة أخرى هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير خصمه للأوراق المالية التجارية.

### النمو الاقتصادي GDP:

هو مجموع السلع والخدمات التي تم انتاجها من قبل الوحدات الاقتصادية في بلد معين، وخلال فترة محددة، حيث أن التغير في الناتج المحلي هو المؤشر الأكثر استخداما وعلى نطاق واسع لقياس النمو الاقتصادي.

### الفرع الأول: تطور المتغيرات الدراسة

فيما يلي سنتطرق لمختلف تطورات متغيرات الدراسة خلال الفترة المراد دراستها. حيث الشكل التالي يوضح ذلك:

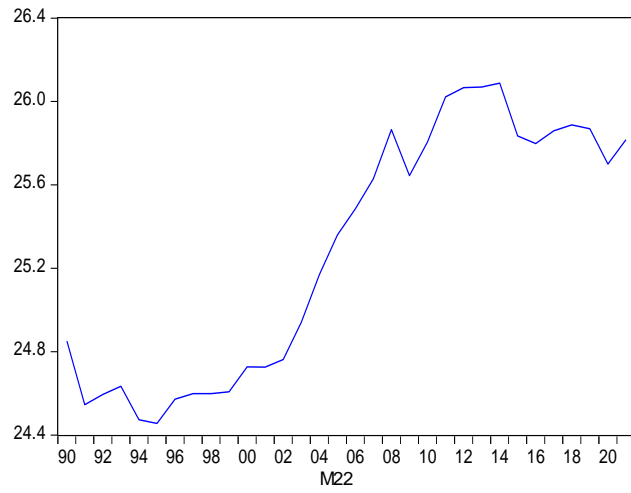
رسم توضيحي 5: منحنى بياني لمختلف متغيرات الدراسة

## الفصل الثالث : السياسة النقدية في الجزائر

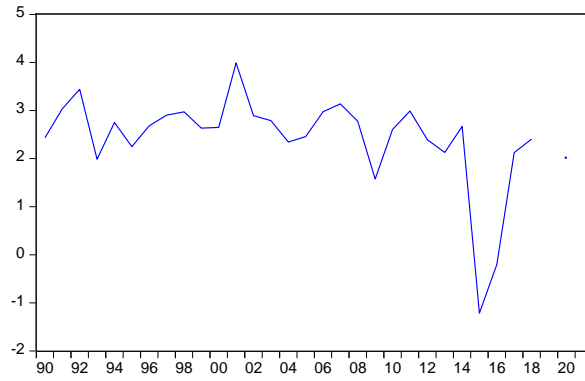
TR



GDP



M22



المصدر: مخرجات برنامج eviews9

### تحليل منحني معدل الكتلة النقدية:

شهدت نسب معدلات الكتلة النقدية في مرحلة التسعينات توسع في النسب نتيجة الإصلاحات النقدية المتمثلة في قانون النقد والقرض 10-90 بسبب تطبيق سياسة نقدية توسعية. ولكن هذا التوسع بدأ في

الانخفاض في السنوات الأولى من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي سنة 1994 و1995 و1996 على التوالي وهذا راجع إلى التحسن في أدوات السياسة النقدية . ثم ارتفعت النسب بعد ذلك سنتي 1997 و1998 على التوالي وهذا راجع إلى زيادة عرض السيولة في ودائع الأعوان الاقتصاديين في البنوك. لتتخفف بعد ذلك سنة 1999 و2000. ثم عاودت الارتفاع لتصل سنة 2001 إلى 22.3 % وهذا راجع إلى الانطلاق في برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية إذ خصص له مبلغ 7 مليار دولار . بعدها انخفضت النسب خلال السنوات 2002 و2003 و2004 و2005 على التوالي حيث يفسر هذا الانخفاض بالتراجع الإيجابي للتوسع النقدي . لتعود النسب للارتفاع سنتي 2006 و2007 بنسبة 24.18 % ويرجع ذلك إلى البرنامج الخماسي التكميلي الممتد بين 2005 و2009 . (-) لتراجع المعدلات مرة أخرى سنة 2009 وهذا راجع إلى تأثير أسعار البترول خلال الأزمة المالية العالمية . ثم ارتفعت خلال السنوات 2010 و2011 تزامنا مع برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)، تراجعت بشكل طفيف قتيبة نمو تداول النقد الورقي في 2018 بنسبة 4,5% مقابل 4,9% سنة 2017 مما جعل حصة النقود الورقية ضمن الكتلة النقدية تتقلص للسنة الثانية على التوالي لتعود الى الارتفاع بعد ذلك في 2019 بنسبة 10%.

#### تحليل منحني معدل إعادة الخصم:

شهد معدل إعادة الخصم ارتفاعا نتيجة صدور قانون النقد والقرض إلى غاية 2001، ليشهد بعد ذلك انخفاضات متتالية تماشيا مع انخفاض معدل الكتلة النقدية ليستقر بعد ذلك عند 4% سنة 2002 الى غاية 2011، انخفض سنة 2012 الى 2,9% ارتفع سنة 2013 الى 3,1 % ثم استقر الى غاية 2016 ثم انخفض سنة 2017 الى 3,5 ثم عاد استقراره الى 4%

#### تحليل منحني معدل النمو:

شهد معدل النمو ارتفاع خلال فترة 1990-1991 لكن سرعان عادت للانخفاض من 1991 إلى 1994 وذلك راجع إلى انخفاض إيرادات المحروقات . أما خلال السنوات الأخيرة (2000-2021) شهدت الجزائر معدلات نمو إيجابية ويرجع ذلك بالأساس إلى الطفرة المسجلة في اسعار النفط في الأسواق العالمية بالإضافة إلى تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي الناتجة عن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي .

#### المطلب الثاني: دراسة استقراره السلاسل الزمنية



ان استخراج جذر الوحدة لتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، لمعرفة ما إذا كانت مستقرة أم لا. معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات تتصف بعدم الاستقرار، لهذا سنقوم باختبار استقرار هذه السلاسل الزمنية وتحديد درجة استقرارية المتغيرات، وكل ذلك باستخدام اختبار (ADF) ديكي فولر الموسع Augments Dickey Fuller واختبار (PP) فلييس بيرون Philips\_Perron على أساس كل من المستوى Level والفرق الأول. st1Différance.

#### اختبارات استقراريه السلاسل الزمنية:

هناك عدة طرق لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية منها: طريقة الرسم Graphical analysis ودالة الارتباط الذاتي Autocorrelaton function (ACF) and Correlogram وأخيرا اختبار جذر الوحدة Unit Root Test الذي يمكن إجرائه بعدة طرق، الأولى تدعى إختبار دكي - فولر، Augmentes Dickey Fuller (ADF) test والثانية تدعى اختبار فيليب بيرون Phillips perron (PP) test

#### 1 - اختبار ديكي فولر الموسع (Dickey–fuller Augmented) :

من أجل اختبار ADF نستعمل طريقة المربعات الصغرى لتقدير النماذج التالية بالنسبة لكل متغير مدروس يعتبر اختبار ADF أكثر تطور من اختبار DF لأنه يأخذ في الحسبان عدم ترابط الأخطاء:

$$\Delta x_t = x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1) \text{ النموذج}$$

$$\Delta x_t = x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + C + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2) \text{ النموذج}$$

$$\Delta x_t = x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + C + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3) \text{ النموذج}$$

حيث:  $p = \phi - 1$  ، (p درجة التأخير) و التي تحدد باستعمال معامل Schwarz و Akiaki

$\Delta x$  : التفاضل الأول للمتغير x

$\varepsilon_t$  : تشويش أبيض (متوسط معدوم، و تباين  $\frac{2}{\varepsilon}$ ) و يتم اختبار الفرضيات التالية :

$$H_0 : \phi_1 - 1 = 0$$

$$H_1 : \phi_1 - 1 < 0$$

و باستعمال طريقة المربعات الصغرى نقدر المعلمة ( $\phi_1$ ) في النماذج (1)(2)(3) على الترتيب ، و نحصل على  $t\phi_j$  التي تخضع لتوزيع ستودنت :

- فإذا كانت  $t\phi_j$  أكبر القيم الحرجة الجدولية ، قبل الفرضية ، فهذا يعني وجود جذر أحادي و بالتالي نقبل الفرضية العدمية ( $H_0$ ) ، و السلسلة تكون غير مستقرة .

### تقدير سلسلة معدل النمو

نقوم بتقدير النموذج (3) لاحتوائه على الاتجاه العام على الثابت مجتمعين فكانت النتيجة كالتالي :

### جدول 5: يوضح نتائج تقدير النموذج لاختبار (PP) (ADF)

Null Hypothesis: GDP has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.243760	0.9421
Test critical values:		
1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

لدينا الإحصائية المحسوبة (1.243760) أكبر من الإحصائية الجدولية (-2.641672) و (-1.1952) و (-1.6104) عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10% على التوالي وبالتالي نقبل فرضية وجود جذر أحادي في السلسلة GDP ( $H_0$ ) أي السلسلة غير مستقرة عند المستوى لهذا سننتقل الى تطبيق الفروقات من الدرجة الأولى

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.926032	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.644302	
5% level	-1.952473	
10% level	-1.610211	

لدينا الإحصائية المحسوبة (-4,9260) أصغر الإحصائية الجدولية (-2.6443) و (-1.9524) و

(-1.6102) عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10% على التوالي وبالتالي نقبل الفرضية عدم وجود جذر احادي في السلسلة GDP (H1) أي السلسلة مستقرة عند الفرق الأول

جدول 6 : نتائج كل من الاختبارين (ADF) (PP)

Pp			Adf				المتغيرات	
statistic المحسوبة	الفرق الاول	t- statistic المحسوبة	عند المستوى level	t- statistic المحسوبة	الفرق الأول	t- statistic المحسوبة	عند المستوى level	
-1.0959	-1.9520	-1.0959	-1.9520	-4.9260	-1.9524	1.2437	-1.9520	GDP
-11.2448	-1.9538	-0.7482	-1.9533	-5.6656	-1.9544	-1.0911	-1.9533	M2
-4.3847	-1.9524	-1.7074	-1.9520	-4.3847	-1.9524	-1.7074	-1.9520	TR

المصدر مخرجات برنامج eviews

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى Level كل من اختبار (ADF) و (PP)، لهذا قمنا بتطبيق طريقة الفروقات من الدرجة الأولى وخلصنا إلى أن السلاسل الزمنية مستقرة في الدرجة الأولى في كل من الاختبارين (ADF) و (PP) وذلك عند مستوى معنوية 5% إلا أن كل من معدل الناتج الداخلي الخام ومعدل إعادة الخصم كان مستقرين عند المستوى (عند معنوية 5%) ولكن غير مستقرين عند مستوى معنوية 1% ليستقرا بعد ذلك عند الفرق الأول في كلا الاختبارين. ويتم الحكم على استقرارية المتغيرات من خلال المقارنة بين القيمة المحسوبة T والقيمة الجدولية، انطلاقا من الفرضية العدمية التي تفرض عدم استقرارية المتغيرات، وعليه بما أن السلاسل كلها مستقرة في نفس الدرجة (الدرجة الأولى) فإن شرط التكامل المتزامن قد تحقق أي معنى أن السلاسل الزمنية تعد متكاملة من الدرجة الأولى.

### المطلب الثالث: صياغة نموذج النمو

بعد التطرق لدراسة استقراره السلسلة الزمنية على مجموعة متغيرات الدراسة، نقوم بتحديد الشكل الرياضي للنموذج، إذ يعد من أولى وأهم مراحل بناء النموذج القياسي بحيث يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج من خلال الدالة التالية:

$$GDP = f(M2, TR)$$

أي:

$$GDP = c + M2 + TR + u$$

المتغير التابع: هو معدل النمو

المتغيرات المفسرة: هما معدل إعادة الخصم والكتلة النقدية.

### الفرع الأول: اختبار فترة الابطاء المثلى

فترة التباطؤ الزمني تقاس بالفترة التي يظهر منها أثر متغير ما على متغير آخر إن عدد فترات التباطؤ الزمني لتحديددها سيتم الاعتماد على المعايير كل من أكايك (AIC) وشوارتز (SC) معيار خطأ التنبؤ النهائي (FPE) ومعيار هانانكويين (HQ)، وتختار هذه المعايير الفترة التي تكون فيها أقل قيم لهذه المؤشرات، إضافة إلى معيار الاختبار المعدل لنسبة الإمكان (LR) تدل على عدد فترات التباطؤ الزمني التي اختارها المعيار

0.1.2.3.4.5: تدل على عدد فترات التباطؤ الزمني

FPE : تدل على معيار خطأ التنبؤ النهائي

LR : تدل على نسبة الإمكان

AIC : تدل على معيار أكايك

SC : تدل على معيار شوارتز

HQ : تدل على معيار هانان = كويين.

## الفصل الثالث : السياسة النقدية في الجزائر

الذي يختبر أن فرضية معلمات فترات التباطؤ الزمني مجتمعة غير مفسرة إحصائيا باستخدام  $X$  بداية من أكبر عدد فترات الإبطاء الزمني وعند الفترة التي تكون معلماتها مفسرة يتم التوقف. نتائج الاختبار أشارت إلى اختبار فترة واحدة (1) للتباطؤ الزمني كما هو موضح في الجدول التالي:

### جدول 7 : اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني

VAR Lag Order Selection Criteria  
Endogenous variables: M22 GDP TR  
Exogenous variables: C  
Date: 05/18/23 Time: 03:31  
Sample: 1990 2021  
Included observations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-51.67387	NA	0.019114	4.556156	4.703413	4.595223
1	14.87932	110.9220*	0.000159*	-0.239943*	0.349084*	-0.083674*
2	20.93932	8.585001	0.000213	0.005057	1.035854	0.278528
3	25.30056	5.088120	0.000349	0.391620	1.864187	0.782292
4	36.43706	10.20846	0.000367	0.213578	2.127915	0.721452
5	48.07021	7.755428	0.000457	-0.005851	2.350257	0.619225

\* indicates lag order selected by the criterion  
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)  
FPE: Final prediction error  
AIC: Akaike information criterion  
SC: Schwarz information criterion  
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج 9 eviews

### الفرع الثاني: اختبار Granger للسببية

قبل تقدير نتائج النموذج القياسي نستعرض العلاقة ما بين المتغيرات المفسرة والتابعة باستعمال اختبار Granger للسببية وذلك حسب الفرضيتين التاليتين:

$H_0$  : M2 لا تسبب GDP بمفهوم Granger

$H_1$  : M2 تسبب GDP بمفهوم Granger

وكذلك يتم تحديد السببية من عدمها بناء على معنوية النموذج (الاحتمالية) فإذا كانت الاحتمالية أقل من 5 في المائة، هنا نرفض الفرضية  $H_0$  ، وذلك يعني وجود سببية حسب جراجنر، كما هو موضح في الجدول التالي

جدول 8: نتائج اختبار السببية لجرانجر Granger بين معدل النمو وكل من الكتلة النقدية ومعدل إعادة الخصم

Pairwise Granger Causality Tests  
Date: 05/18/23 Time: 03:32  
Sample: 1990 2021  
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
M22 does not Granger Cause GDP	27	0.04430	0.9568
GDP does not Granger Cause M22		2.50437	0.1047
TR does not Granger Cause GDP	30	5.26999	0.0123
GDP does not Granger Cause TR		0.35777	0.7028
TR does not Granger Cause M22	27	2.89796	0.0764
M22 does not Granger Cause TR		0.18097	0.8357

المصدر: مخرجات برنامج eviews 9

**بالنسبة للمتغيرين M2 و GDP**

نقبل فرضية العدمية الأولى والثانية أي أن معدل الكتلة النقدية لا يؤثر في النمو ومعدل النمو لا يؤثر في معدل الكتلة النقدية لأن قيمة P لإحصائية F أكبر من 0.05 كما هو مبين في الجدول أعلاه

**بالنسبة للمتغيرين TR و GDP**

نرفض فرضية العدمية الثالثة أي أن معدل إعادة الخصم يؤثر في معدل النمو وذلك لأن قيمة P لإحصائية F أصغر من 0.05 كما هو مبين في الجدول أعلاه.

ونقبل فرضية العدمية الرابعة أي أن معدل النمو لا يؤثر في معدل الخصم لأن قيمة P لإحصائية F أكبر من 0.05

**الفرع الثالث: دراسة التكامل المتزامن (اختبار التكامل المتزامن جوهانسن)**

كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، فذلك يمكن من اختبار وجود علاقة فيما بين المتغيرات في المدى الطويل، من خلال اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن Johanson، وفق الفرضية العدمية (H 0)

(التي تفرض بأنه لا يوجد متجهات تكامل متزامن في النموذج والذي تظهر نتائجه كما هو موضح في الجدول التالي:

### جدول 9 : نتائج اختبار جوهانسن Johanson للتكامل المتزامن نتائج اختبار أثر Trace

Date: 05/11/23 Time: 07:51  
 Sample (adjusted): 1993 2018  
 Included observations: 26 after adjustments  
 Trend assumption: Linear deterministic trend  
 Series: GDP M22 TR  
 Lags interval (in first differences): 1 to 2

#### Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.600868	33.14653	29.79707	0.0198
At most 1	0.184566	9.266516	15.49471	0.3413
At most 2 *	0.141329	3.961605	3.841466	0.0465

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level  
 \* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

المصدر: مخرجات برنامج **eviews 9**

(\*) تدل على رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 5.0%

عدم وجود تكامل متزامن None .

وجود متجه واحد على الأكثر Atmost1

وجود متجهين على الأكثر Atmost 2 .

نتائج اختبار الأثر الموضحة في الجدول السابق تؤدي بنا إلى رفض الفرضية الصفرية  $H_0$  (لا توجد أي علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات) وذلك لأن القيمة المحسوبة لإحصائية الأثر أكبر من القيمة المجدولة لها عند مستوى معنوية 5 %

وهذا يعني أن مؤشر النمو متكامل متكامل مشترك مع المتغيرات المستقلة معدل سعر الخصم والكتلة النقدية وعدد أشعة التكامل هو 1 مما يدل على وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.

الفرع الرابع: تقدير نموذج تصحيح خطأ VECM

بما أن هناك علاقة تكامل مشترك ما بين المتغيرات هذا يسمح لنا بإجراء اختبار VECM ومن النتائج المتحصل عليها من خلال برنامج إيفيوز<sup>9</sup> تظهر نتائج التقدير التالية:

جدول 10: نتائج تقدير النموذج باستخدام نموذج تصحيح الخطأ

System: UNTITLED  
 Estimation Method: Least Squares  
 Date: 05/18/23 Time: 05:09  
 Sample: 1993 2019  
 Included observations: 27  
 Total system (unbalanced) observations 80

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.013373	0.014517	-0.921188	0.3609
C(2)	0.043794	0.262019	0.167139	0.8679
C(3)	-0.129514	0.221040	-0.585930	0.5603
C(4)	-0.243426	0.186667	-1.304068	0.1975
C(5)	-0.138321	0.214667	-0.644353	0.5220
C(6)	-0.027780	0.031964	-0.869095	0.3885
C(7)	-0.029509	0.026059	-1.132389	0.2623
C(8)	0.033449	0.032008	1.045008	0.3005
C(9)	-0.024169	0.016456	-1.468731	0.1475
C(10)	-0.094883	0.297002	-0.319470	0.7506
C(11)	-0.447450	0.250551	-1.785867	0.0795
C(12)	0.181648	0.211589	0.858494	0.3943
C(13)	0.115942	0.243327	0.476487	0.6356
C(14)	-0.056000	0.036232	-1.545616	0.1278
C(15)	-0.000128	0.029539	-0.004329	0.9966
C(16)	-0.010701	0.036282	-0.294938	0.7691
C(17)	0.303484	0.101792	2.981420	0.0042
C(18)	2.637774	1.820260	1.449120	0.1529
C(19)	1.890365	1.529429	1.235994	0.2216
C(20)	-3.725147	1.329079	-2.802804	0.0069
C(21)	-2.040472	1.521175	-1.341379	0.1852
C(22)	-0.004129	0.229360	-0.018004	0.9857
C(23)	-0.288653	0.209672	-1.376687	0.1741
C(24)	-0.504603	0.226011	-2.232652	0.0296
Determinant residual covariance	5.35E-05			

المصدر: مخرجات برنامج eviews<sup>9</sup>

نلاحظ من خلال نموذج تصحيح الخطأ أن معامل تصحيح الخطأ  $C(1)$  سالب وغير معنوي لان احتمالاه أكبر من 5%، وهو يمثل ضعف الرجوع نحو التوازن الآجال القصيرة، كما أظهرت نتائج تصحيح الخطأ ان معامل حد تصحيح الخطأ يكشف عن بطء عودة المتغيرات الى حالة التوازن. كما تحصلنا على معادلة تصحيح الخطأ التالية:



## الفصل الثالث : السياسة النقدية في الجزائر

$$\text{Equation: } D(\text{GDP}) = C(1) * (\text{GDP}(-1) + 4.72575323664 * \text{TR}(-1) - 2.93119092824 * \text{M22}(-1) - 26.1572352109) + C(2) * D(\text{GDP}(-1)) + C(3) * D(\text{GDP}(-2)) + C(4) * D(\text{TR}(-1)) + C(5) * D(\text{TR}(-2)) + C(6) * D(\text{M22}(-1)) + C(7) * D(\text{M22}(-2)) + C(8)$$

$$\text{Equation: } D(\text{TR}) = C(9) * (\text{GDP}(-1) + 4.72575323664 * \text{TR}(-1) - 2.93119092824 * \text{M22}(-1) - 26.1572352109) + C(10) * D(\text{GDP}(-1)) + C(11) * D(\text{GDP}(-2)) + C(12) * D(\text{TR}(-1)) + C(13) * D(\text{TR}(-2)) + C(14) * D(\text{M22}(-1)) + C(15) * D(\text{M22}(-2)) + C(16)$$

$$\text{Equation: } D(\text{M22}) = C(17) * (\text{GDP}(-1) + 4.72575323664 * \text{TR}(-1) - 2.93119092824 * \text{M22}(-1) - 26.1572352109) + C(18) * D(\text{GDP}(-1)) + C(19) * D(\text{GDP}(-2)) + C(20) * D(\text{TR}(-1)) + C(21) * D(\text{TR}(-2)) + C(22) * D(\text{M22}(-1)) + C(23) * D(\text{M22}(-2)) + C(24)$$

### الفرع الخامس: تقدير النموذج النمو

نتائج تقدير النموذج لمعدل النمو كانت كما يلي:

### جدول 11 : نتائج تقدير النموذج لمعدل النمو

Dependent Variable: GDP  
Method: Least Squares  
Date: 05/18/23 Time: 04:08  
Sample (adjusted): 1990 2020  
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	27.16104	0.234046	116.0498	0.0000
TR	-0.953104	0.120938	-7.880949	0.0000
M22	-0.118392	0.062387	-1.897691	0.0685
R-squared	0.738949	Mean dependent var		25.24574
Adjusted R-squared	0.719612	S.D. dependent var		0.605161
S.E. of regression	0.320443	Akaike info criterion		0.656416
Sum squared resid	2.772462	Schwarz criterion		0.796535
Log likelihood	-6.846233	Hannan-Quinn criter.		0.701241
F-statistic	38.21405	Durbin-Watson stat		0.626543
Prob(F-statistic)	0.000000			

ووفقا للنتائج أعلاه كانت نتائج تقدير النموذج لمعدل التضخم على النحو التالي:

$$\text{GDP} = 27.16104 - 0.953104\text{M22} - 0.108392\text{TR}$$

نلاحظ من نتائج تقدير النموذج أن معدل النمو له علاقة عكسية مع معدل الكتلة النقدية أي كلما تزيد الكتلة النقدية في المجتمع ب 1% يينخفض معها معدل النمو ب 0.953% وهذا ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية أي كلما زادت الكتلة النقدية انخفضت البرامج التنموية، الأمر الذي يؤدي الى انخفاض معدلات النمو في آخر المطاف . أما بالنسبة لمعدل إعادة الخصم فهناك علاقة عكسية بينه وبين معدل النمو أي كلما ارتفع معدل إعادة الخصم ب 1% انخفض معدل النمو 0.10% أي أن ارتفاع معدل إعادة الخصم يؤدي إلى خفض المعروض النقدي في المجتمع وبالتالي تنخفض البرامج التنموية ومن ثم انخفاض معدلات النمو الاقتصادي

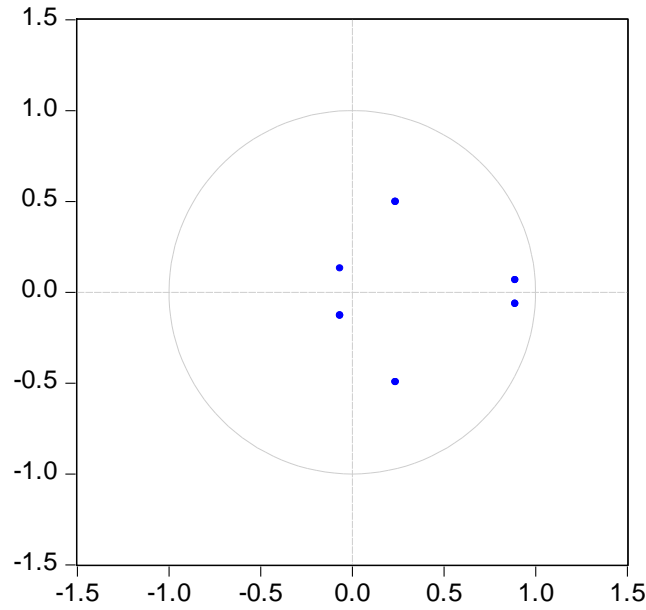
نلاحظ كذلك من خلال معامل التحديد  $R^2$  ن معدل الكتلة النقدية ومعدل إعادة الخصم يؤثران على معدل النمو بنسبة 73% أي أن المتغيرات المفسرة تتحكم في 73% من تغيرات معدل النمو أما 27% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج والمتمثلة في حد الخطأ.

#### الفرع السادس: دراسة استقراره النموذج

حتى يكون النموذج مستقرا عموما فلا بد أن تكون متغيراته تشكل نظاما ديناميكيا مستقرا، ولهذا يجب أن تكون جدور كثير الحدود المميزة لهذا النموذج تقع داخل دائرة الوحدة، فيما معناه أن جميع المعاملات أصغر من الواحد مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين، حيث أن نتائج هذا الاختبار موضحة في الشكل التالي:

#### رسم توضيحي 6: اختبار استقرار النموذج

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



مخرجات برنامج eviews9

من الشكل أعلاه نستنتج أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

**-اختبار فحص بواقي النموذج (Normalit-Test)**

نفسر في هذا الصدد اختبارات التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج بهدف التأكد إذا ما كانت سلسلة البواقي تحمل خصائص التوزيع الطبيعي، وأهم هذه الاختبارات:

**اختبار Skewness و Kurtosi:**

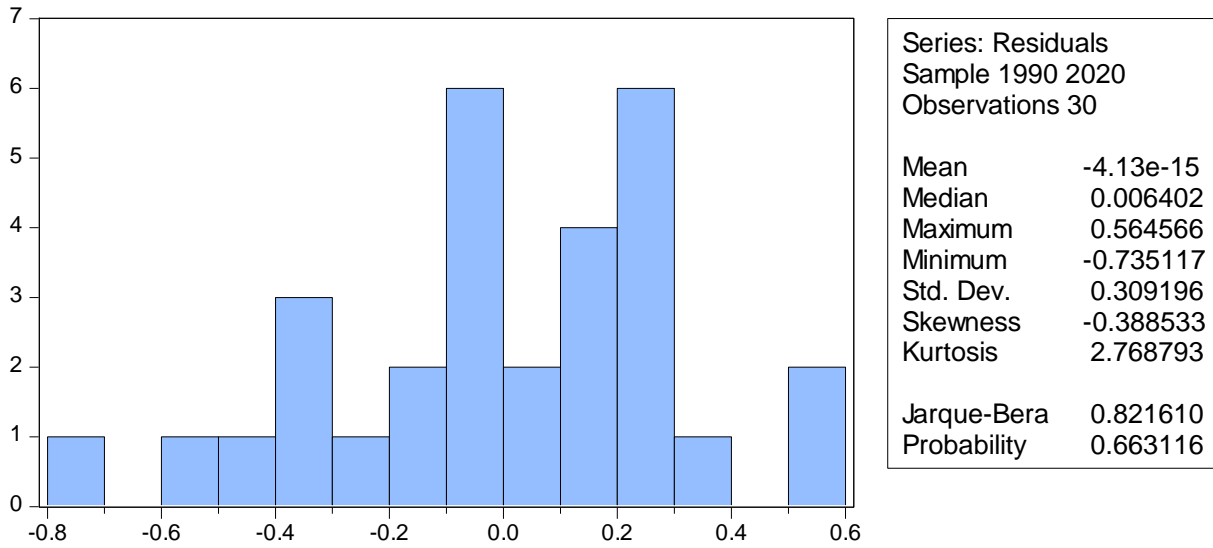
واللذان يسمحان على التوالي باختبار فرضية العدم بوجود التناظر والتسطح الطبيعي، وذلك من خلال المقارنة بين القيمة المحسوبة والقيمة الجدولية عند مجال ثقة 5% فإذا كانت القيمة الجدولية أكبر من القيمة المحسوبة نقبل فرضيتنا التناظر والتسطح الطبيعي

**اختبار Jarque\_Bera**

والذي يجمع بين الاختبارين السابقين حيث نقارن من خلاله بين القيمة المحسوبة والقيمة الجدولية عند مجال ثقة 5% فإذا كانت القيمة المحسوبة أقل من قيمة الجدولية هذا ما يقودنا إلى قبول فرضية العدم في الاختبارات الثلاثة، ومن ثم نستنتج بأن بواقي النموذج تتبع توزيع طبيعي .

وهذا ما سوف نلاحظه من خلال الشكل التالي:

رسم توضيحي 7 : إختبار فحص بواقي النموذج: (Normalit-Test)



نلاحظ من الشكل الموالي أن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى معنوية 5% ومنه نستنتج أن القيمة المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية وبالتالي سوف نقبل الفرض العدم (البواقي تتبع توزيع طبيعي)، ومنه يمكن القول أنه من الناحية الإحصائية أن النموذج لا يعاني من مشكلة البواقي يتبع توزيع طبيعي .

-إختبار ثبات تباين الأخطاء :

نلاحظ من الشكل الموالي أن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى معنوية 5% ومنه نستنتج أن القيمة المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية وبالتالي سوف نقبل الفرض العدم (ثبات تباين الأخطاء) وبالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

جدول 12: إختبار ثبات تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.650287	Prob. F(2,27)	0.0889
Obs*R-squared	4.923046	Prob. Chi-Square(2)	0.0853

من خلال كل الاختبارات السابقة يمكننا قبول النموذج من الناحية الإحصائية، لخلوه من المشاكل القياسية.

الفرع السابع: الدراسة الديناميكية

تتم من خلال استخدام استجابة الدفعة Impulse response من أجل دراسة استجابة المتغيرات المختلفة لأي صدمات وكيف سينعكس ذلك على تفسيرها لأحد المتغيرات ويكون معبراً عن ذلك في شكل رسومات. أيضا من خلال استخدام تفكك التباين variance decomposition من أجل معرفة تأثير كل متغير على أحد المتغيرات وتأثير المتغيرات على بعضها البعض حسب حاجة الدراسة وذلك عند توزيع التباين على المتغيرات المختلفة، وتكون النتائج في شكل جدول يوضح التأثيرات في الفترات المختلفة ويتم التركيز على ثلاث فترات للمقارنة وهي الفترة الأولى والخامسة والفترة الأخيرة العاشرة .

أولاً: تحليل التباين خطأ التنبؤ:

إن الهدف من دراسة تحليل تباين خطأ التنبؤ هو معرفة مدى مساهمة كل متغيرة في تباين خطأ التنبؤ من خلال كتابته بدلالة تباين خطأ التنبؤ وحساب نسبة كل تنبؤ من التباين الكلي من أجل الحصول على نسبته المئوية، والجدول التالي يلخص تباين خطأ التنبؤ لمعدل النمو.

### جدول 13: تحليل تباين خطأ التنبؤ لمعدل النمو

Period	S.E.	GDP	M22	TR
1	0.126495	100.0000	0.000000	0.000000
2	0.191788	95.73357	0.193198	4.073233
3	0.248074	92.66850	0.310327	7.021172
4	0.294352	90.80925	0.261281	8.929473
5	0.332860	89.90930	0.210308	9.880391
6	0.366352	89.48521	0.175681	10.33911
7	0.396758	89.25289	0.152486	10.59462
8	0.425072	89.08620	0.136543	10.77726
9	0.451732	88.94660	0.124789	10.92861
10	0.476957	88.82782	0.115434	11.05674

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن تباين خطأ التنبؤ لمعدل النمو خلال الفترة الأولى يعزى نفسه مئة بالمئة ثم تبدأ هذه النسبة بالانخفاض تدريجياً ابتداء من الفترة الثانية حتى وصلت إلى 88.82% في السنة العاشرة بمعنى مقدار التغير الذي يخص المتغيرات الأخرى يقدر ب 11.18% و عليه فالمساهمة الأكبر لتقلبات معدل النمو فهي ترجع إلى معدل إعادة الخصم بنسبة 10.05% ثم معدل الكتلة النقدية بنسبة

0.11% فالكتلة النقدية تفسر في الفترة الثانية و الثالثة بنسبة 0.19% و 0.31% على الترتيب من

خطأ التنبؤ في معدل النمو ، لتتخفف باستمرار في الفترات على التوالي حتى للفترة العاشرة.

11.05% من خطأ التنبؤ في معدل النمو وهو يحتل المرتبة الأولى من حيث تفسير خطأ التنبؤ في معدل

النمو في الفترة الأخيرة.

#### ثانيا: تحليل الصدمات ودوال الاستجابة

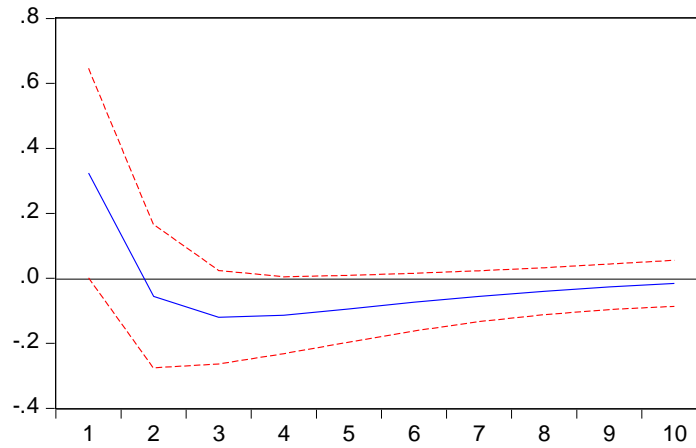
تقيس دالة الاستجابة طبيعة أثر كل متغير من متغيرات النموذج في ذاته وفي المتغيرات الأخرى، حيث تظهر

ما إذا كان لهذا المتغير أثر إيجابي أو سلبي مع تتبع تطور هذا الأثر خلال مدة استقرار معينة.

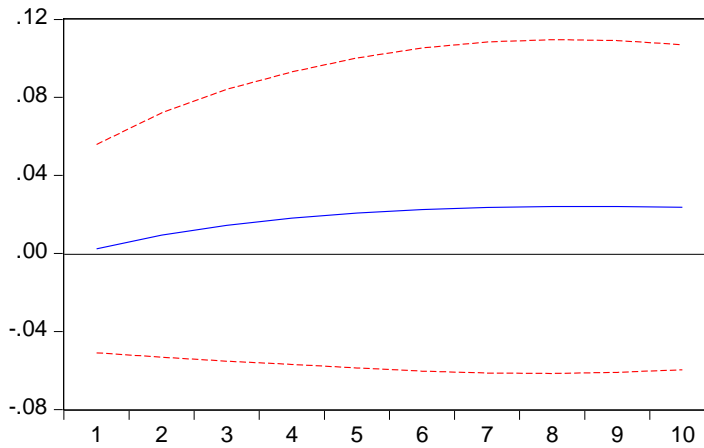
رسم توضيحي 8 : تحليل الصدمات ودوال الاستجابة

Response to Cholesky One S.D. Innovations  $\pm 2$  S.E.

Response of M22 to GDP



Response of TR to GDP



مخرجات برنامج 9 eviews

ومن خلال تحليلنا للشكل البياني لهذه الدوال خرجنا بالملاحظات التالية :

**1- استجابة معدل النمو للصدمات في معدل رصيد الكتلة النقدية:**

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن استجابة معدل النمو لأي صدمة في معدل الكتلة النقدية كان إيجابيا حتى الفترة الثانية وسلبيا من الفترة الثانية حتى الفترة الأخيرة.

**2\_ استجابة معدل النمو للصدمات في معدل إعادة الخصم:**

### الفصل الثالث : السياسة النقدية في الجزائر

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن استجابة معدل النمو لأي صدمة في معدل الكتلة النقدية كان إيجابياً من الفترة الأولى حتى الفترة الأخيرة.



## خاتمة الفصل:

من خلال تطرقنا لعناصر هذا الفصل أردنا توضيح ما يلي - :النمو الاقتصادي هو الزيادة في إجمالي الناتج المحلي - .توصلت بعض الدراسات و النظريات إلى الدور الكبير و المهم للسياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، و الذي يركز في الغالب على الزيادة في كمية الانتاج أو الدخل القومي، من خلال التأثير على حجم الانتاج الحقيقي - .مساهمة كل من الأدوات الكمية و الكيفية للسياسة النقدية و إبراز دورها في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد بالإضافة إلى تخصيص الائتمان إلى القطاعات المرغوبة بالدولة.

لتوضيح العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في إطارها التطبيقي، قمنا بتحليل أداء السياسة النقدية في ظل الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على النمو الاقتصادي باستعمال برنامج 9Eviews فمن خلال دراستنا أثر السياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر التي من خلالها قمنا بتحديد أهم عناصر السياسة النقدية المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، حيث توصلنا في الأخير إلى الحصول على أهم المتغيرات التي تؤثر عليه، فبعد افتراضنا في البداية لهذه العوامل و التي تم حصرها فيما يلي: الكتلة النقدية، معدل إعادة الخصم. ولكن بعد الدراسة النموذجية توصلنا إلى قبول النموذج المقبول من الناحية الاقتصادية والقياسية، حيث أبرزنا من خلال النموذج أهم المتغيرات المفسرة لدالة الناتج المحلي الإجمالي.

أن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة كلها كانت مستقرة عند الفرق الأول، هذا يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى، هذا ما سمح لنا بإجراء اختبار التكامل المتزامن فيما بينها

-من خلال اختبار التكامل المتزامن تبين لنا أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل ما بين المتغيرات المفسرة (معدل الكتلة النقدية، معدل إعادة الخصم) والمتغير التابع معدل النمو بينما لا توجد علاقة تكامل مشترك

أوضحت النتائج الإحصائية لاختبار العلاقة السببية (اختبار غرانجر) أن هناك علاقة سببية بين المتغيرات التالية فقط: بين معدل الخصم وكل من معدل النمو.



الخلافة المتقفة

## خاتمة العامة:

إن الجزائر و غيرها من الدول سعت لتحقيق مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية ، و ذلك من خلال وضع و تنفيذ جملة من السياسات الاقتصادية ، غير أن الملاحظ على هذه السياسات الاقتصادية إهمالها للدور التوازني للسياسة النقدية مما أدى إلى فشل هذه السياسات في تحقيق الأهداف المرجوة، تدهورت مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري الأمر الذي أجبر السلطات الجزائرية على إعادة النظر في أهمية السياسة النقدية و هو ما تم بالفعل من خلال إصدار قانون النقد و القرض الذي يعد بمثابة بداية تقويم لسياسة نقدية حقيقية في الجزائر.

من خلال هذه الدراسة حاولنا توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع، ففي الفصل الأول كانت لنا تغطية لجل مفاهيم السياسة النقدية بمختلف تعاريفها حيث تتمثل اهم أهدافها في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة واستقرار في الأسعار، إلى البنك المركزي كواضع للسياسة النقدية وإلى دوره في معالجة العرض النقدي وكيفية تنظيمه من أجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وذلك باستعمال أدوات محددة تستخدمها أثناء فترات الأزمات استخداما صحيحا وفعال.

وكانت لنا تغطية أيضا لجل المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي، وشمل أيضا الاطار الفكري للنمو الاقتصادي في مختلف الاتجاهات الفكرية انطلاقا من نظرية الكلاسيكية ثم الى النيوكلاسيكية ثم النظرية الكينيزية.

وفي الفصل الثالث كانت لنا نظرة عن تأثير السياسة النقدية في الجزائر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن أهمها النمو الاقتصادي حيث أظهرت البداية الحقيقية لانطلاق السياسة النقدية في الجزائر، فتطرقنا فيه إلى الدراسة القياسية لفعالية السياسة النقدية في الجزائر للفترة الممتدة من (1990\_2021)

إذن ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع تمكنا من الإجابة على الإشكالية المطروحة وبلوغ النتائج التالية، والتي سيتم تقسيمها إلى نتائج عامة وأخرى تجريبية.

## نتائج النظرية:

السياسة النقدية عبارة عن مجموعة من الإجراءات تتخذها السلطات النقدية للتأثير على المعروض النقدي . تهدف السياسة النقدية لتحقيق جملة من الأهداف النهائية كالاستقرار في المستوى العام للأسعار، تحقيق

التشغيل التام، التوازن الخارجي وتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، من خلال جملة من الأهداف الوسيطة والاولية والنهائية كالمجمعات النقدية والتأثير على معدلات الفائدة وسعر الصرف.

أثبتت بعض الدراسات أن هناك علاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، حيث أن الزيادة في حجم المعروض النقدي تؤدي لزيادة النشاط الاقتصادي ومنه النمو الاقتصادي.

دور كل من الأدوات الكمية والكيفية للسياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، من خلال زيادة حجم الاستثمارات والمعروض النقدي

من أكثر العمليات غير المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي ، سياسة السوق المفتوحة لتغيير القاعدة النقدية و خاصة في الدول المتقدمة ، أما في الدول النامية فلا يزال العمل بهذه الأداة ضعيفا لضعف الاسواق المالية و بالتالي يكون سعر إعادة الخصم أكثر استعمالا.

#### نتائج التطبيقية:

أن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة كلها كانت مستقرة عند الفرق الأول، هذا يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى، هذا ما سمح لنا بإجراء اختبار التكامل المتزامن فيما بينها -من خلال اختبار التكامل المتزامن

تبين لنا أن هناك علاقة توازنه طويلة الأجل ما بين المتغيرات المفسرة (معدل الكتلة النقدية، معدل إعادة الخصم) والمتغير التابع معدل النمو بينما لا توجد علاقة تكامل مشترك

أوضحت النتائج الإحصائية لاختبار العلاقة السببية (اختبار غرانجر) أن هناك علاقة سببية بين المتغيرات التالية فقط: بين معدل الخصم و كل من معدل النمو -بالاعتماد على نتائج تقديرات اختبارات المعنوية الكلية للنموذج، و بالضبط على معامل يمكننا تبيان أن معدل الكتلة النقدية و معدل إعادة الخصم يؤثر، التحديد  $R^2$  يمكننا تبيان أن معدل الكتلة النقدية و معدل إعادة الخصم يؤثران على معدل النمو بنسبة 73 % .

أما بالنسبة لمعدل إعادة الخصم فهناك علاقة عكسية بينه وبين معدل النمو أي أن ارتفاع معدل إعادة الخصم يؤدي إلى خفض المعروض النقدي في المجتمع وبالتالي تنخفض البرامج التنموية ومن ثم انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

اختبار الفرضيات:

من خلال قيامنا بهذه الدراسة وعلى ضوء المعلومات التي تحصلنا الى نتائج التالية:

**الفرضية الأولى :** 1-زيادة معدل الكتلة النقدية يؤدي إلى زيادة النمو في الجزائر. **فرضية خاطئة**

إذ توصلنا من خلال الدراسة القياسية إلى عكس ذلك

**الفرضية الثانية:** -تخفيض معدل إعادة الخصم يؤدي إلى زيادة النمو في الجزائر. **فرضية صحيحة**

هذا ما بينته العلاقة العكسية من خلال تقدير النموذج.

#### التوصيات:

من خلال هذه الدراسة وبناء على النتائج التي توصلنا إليها يمكن إعطاء التوصيات التالية:

\_ هدف النمو الاقتصادي يتحقق بأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة فيه لذلك وجب دراسة نظريات ونماذج

النمو الاقتصادي قبل وضع أي سياسة لتحقيق هذا الهدف خاصة فيما يتعلق بنماذج النمو الداخلي.

\_ ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وأن يكون هذا الانسجام عاملاً يحقق الاستقرار النقدي

والمالي ويدفع باتجاه تحقيق أعلى معدلات نمو اقتصادي.

\_ على البنك المركزي التنوع في أدوات السياسة النقدية، والتسيير الجيد لها، والرقابة عليها من أجل الوصول

الى الأهداف المراد تحقيقها وتكون السياسة النقدية فعالة.



الفراجع



## المراجع:

1. أ. محمد بلوافي. (جانفي 2019). السياسة النقدية في الجزائر. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية المجلد 08 العدد 01، 463-462.
2. أ. مداني حسيبة. (2007). دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980\_2015). مجلة الحقوق والعلوم الانسانية (1)، 314.
3. أ. وهابي طارق د. بوسيكى حليلة. (2020). فعالية قنوات انتقال آثار السياسة النقدية الى القطاع الحقيقي -دراسة حالة الجزائر للفترة 2000-2018-. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية المجلد 04 ، 51.
4. إكن لونيس. (2011). السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000\_2009) مذكرة الماجستير.
5. الاستاذ قمومية سفيان. (2017). رؤوس الأموال الأجنبية ودورها في النمو الاقتصادي دراسة قياسية تحليلية مقارنة بين الجزائر ، تونس والمغرب. تلمسان: النشر الجامعي الجديد محل رقم 2 تعاونية الدواجن، حي الدالية ، الكيفان.
6. الشيخ أحمد ولد الشيباني. (2013). فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي.
7. باب الله حليلة. (04 07 2019). أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1990-2017. مذكرة ماستر، 10-11. أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
8. بن مصطفى ريم. (2022). أثر الساسة النقدي على المتغيرات الاقتصادية الكلية -دراسة قياسية لحالة الجزائر 1980-2018- مذكرة الدكتوراة.
9. بناني فتيحة. (2009). السياسة النقدية والنمو الاقتصادي -دراسة نظرية- مذكرة الماجستير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية.

10. بودخدخ كريم. (2010). أثر السياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2009\_2001 مذكرة الماجستير.
11. بودخدخ كريم. (2010). أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2009\_2001 مذكرة الماجستير. جامعة الجزائر.
12. بوزاهر سيف الدين. (2018). أثر العوائد المحروقات على النمو الاقتصادي و الحوكمة دراسة تحليلية وقياسية لحالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2017\_2995) أطروحة دكتوراه.
13. بوقرة رشيدة. (2015). قياس أثر النمو الاقتصادي على معدل البطالة دراسة قياسية لحالة الجزائر 2013\_1990 مذكرة الماستر.
14. حداد بسطالي. (2020). أثر سياسة الانفتاح التجاري على نمو اقتصاديات الدول النامية دراسة حالة الجزائر أطروحة دكتوراه.
15. حفصي بونبعو ياسين، يونسى محمد، خريسي فاطمة الزهراء. (2021). مسار السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي دراسة تحليلية 2011\_2020. دراسات اقتصادية، 473.
16. حليلة تركي، عايدة تركي، كريمة عطا الله. (2018). مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2005\_2016) مذكرة الماستر.
17. حولية يحيى. (2015). تآني السياسة النقدي على سعر الصرف أطروحة دكتوراه.
18. محمد ضيف الله القطايري. (2011). دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية.
19. عمار بوزعرور. (2015). السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية - حالة الجزائر - الطبعة الاولى. دار قرطبة للنشر والتوزيع.
20. حولية يحيى. (2015). تأثير السياسة النقدية على سعر الصرف مذكرة الدكتوراه.
21. حولية يحيى. (2015). تأقير السياسة النقدية على سعر الصرف مذكرة شهادة الدكتوراه.
22. بن نافلة نصيرة. (2018). تقييم السياسة النقدية في الجزائر دراسة قياسية للفترة ممتدة من 1980-2014 مذكرة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير.

23. زكريا مهران. (2017). البنك المركزي في العصور المختلفة. 3 هاي ستريت وندرسون المملكة المتحدة، 3 هاي ستريت وندرسون المملكة المتحدة: الناشر المؤسسة هنداي سي آي سي.
24. زواد نجاة، زواد نسيمه. (2022). دور السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر. مجلة السياسة العالمية (1)، 523.
25. عابد سليمه. (2021). دور المؤسسات في دعم النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة (2000\_2019) أطروحة دكتوراه.
26. عيدوني حلیمه. (2014). ميزانية الدولة كأداة لضبط الاقتصاد الكلي حالة الجزائر (دراسة قياسية) مذكرة الماجستير.
27. غديوي يمينه. (2019). داسة أدوات السياسة النقدية في تحقيق السيولة الازمة لدى البنوك التجارية -دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية خلال فترة 2011-2018- مذكرة الماستر.
28. فتيحة مزارشي. (2018). اثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة -دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه.
29. فشار جميلة. (2020). البنك المركزي\_ جامعة الجلفة. العدد الثالث المجلد 05، 306.
30. قاسيمي نوال. (بلا تاريخ). مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي -دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2000/2017.
31. قدي عبد المجيد. (2006). المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييمية ط3. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.
32. لحدو موسى بوخاري. (2010). سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية. بيروت لبنان: مكتبة حسن العصرية.
33. لعزاي حسيبه. (2011). دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي\_دراسة حالة الجزائر\_ مذكرة الماجستير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية.

العلماء

دراسة استقرارية المتغيرات عند المستوى: (ADF)

Null Hypothesis: GDP has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.243760	0.9421
Test critical values:		
1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

Null Hypothesis: M22 has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.091188	0.2425
Test critical values:		
1% level	-2.650145	
5% level	-1.953381	
10% level	-1.609798	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TR has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.707453	0.0828
Test critical values:		
1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## دراسة استقرارية المتغيرات عند الفرق الاول: (ADF)

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.926032	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.644302	
5% level	-1.952473	
10% level	-1.610211	

Null Hypothesis: D(M22) has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.665659	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TR) has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.384776	0.0001
Test critical values:		
1% level	-2.644302	
5% level	-1.952473	
10% level	-1.610211	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## دراسة استقرارية المتغيرات عند المستوى: (PP)

Null Hypothesis: GDP has a unit root  
 Exogenous: None  
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	1.095991	0.9252
Test critical values:		
1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

Null Hypothesis: M22 has a unit root  
 Exogenous: None  
 Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.748235	0.3832
Test critical values:		
1% level	-2.650145	
5% level	-1.953381	
10% level	-1.609798	

Null Hypothesis: M22 has a unit root  
 Exogenous: None  
 Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.748235	0.3832
Test critical values:		
1% level	-2.650145	
5% level	-1.953381	
10% level	-1.609798	

## دراسة استقرارية المتغيرات عند الفرق الاول: (PP)

Null Hypothesis: GDP has a unit root  
 Exogenous: None  
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	1.095991	0.9252
Test critical values:		
1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

Null Hypothesis: D(M22) has a unit root  
 Exogenous: None  
 Bandwidth: 16 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-11.24486	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.653401	
5% level	-1.953858	
10% level	-1.609571	

Null Hypothesis: D(TR) has a unit root  
 Exogenous: None  
 Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.384776	0.0001
Test critical values:		
1% level	-2.644302	
5% level	-1.952473	
10% level	-1.610211	

اختبار تحديد

عدد فترات

التباطؤ الزمني

VAR Lag Order Selection Criteria  
 Endogenous variables: M22 GDP TR  
 Exogenous variables: C  
 Date: 05/18/23 Time: 03:31  
 Sample: 1990 2021  
 Included observations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-51.67387	NA	0.019114	4.556156	4.703413	4.595223
1	14.87932	110.9220*	0.000159*	-0.239943*	0.349084*	-0.083674*
2	20.93932	8.585001	0.000213	0.005057	1.035854	0.278528
3	25.30056	5.088120	0.000349	0.391620	1.864187	0.782292
4	36.43706	10.20846	0.000367	0.213578	2.127915	0.721452
5	48.07021	7.755428	0.000457	-0.005851	2.350257	0.619225

\* indicates lag order selected by the criterion  
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)  
 FPE: Final prediction error  
 AIC: Akaike information criterion  
 SC: Schwarz information criterion  
 HQ: Hannan-Quinn information criterion



نتائج تقدير النموذج باستخدام نموذج تصحيح الخطأ

System: UNTITLED  
 Estimation Method: Least Squares  
 Date: 05/18/23 Time: 05:09  
 Sample: 1993 2019  
 Included observations: 27  
 Total system (unbalanced) observations 80

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.013373	0.014517	-0.921188	0.3609
C(2)	0.043794	0.262019	0.167139	0.8679
C(3)	-0.129514	0.221040	-0.585930	0.5603
C(4)	-0.243426	0.186667	-1.304068	0.1975
C(5)	-0.138321	0.214667	-0.644353	0.5220
C(6)	-0.027780	0.031964	-0.869095	0.3885
C(7)	-0.029509	0.026059	-1.132389	0.2623
C(8)	0.033449	0.032008	1.045008	0.3005
C(9)	-0.024169	0.016456	-1.468731	0.1475
C(10)	-0.094883	0.297002	-0.319470	0.7506
C(11)	-0.447450	0.250551	-1.785867	0.0795
C(12)	0.181648	0.211589	0.858494	0.3943
C(13)	0.115942	0.243327	0.476487	0.6356
C(14)	-0.056000	0.036232	-1.545616	0.1278
C(15)	-0.000128	0.029539	-0.004329	0.9966
C(16)	-0.010701	0.036282	-0.294938	0.7691
C(17)	0.303484	0.101792	2.981420	0.0042
C(18)	2.637774	1.820260	1.449120	0.1529
C(19)	1.890365	1.529429	1.235994	0.2216
C(20)	-3.725147	1.329079	-2.802804	0.0069
C(21)	-2.040472	1.521175	-1.341379	0.1852
C(22)	-0.004129	0.229360	-0.018004	0.9857
C(23)	-0.288653	0.209672	-1.376687	0.1741
C(24)	-0.504603	0.226011	-2.232652	0.0296
Determinant residual covariance	5.35E-05			

نتائج تقدير النموذج لمعدل النمو

Dependent Variable: GDP  
 Method: Least Squares  
 Date: 05/18/23 Time: 04:08  
 Sample (adjusted): 1990 2020  
 Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	27.16104	0.234046	116.0498	0.0000
TR	-0.953104	0.120938	-7.880949	0.0000
M22	-0.118392	0.062387	-1.897691	0.0685
R-squared	0.738949	Mean dependent var		25.24574
Adjusted R-squared	0.719612	S.D. dependent var		0.605161
S.E. of regression	0.320443	Akaike info criterion		0.656416
Sum squared resid	2.772462	Schwarz criterion		0.796535
Log likelihood	-6.846233	Hannan-Quinn criter.		0.701241
F-statistic	38.21405	Durbin-Watson stat		0.626543
Prob(F-statistic)	0.000000			

اختبار ثبات تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.650287	Prob. F(2,27)	0.0889
Obs*R-squared	4.923046	Prob. Chi-Square(2)	0.0853

تحليل تباين خطأ التنبؤ لمعدل النمو

Period	S.E.	GDP	M22	TR
1	0.126495	100.0000	0.000000	0.000000
2	0.191788	95.73357	0.193198	4.073233
3	0.248074	92.66850	0.310327	7.021172
4	0.294352	90.80925	0.261281	8.929473

## الملاحق

5	0.332860	89.90930	0.210308	9.880391
6	0.366352	89.48521	0.175681	10.33911
7	0.396758	89.25289	0.152486	10.59462
8	0.425072	89.08620	0.136543	10.77726
9	0.451732	88.94660	0.124789	10.92861
10	0.476957	88.82782	0.115434	11.05674

تطورات متغيرات الدراسة القياسية للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990\_2021)

GDP+A2:D20	TR	M22	
6,2049E+10		11,4156555	10,5
4,5716E+10		20,8027985	10,5
4,8003E+10		31,2748797	11,5
4,9946E+10		7,29664105	15
4,2543E+10		15,7048391	14
4,1764E+10		9,46358192	12
4,6942E+10		14,6446455	11
4,8178E+10		18,2594754	9,5
4,8188E+10		19,5726203	7,5
4,8641E+10		13,9471736	7,5
5,479E+10		14,1315028	6
5,4745E+10		54,0514087	5,5
5,676E+10		18,0521154	4
6,7864E+10		16,3061557	4
8,5333E+10		10,4512235	4
1,032E+11		11,6936035	4
1,1703E+11		19,6447766	4
1,3498E+11		23,0907392	4
1,71E+11		16,0370823	4
1,3721E+11		4,8408351	4
1,6121E+11		13,5484317	4
2,0001E+11		19,9070033	4
2,0906E+11		10,9369171	2,9
2,0976E+11		8,40999984	3,1
2,1381E+11		14,4236739	4
1,6598E+11		0,29713103	4
1,6003E+11		0,8157745	4
1,701E+11		8,380855	3,5
1,7491E+11		11,1022592	3,75
1,7177E+11		-0,75753111	3,75
1,4501E+11		7,44561735	3,75